

جامعة سعد دحلب بالبيدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص: علم اجتماع الجريمة والانحراف

جرائم البيئة في المناطق الغابية

دراسة ميدانية على مستوى حظيرة الشريعة

إعداد الطالب :

شيخ عمارة

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	أستاذ محاضراً جامعة البليدة	درواش رابح
مشرفا	أستاذ محاضر أ جامعة البليدة	سعيد عيادي
عضوا مناقشا	أستاذ محاضراً جامعة البليدة	درويش الشريف
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر ب جامعة البليدة	سعيد سبعون

البليدة أكتوبر 2011

ملخص

إن الدراسة السوسولوجية التي قمنا بها للإحاطة بالمضامين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الناجمة عن مختلف الجرائم البيئي، جعلتنا ننتشغل في نفس الوقت بدورنا العلمي الأكاديمي وبدورنا كمواطنين نسعى من أجل حماية أوفر لما بين أيدينا من مواقع وفضاءات بيئية، ولهذا فقد سلطنا الضوء على التشريعات الجزائرية بردع هذه الجرائم، وتبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أنها لم تكن كافية ولن تكون كافية ما لم يرتقي الناس بوعيهم البيئي إلى حماية أنفسهم أولا قبل البيئة ، كما ركزنا في دراستنا على طبيعة الجرائم البيئية وأضرارها الكبيرة اقتصاديا واجتماعيا وصحيا، ويمكن للقارئ أن يتفحص معنى مجموعة الصور التي يتضمنها ملحق هذه الدراسة، أن يتأكد من فداحة الخسائر على المستوى البيئي كما اكتشفنا من خلال تنقلنا ومقابلتنا لمختلف الأعوان والمسؤولين العاملين في مديرية الغابات لولاية البليدة، أنهم يحوزون معلومات ومعطيات توضح بدقة كبيرة ما يعانيه القطاع البيئي في الجزائر، ولهذا فهذه الدراسة هي كتاب مفتوح أمام كل المهتمين ليقفوا جنبنا ويشاركونا في انشغالنا العلمي والإنساني، لأجل خلق تقاليد جديدة تجعل من قضية البيئة جزءا حيويا من حياتنا الاجتماعية ، كما أننا اخترنا أكثر حرصا على الدعوى إلى تشجيع الدراسات السوسولوجية الأكاديمية لتغوص في أعماق الاشتغال بموضوع البيئة.

في دراستنا لموضوع الجرائم البيئية في المناطق الغابية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي ومنهج دراسة الحالة اللذان يخدمان موضوع دراستنا، فاستعملنا تقنية المقابلة مع رجال محافظة الغابات الذين أعطونا معلومات قيمة تخدم دراستنا

في حديثنا عن الجرائم البيئية في المناطق الغابية اتضح لنا الوضع الذي تعيشه حالة الغابات والمحميات والتي اتخذنا حظيرة الشريعة كنموذج عن ذلك، فإنها تشهد وضعاً متدهورا نتيجة السلوكات الإجرامية المرتكبة ضد المناطق الغابية. فتبين دور الثقافة البيئية التي هي تكاد أن تكون منعدمة في المجتمع الجزائري ودورها في الحفاظ على البيئة، حيث أن المواطن مازال لا يعرف قيمة البيئة الطبيعية وخاصة الغابات والمحميات ، وتبين ذلك من المقابلات التي أجريت مع المختصين في مجال حماية الغابات المتمثلين في رجال محافظة الغابات،الذين أقرروا بأن دور الثقافة البيئية يلعب دورا حاسما في الحد من انتشار مثل هذه الجرائم.

فهرس الجداول

الصفحة

27	يوضح أهم المحميات في الجزائر	جدول أ
40	يوضح أهم الإدارات المركزية في قطاع البيئة في الجزائر	جدول ب
53	يمثل المساحة المتصحرة والمهددة بالصحرة في المغرب العربي	جدول ج
108	يبين العلاقة بين الدرجة المهنية لشرطة الغابة و تحديد الضرر البيئي	الجدول رقم 1
109	يبين العلاقة ما بين الهرم السني للمبوثين ودوافع ارتكاب جرائم البيئة	الجدول رقم 2
110	يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وتحديد مقومات الثقافة البيئية	الجدول رقم 3
111	يبين العلاقة بين سنوات الخبرة وتحديد أسباب غياب الثقافة البيئية	الجدول رقم 4
112	يبين أثر غياب دور مؤسسات التنشئة في بنية الثقافة البيئية	الجدول رقم 5
113	يبين أثر غياب دور مؤسسات التنشئة في بنية الثقافة البيئية	الجدول رقم 6
114	يبين أثر طابع القوانين في حماية البيئة الغابية	الجدول رقم 7
115	يبين أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي	الجدول رقم 8
115	يبين العلاقة بين الوعي بثقافة المواطنة والحفاظ على الرصيد البيئي	الجدول رقم 9
116	يحدد مستويات التدخل اليومي وعلاقتها بالرتبة	الجدول رقم 10
117	يبين أشكال التعامل القانوني مع مرتكبي جرائم البيئة	الجدول رقم 11
117	يبين أثر سنوات الخبرة في تطبيق الإجراءات الجزائية	الجدول رقم 12
118	يبين العلاقة بين النجاح المدرسي للأفراد ونجاحهم في امتلاك وعي الحفاظ على البيئة	الجدول رقم 13

- الجدول رقم 14 يبين الفئات الاجتماعية الأكثر ميلا لارتكاب جرائم بيئية ضد الغابات 119
- الجدول رقم 15 يبين العلاقة بين الانتماء إلى فئة اجتماعية في اكتساب قيم مجتمعية ناضجة 120
- الجدول رقم 16 يبين كيفية الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة 121
- الجدول رقم 17 يبين ما إذا كانت الثقافة البيئية تشكل ميرا للفئة الاجتماعية 122

	ملخص	
	شكر	
	فهرس الجداول	
	الفهرس	
2،1	مقدمة	

الجانب المنهجي والنظري

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

3	أسباب إختيار الموضوع	1.1
4	أهمية الدراسة	2.1
4	أهداف الدراسة	3.1
5	الإشكالية	4.1
6	الفرضيات	5.1
6	تحديد المفاهيم	6.1
9	الدراسات السابقة	7.1
15	نظرية الضبط الاجتماعي	8.1

الفصل الثاني : الثقافة البيئية والسلوكيات الاستهلاكية عند المواطن

الجزائري

	تمهيد	
	مقومات الثقافة البيئية	1.2
19	الدين الإسلامي	1.1.2
22	العادات والتقاليد	2.1.2
26	التراث البيئي	3.1.2
	السلوكيات الاستهلاكية عند المواطن الجزائري تجاه البيئة	2.2
30	الضغط الديموغرافي واختلال التنظيم الفضائي للبيئة	1.2.2
33	ضعف الإشراف الإداري البيئي	2.2.2

35	الأخطار البيئية كجزء من المخاطر الكبرى	3.2.2
	معوقات الثقافة البيئية	3.2
38	غياب الشرط الإنساني (الوعي)	1.3.2
40	غياب الإدارات المركزية المشتركة	2.3.2
42	ضعف مؤسسات التنشئة والتربية	3.3.2
45	خاتمة الفصل	

الفصل الثالث : الجرائم البيئية في المناطق الغابية

تمهيد

	تحديد الجريمة البيئية	1.3
46	تعريف الجريمة البيئية	1.1.3
47	أركان الجريمة البيئية	2.1.3
50	الضرر البيئي	3.1.3
	أنواع الجرائم البيئية في المناطق الغابية	2.3
51	استنزاف الثروة الغابية والنباتية	1.2.3
54	جرائم الاعتداء على الأملاك الغابية	2.2.3
57	حرائق الغابات	3.2.3
	التجريم القانوني ضد جرائم البيئة والبيئة الغابية	3.3
59	الجنايات	1.3.3
60	الجنح	2.3.3
63	المخالفات	3.3.3
64	خاتمة الفصل	

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع : الأسس المنهجية

65	المناهج والتقنيات المعتمدة	1.4
67	التقنيات المستخدمة	2.4

68	العينة وكيفية اختيارها	3.4
69	مجالات الدراسة	4.4
الفصل الخامس : عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية		
70	عرض المقابلات	1.5
	بناء وتحليل الجداول	2.5
108	بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى	1.2.5
113	بناء وتحليل الجداول حسب الفرضية الثانية	2.2.5
118	بناء وتحليل الجداول حسب الفرضية الثالثة	3.2.5
	استنتاجات الفرضيات	3.5
123	استنتاج الفرضية الأولى	1.3.5
124	استنتاج الفرضية الثانية	2.3.5
125	استنتاج الفرضية الثالثة	3.3.5
128	الاستنتاج العام	
129	الخاتمة	
	قائمة المراجع	
	الملاحق	

المقدمة

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وجعله خليفة له في الأرض ، قال تعالى : « وهو الذي خلقكم وجعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما أتاكم إن ربكم سريع العقاب وإنه لغفور رحيم ». سورة الأنعام الآية 165. والمقصود بالخلافة هنا كما جاء في " تفسير ابن كثير" هو إعمار الأرض وإحيائها والعمل بما يرضي الله سبحانه وتعالى فيها وذلك جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن وخلفا بعد سلف.

وقد استغل الإنسان مكونات البيئة لتحقيق رغباته وحاجاته، وقد كان تأثيره في البيئة ومكوناتها محدودا في بداية الأمر، ثم تدرج هذا التأثير من حيث شدته وفقا لمراحل التطور التي مر بها الإنسان والأنشطة التي مارسها والأدوات والمعدات التي استخدمها في القيام بهذه الأنشطة، بتزايد أعداد السكان تعاضم تأثير الإنسان في البيئة.

وتعد جرائم البيئة من ضمن أهم الجرائم التي ارتكبتها الإنسان على سطح الأرض والتي امتدت لتشمل جميع مرافق الحياة، كما أنها تنوعت لدرجات مختلفة من الشدة و القسوة، وقد تبين أن جرائم البيئية ذات أضرار خطيرة على الإنسان والبيئة والصحة والاقتصاد.

عند تفسيرنا لعلاقة الإنسان بالبيئة، فإن الإيكولوجيا البشرية كفرع لعلم الاجتماع تتناول دراسة الناس في وضعهم الفيزيقي، حيث تهتم بتفسير ظواهر معينة مثل : تلويث الإنسان بيئته، وتأثير ذلك على أداء البيئة لمهمتها بالنسبة للإنسان في الحاضر والمستقبل.

كانت الثروة الصناعية والتقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي أدت إلى تدمير التوازن البيئي وظهور مشكلات البيئة، فقد بدأت تظهر حتى في الإنسان ظواهر جديدة لم تكن معروفة من قبل ومنتشرة على نطاق واسع ، وقد ظهرت بعض الأمراض التي تصيب أجهزة التنفس لدى الإنسان بسبب تلوث الهواء وهلاك الأشجار وما ينتج عن ذلك من ظواهر كتصحر التربة وانجرافها، وكذا انتشار الجفاف وسقوط أمطار حمضية وحصول الاحتباس الحراري بدرجة عالية المستوى وذوبان الثلوج نتيجة ذلك.

يرى علماء الاجتماع أن التصنيع وأنظمة التوزيع والاستهلاك أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وهو الوضع الذي نجم عنه حصول عدم التوازن البيئي، وبالتالي ساهم كل ذلك في ظهور المشكلات البيئية المختلفة التي تعاني منها الكثير من المجتمعات المعاصرة.

لذا حذر علماء البيئة من مخاطر كثيرة تهدد العالم بمضاعفات معقدة، لأنها مخاطر كبيرة تهدد بتدهور البيئة واختلالها، وقد ارتفعت أصوات كثيرة تلح بضرورة التصدي لتلك المخاطر المحيطة بالكرة الأرضية ومن يعيش عليها من كائنات حية وفي مقدمتها الإنسان.

تعد الغابات إحدى الثروات الطبيعية الهامة التي يجب الاهتمام بها والمحافظة عليها، حيث تتعرض الغابات لمختلف أنواع التخريب و الاعتداء على مكوناتها، وهو الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تقليص الغطاء النباتي وتدهوره والقضاء على التنوع البيولوجي الذي ينعكس سلبا على تحقيق الأمن البيئي.

الفصل 1

البناء المنهجي والنظري للدراسة

تمهيد:

تستلزم الدراسات الاجتماعية كغيرها من الدراسات العلمية الأخرى وجود إطار منهجي يكون بمثابة قاعدة توجيهية لمسار الدراسة، وهو يتحدد وفق طبيعة الموضوع المراد دراسته وكذا أهدافه. وتضمن هذا الفصل بداية أسباب اختيار الموضوع -الذاتية منها والموضوعية- والمتمثل في جرائم البيئة في المناطق الغابية وكذا أهدافه وأهميته، إضافة إلى طرح الإشكالية انطلاقاً من التساؤل الرئيسي وصولاً إلى التساؤلات الفرعية التي تترجم فيما بعد إلى فرضيات خاصة بالموضوع، كما يتم بعد ذلك تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة، المقاربات السوسولوجية، الدراسات السابقة (الأجنبية، العربية، الجزائرية) ثم المنهج والتقنيات المتبعة والعينة.

1.1. أسباب اختيار الموضوع :

قبل الانطلاق في أية دراسة من الجدير ذكر مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية المتعلقة بدراستنا والمتمثلة في " جرائم البيئة في المناطق الغابية " .

2.1.1. الأسباب الذاتية :

- إن من أهم الأسباب الذاتية التي دفعتني للقيام بهذه الدراسة هو أنني ميال لمثل هذه المواضيع المتمثلة في البيئة والطبيعة وخاصة الغابات وما تحتويها من نباتات وحيوانات وأشجار وعلاقة الإنسان بها. وكذلك هذه الرغبة نابعة من باب الفضول العلمي والرغبة الجامحة في معالجة مثل هذه المواضيع الاجتماعية.

- تنامي المشكلات البيئية بمختلف أشكالها ومعايشتنا لها، فمن طبع الإنسان أنه يحب الاستجمام والترفيه عن نفسه في مناطق مثل الغابات فعند تلبيته لهذه الحاجة فإنه يسلك أحيانا سلوكات خاطئة تضر بالبيئة الغابية كرميه للقمامة في غير الأماكن المخصصة لها، أو رمي السجائر أو الجمر التي تؤدي إلى حرائق تدمر الغابات وما تحتويها.

- الانتشار الفظيع لقطع الأشجار والصيد الجائر والحرائق الإجرامية التي تدهورت من جرائمها الغابات الجزائرية التي تمثل الرئات الخضراء التي تزود محيطنا بالأكسجين.

3.1.1. الأسباب الموضوعية :

- محاولة الكشف عن واقع جرائم البيئة المرتكبة ضد الغابات في المجتمع الجزائري.

- كون هذه الظاهر أصبحت من مواضيع الساعة، والتي لقيت اهتماما واسعا من قبل المنظمات العالمية التي تهتم بالبيئة الطبيعية والحد من تدهورها.
- ومن الأسباب الموضوعية أن مختلف الدراسات تناولت هذا الموضوع من الجانب القانوني والتشريعي، وإن كانت في علم الاجتماع فإنها لم تتطرق بصفة خاصة إلى الغابات.
- ممارسة البحث الاجتماعي من خلال تحويل الموضوع من تصور عام إلى إطار سوسيولوجي برؤية موضوعية.

2.1. أهمية الدراسة :

1.2.1. الأهمية العلمية:

- بناء شبكة تحليلية تسمح بوضع المحددات الأساسية للظاهرة
- الكشف عن الظروف الداخلية والخارجية للظاهرة والتي تسمح بتحديد الفضاء العلمي القادر على الإحاطة بها.
- إسقاط النظريات الغربية في دراستنا ومحاولة تطبيقها لفهم المشكلات المنتشرة في واقعنا المعاش.
- يمكن لدراستنا أن تشكل لبنة أو نقطة انطلاق لبحوث أخرى.
- إثراء البحث العلمي.

2.2.1. الأهمية العملية:

- الوصول إلى فهم المدى العلمي لانتشار ظاهرة جرائم البيئة في المناطق الغابية.
- التحقق من صحة الفرضيات وكسب الخبرة في المجال الميداني.
- توفير دراسة تطبيقية تحليلية قد تفيد الجهات المختصة في اكتساب طريقة متكاملة للإحاطة بالظاهرة.

3.1. أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الاعتداء على الغابات .
- كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الثقافة البيئة في الحد من انتشار مثل هذه الجرائم وإعادة تقويم السلوكيات المنحرفة والإجرامية ضد البيئة عامة والغابات خاصة.
- إضافة إلى معرفة أنماط الجرائم المرتكبة ضد الغابات ومكوناتها الطبيعية والحيوية.

- إثراء البحث العلمي والاجتماعي عامة واكتساب الخبرة في المجال السوسولوجي من خلال التدريب على انجاز البحث الأكاديمي، قصد الحصول على شهادة الماجستير في تخصص علم اجتماع الجريمة والانحراف.

4.1. الإشكالية :

مع التقدم الذي أحرزه الإنسان في مجالات العلم والتكنولوجيا أدى إلى إحداث تدهور في مكونات البيئة، بحيث أصبح العيش فوق طاقة احتمال البيئة شيء متوقعا، بل لعله واقعا في بعض المجالات وبعض الأقطار إذ بدأنا نعيش ونسمع عن "مشكلة الغذاء" و "مشكلة الطاقة والسكان" و "مشكلة التلوث" وهي مشكلة ناجمة عن النشاطات البشرية في البيئة، فينظر للبيئة على أنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بما يتضمنه من إمكانيات، وموارد طبيعية اجتماعية يتفاعل معها الإنسان مؤثرا ومتأثرا بغرض إشباع حاجياته، واستمرار حياته ، وأداء رسالته في الوجود .

حيث أن المشكلة البيئية باعتبارها مشكلة سلوكية في جوهرها رغم مرور أكثر من عشرين عاما على بداية الاهتمام العالمي المنظم والجدي بقضايا البيئة، فإن الواقع يشهد ونتائج البحوث والدراسات تؤكد أن هناك زيادة في التدهور البيئي عما كان عليه الحال في ذلك الوقت، كما أن المشكلات البيئية لم تحل منها مشكلة واحدة رغم كل الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال.

وفي دراستنا ركزنا على الغابات الجزائرية كعنصر من عناصر البيئة الطبيعية والتي هي أساسا من النوع المتوسطي، منذ قرنين ماضيين كانت تغطي خمسة ملايين هكتار، لكنها اليوم لا تغطي سوى ثلاثة ملايين وتسع مائة ألف هكتار، مليونان منها غابات شديدة التدهور ما يجعل الرثاء الخضراء الجزائرية في خطر، وتعتبر الغابات ملجأ لمختلف الحيوانات ونمو النباتات والتنوع البيولوجي، فأصبح بعض الأفراد الجزائريين يشكلون تهديدا بالنسبة لهذه الغابات باستنزافهم واستهلاكهم الغير عقلاني والقانوني لثرواتها ونذكر من بين هذه الجرائم : رمي النفايات، الحرائق الإجرامية من أجل توسيع مساحات الرعي والزراعة، قطع الأشجار بكميات لا تطابق المعايير المتفق عليها دوليا أو داخل الوطن، فهناك من 20000 إلى 25000 من الغابات تضيع سنويا [1] ص 78. وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد البيئة الغابية والتي سوف نتطرق إليها في بحثنا ومن هذا المنطلق جاء موضوع بحثنا في إشكالية مفادها :

ما هو واقع جرائم البيئة المرتكبة ضد الغابات في المجتمع الجزائري ؟

ومنه يتفرع هذا السؤال العام إلى أسئلة فرعية وهي كالآتي :

- هل لغياب الثقافة البيئية لدى بعض الأفراد له علاقة في ارتكاب جرائم الاعتداء على الغابات؟
 - هل لنقص الرقابة من طرف شرطة الغابة علاقة في تفشي ظاهرة جرائم البيئة في المناطق الغابية؟
 - من هي الفئات الاجتماعية الأكثر إقبالا على الجرائم الغابية بأنواعها المختلفة؟
- وعلى ضوء هذه التساؤلات تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي :

5.1. الفرضيات:

- الفرضية الأولى :** غياب الثقافة البيئية لدى مستعملي فضاء الغابة له علاقة في ارتكاب جرائم الاعتداء على الغابات
- الفرضية الثانية :** نقص الرقابة من طرف شرطة الغابة له علاقة في تفشي ظاهرة جرائم البيئة في المناطق الغابية.
- الفرضية الثالثة:** طبيعة الفئة الاجتماعية المحتكة بفضاء الغابة له دور في إقبال بعض الأفراد على ارتكاب جرائم ضد الغابات بأنواعها المختلفة.

6.1. تحديد المفاهيم :

1.6.1. الثقافة البيئية :

أصبحت التربية البيئية هي الوسيلة المستخدمة في أعداد الأجيال للتعامل السوي والسليم مع البيئة. فالتربية لم تعد مجرد تعليم الإنسان كيفية التعامل أو التكيف مع مجتمعه بل تعدى مفهومها إلى أن أصبحت تعنى بتكيفه مع بيئته المادية الطبيعية التي من خلالها يستطيع الحفاظ على وجوده. وهكذا برز مفهوم الوعي البيئي الذي يعنى بزيادة فهم الإنسان لمحيطه الدقيق ولعناصر البيئة المختلفة وأهمية ذلك بالنسبة لحياته.

اصطلاحا :

إن الثقافة البيئية تهتم بالتوعية، والتحسيس المستمر لجميع الأفراد مهما كان عمرهم، ومهما كان جنسهم، وأينما تواجدوا بأهمية البيئة، والمحافظة على المحيط من أجل الحفاظ على صحة الإنسان وكذا وجود وبقاء الكائنات الأخرى سليمة حفاظا عليها كمكوّن رئيسٍ وهامٍّ في الطبيعة من جهة، وحفاظا على التوازن البيئي من جهة أخرى.. ولا تتوقف الثقافة البيئية عند هذا الحدّ؛ بل تهدف إلى أن يتمتع الأفراد بجمال الطبيعة وسحر المحيط ممّا يؤثر على التوازن النفسي لديهم فتكون علاقتهم بخالق

الطبيعة، ومبدع جمالياتها قوية متينة، وعلاقتهم فيما بينهم علاقة محبة ووثام، وتعاون في إطار قيم سامية تؤطرها روح المواطنة [2](ص17).

التعريف الإجرائي :

الثقافة البيئية كمرادف غير مباشر للتربية البيئية هي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمية وجملة المعارف والكفاءات والقدرات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة عن عملية التطوير هذه، وذلك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها.

2.6.1. الاستهلاك:

من العسير أن نقدم تعريفا واحدا للاستهلاك طالما أنه يستخدم استخدامات مختلفة في العلوم الاجتماعية، "يعتبر الهدف النهائي لكل أنواع الإنتاج أو هو استغلال السلع والخدمات". وقد استخدم آدم سميث المصطلح بالمعنى الأول حيث أن كل العمليات الاقتصادية كالإنتاج والتبادل والتوزيع تهدف في النهاية إلى الاستهلاك.

اصطلاحا :

ظهر مفهوم الاستهلاك في تراث علم الاجتماع الاقتصادي، فقد عرف سملسر هذا العلم بأنه تطبيق الإطار المرجعي العام لعلم الاجتماع في دراسة الأنشطة المعقدة المرتبطة بالإنتاج، والتوزيع، والتبادل والاستهلاك بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية الأخرى [3] (ص 87).

التعريف الإجرائي :

يعرف الاستهلاك إجرائيا بأنه استغلال الموارد الطبيعية المتجددة أو الغير متجددة أو الموارد الغابية من أجل الترفيه و الاستجمام أو عمليات الصيد الجائر التي تمس بالتنوع البيولوجي واستنزاف ما تنتجه الغابات من ثروات كالأشجار والنباتات الطبية والحيوانات النادرة.

الوعي البيئي :

إصطلاحا:

يعرف نيلسون الوعي البيئي " بأنه إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة ويعرف بينت بأنه " معرفة وإدراك شيء ما في البيئة سواء كان هذا الشيء مجردا أم محسوسا . ويعرف عبد المسيح "بأنه الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها. وتعرفه أقبال الأمير بأنه " إدراك الفرد للعلاقات والمشكلات البيئية المحيطة وفهمه

لأسبابها وأثرها وكيفية التعامل معها ويتأثر بكل ما يحيط بالفرد من معارف ومشاعر سواء كانت إيجابية أو سلبية وهو يعتبر المستوى الأول في تكوين الاتجاهات. [4] (ص 302)

التعريف الإجرائي:

يمكننا تعريف الوعي البيئي بأنه إدراك الفرد للمخاطر التي تهدد بيئته ، وسعيه لمحاولة الحد منها والتغلب عليها.

3.6.1. الردع :

اصطلاحا:

" وهو يعني تجريم الأفعال الإجرامية وملاحظة فاعليها وفرض عقوبات عليهم" [5] (ص 832)

التعريف الإجرائي:

هو استخدام القوة والردع وعقاب الأفراد الخارجين عن قانون حماية الغابات من طرف شرطة الغابة.

4.6.1. التخريب:

اصطلاحا:

الهدم والمراد به ما يخربه الملوك من العمران ويعمره من الخراب شهوة لا إصلاحا ويدخل فيه ما يعمله المترفون من تخريب المساكن العامرة لغير ضرورة وإنشاء عمارتها. [6] (ص 347)

التعريف الإجرائي:

التخريب هو حالة انعكاس الاعتداء على الغابات بعمليات الحرق وقلع الأشجار من جذورها وهدم السلسلة أو السلالة الحيوانية والتنوع البيولوجي والرمي الغير عقلاني للنفايات بمختلف أنواعها سواء من الفرد أو المؤسسات الاجتماعية.

5.6.1. الاعتداء:

اصطلاحا:

وهو محاولة المساس بحق الملكية الخاصة أو العامة المصونة بالدستور، ويتسم هذا الفعل بعدم مشروعيته.

التعريف الاجرائي: الاعتداء هو ذلك الفعل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة أو مؤسسة رسمية والذي لا يكون مشروعاً وذلك بانتهاك حرمة الغابة والمساس بمكوناتها وعناصرها المادية وذلك في إحداث تغيير سلبي على الحالة التي كانت عليها سابقاً.

7.1. الدراسات السابقة:

1.7.1 الدراسات الأجنبية:

من الدراسات السابقة التي تناولناها في وموضوعنا هي دراسة أجريت في كندا تحت عنوان الغابات الكندية في ملتقى الطرق. حاول الباحثون في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الأسباب التي أدت إلى تقلص مساحة الغابات الكندية والتي قدرت بمليون هكتار في العام و أثر كل من النشاطات الصناعية والتوسع العمراني والطرق في تقليص مساحة الغابات، وامتداد هذه النشاطات الصناعية بالاتفاق مع الفاعلين الأساسيين من أجل تحقيق التنمية (الدولة ، الشركات ، والجماعات الخاصة) عن طريق فحصهم القريب للتكاليف وفوائد الصناعة الغابية، وعرض أهم القوانين السياسية والتشريعات التي تشجع على حسن تسيير القاع الغابي.

وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما هي النشاطات المصنفة في أعلى السلم و أين تتمركز؟
- 2- ما هي الآثار التي تخلفها هذه النشاطات على البيئة؟
- 3- من هم الفاعلون في هذه النشاطات؟
- 4- هل هذه النشاطات مطابقة للقوانين العالمية و الوطنية والمحلية السارية المفعول؟ وهل تحترم المعايير والاتفاقيات المعمول بها؟

واعتمدت هذه الدراسة على جمع المعلومات والبيانات والمصادر المتعلقة بالحكومة الكندية معتمدة على الخرائط وتحليل محتوى التقارير. واعتمدت هذه الدراسة على تحليل محتوى الخرائط ، هذا التحليل أجري بمساعدة نظام الإعلام الجغرافي، هذا النظام يربط بين معطيات رسومات الخرائط من أجل إخراج بعض العلاقات، على سبيل المثال: الطريقة التي تقلص بها الطرق حجم الغابات.

أهم نتائج هذه الدراسة :

- شركة تسيطر على مساحة تقارب على الأقل مساحة سويسرا هذا ما يمثل 48 بالمائة نطاق الإمداد الغابي لكندا.
- المنطقة الغابية في بوريال boréale و تايقا taïga تتغلق على حوالي 300 سد هيدوكهربائي، و 80 منجم في حالة نشاط و أكثر من 1400 مشروع للتنمية.
- حوالي ثلث من المناطق الغابية في بوريال تتواجد على كيلومتر واحد كأدنى تقدير عن الطريق أو طريق للدخول.

- تتوسع العناصر الغابية لغابات كندا داخل الغابات الأكثر حساسية والشمالية في المخطط الإيكولوجي. وما يقارب 50 بالمائة من المنطقة الغابية لبوريال التي تعتبر مخزون للثروات الطبيعية الغابية.
- المعطيات الوطنية حول محدودية الإنتاج، ملكية الأراضي ، استعمال الغابات من طرف السكان الأصليين، توزع الكائنات في خطر، احترام القوانين المتعلقة بتنظيم القطاع الغابي هي في حد ذاتها منتهية الصلاحية، ومطبقة بطريقة غير منظمة.
- عدم وجود رقابة منظمة لتعديل حالة الغابات، هذا حال الغابات الطبيعية التي حولت للغرس، مثل هذه الرقابة تكون مفيدة من أجل قياس الآثار البيئية الناتجة عن الاستثمار. [73] (ص ص 14،15)

2.7.1. الدراسات العربية:

- ومن الدراسات السابقة العربية التي تطرقنا إليها والمتمثلة في مذكرة رسالة ماجستير تحت عنوان " الإجراءات الأمنية للحد من حرائق الغابات في المملكة العربية السعودية" .
- جاءت هذه الدراسة بسعي من الباحث للتعرف على الإجراءات الأمنية المتبعة من قبل الدفاع المدني بالمملكة العربية السعودية، للإسهام في الحد من حرائق الغابات، لكونه الجهاز المعني بمواجهة الحرائق عامة ومنها حرائق الغابات، تم تطرق إلى مفهوم الأمن البيئي كمفهوم جديد والإجراءات الأمنية الحالية مع محاولة التعرف على سبيل تفعيل الإجراءات الأمنية وتعزيزها من خلال عرض لبعض النماذج المطبقة عالمياً. وكانت تساؤلات الدراسة على النحو التالي:
- ما هي أعداد حرائق الغابات بمنطقتي عسير وباحة؟ وما الخسائر الناجمة عنها خلال الفترة 1419- 1423 هـ؟
- ما هي أهم أسباب حرائق الغابات التي حدثت خلال الفترة من 1419- 1423 هـ، بمنطقتي عسير وباحة؟
- ما هي الإجراءات الأمنية المطبقة من قبل الدفاع المدني للحد من حرائق الغابات بمنطقتي عسير وباحة؟
- ما هي أهم المعوقات التي تواجه الدفاع المدني في مجال الحد من حرائق الغابات بهذين المنطقتين؟

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي أسلوب مدخل المسح الاجتماعي في جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها وافيا لاستخلاص النتائج منها، وفي الجانب التطبيقي دراسة تحليل المحتوى لما تم جمعه من إحصائيات.

واعتمد في جمعه للبيانات المسحية على الاستبانة التي صممها لهذا الغرض، كما تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.

نتائج الدراسة :

من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- وقعت خلال الخمس السنوات الماضية (315) حريقا بمنطقتي عسير وباحة نتج عنه خسائر كبيرة ، وخاصة في الغطاء النباتي حيث استهلكت تلك الحرائق مساحات تقدر بحوالي (22160,50) هكتار مربع، كما قدر الوقت المستهلك لعمليات الإخماد والمواجهة بحوالي (1558) ساعة، وتعرض 9 على الأقل من منسوبي الدفاع المدني لإصابات مختلفة، وكان العدد التقريبي للشجر والشجيرات المحترقة (158811) شجرة على أقل تقدير.

2- بلغت نسبة الحرائق التي تسبب فيها الإنسان حوالي (92.1%)، وكانت نسبة الحرائق لأسباب طبيعية (2.9%) تقريبا، أما الحرائق غير معروفة السبب فكانت نسبتها (4.8%).

3- وفي تحليله لخصائص المجتمع أن غالبية أفراد الدراسة هم من فرق المواجهة لحرائق الغابات بنسبة (73.4%)، وأن عدد خبرة وعمل غالبية المبحوثين في المديرية العامة للدفاع المدني تزيد عن عشر سنوات بنسبة (52.4%)، وأن غالبية العينة لم يحصلوا على دورات تخصصية في مجال مواجهة حرائق الغابات .

4- الإجراءات للحد من حرائق الغابات غير متوافرة بالشكل المناسب أو اللازم، وقد يعود ذلك لأسباب تتعلق بمهام مشتركة مع قطاعات أخرى، أو لقصور الوعي لدى المجتمع وعدم تعاونهم، أو لقصور في الإمكانيات.

5- وجود عدد من العوائق التي تواجه الدفاع المدني في مجال عملية للحد من حرائق الغابات وذلك يجيب على الجزء المتعلق بالمعوقات التي يواجهها الدفاع المدني في مجال الحد من حرائق الغابات[7].

الدراسة السابقة الثانية والتي هي تحت العنوان " الإعلام ودوره في تحقيق الأمن البيئي " حيث كان السؤال الرئيسي لهذه المذكرة ما دور الإعلام في تحقيق الأمن البيئي؟ والذي تفرعت عنه الأسئلة التالية:

- 1- ما هي الوسائل التي يستخدمها الإعلام في التوعية البيئية؟
- 2- ما مدى تضمن وسائل الإعلام لجوانب التوعية البيئية في موادها الإعلامية؟
- 3- ما العلاقة بين التوعية الإعلامية البيئية وتحقيق الأمن البيئي ؟
- 4- ما مدى تحقيق الإعلام لجوانب التوعية البيئية؟

منهج البحث :

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبق أداة البحث "استمارة المقابلة الشخصية" المكونة من البيانات الشخصية بالإضافة إلى البيانات الأساسية.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- 1- اهتمام نصف إدارات أو جهات العمل ببرامج التوعية.
- 2- أكثر الوسائل الإعلامية المستخدمة في التوعية البيئية هي بالترتيب: التلفزيون، الصحافة، الإذاعة.
- 3- أكثر نوعية الرسائل الإعلامية المستخدمة في التوعية البيئية هي بالترتيب : تحقيقات، لإعلانات، لقاءات وحوارات، تغطية.
- 4- تضمين وسائل الإعلام بدرجة ضعيفة لجوانب التوعية البيئية في موادها الإعلامية، كان على رأسها تضمين وسائل الإعلام للتوعية من التلوث الهوائي [8].

3.7.1 الدراسات الجزائرية :

دراسة الأستاذة بوطبال حكيمة تحت عنوان " التربية البيئية للطفل في المحيط الأسري " وتمحورت الإشكالية حول السؤال الرئيسي التالي :

هل هناك فعلا تربية بيئية على مستوى المحيط الأسري، موجه من طرف الوالدين تعمل على بناء وتشكيل سلوكيات الطفل إزاء البيئة الطبيعية؟ والذي تفرعت عنه الأسئلة التالية:

- 1- هل يتوافق توجيه التربية البيئية للطفل مع مستوى الثقافة البيئية للوالدين؟
- 2- هل يتباين اهتمام الوالدين بتوجيه التربية البيئية للطفل بتباين المستوى

المعيشي للأسرة؟

3- هل للمحيط الأسري (الداخلي) والمحيط السكني(الخارجي) دور في ترسيخ التربية البيئية عند الطفل؟

وترجمت هذه الأسئلة الفرعية إلى الفرضيات الآتية:

- 1- يتوافق توجيه التربية البيئية للطفل مع مستوى الثقافة البيئية للوالدين.
- 2- يتباين اهتمام الوالدين بتوجيه التربية البيئية للطفل بتباين المستوى المعيشي للأسرة.
- 3- يساهم المحيط الأسري (الداخلي) والمحيط السكني (الخارجي) في ترسيخ التربية البيئية عند الطفل.

المنهج المتبع :

بما أن هذه الدراسة وصفية تفسيرية، فقد تم توظيف المسح الاجتماعي باعتباره نموذج للمناهج الوصفية، يهدف إلى الحصول على المعطيات من مجتمع البحث المقصود أو عينة من، وذلك باستعمال استمارات البحث أو المقابلات، والمسح اجتماعي يمكن أن يتضمن عدة عمليات كتحديد الفرض وتعريف مشكلة البحث وتحليلها، وتحديد نطاق ومجال المسح وفحص جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وتفسير النتائج.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن مستوى الثقافة البيئية عند الوالدين والتي تم قياسها من خلال مجموعة من الأسئلة حول البيئية ومشكلاتها، كانت لدى أغلبية الوالدين محدودة نوعا ما خاصة فيما يخص الأشكال الحديثة للتلوث البيئي، إذ أن نسبة 52.72% من الوالدين تجهل معنى التلوث الإشعاعي، كما أن 63.63% منهم لا يعرفون معنى التلوث الضوضائي.

- يتدخل المستوى المعيشي للأسرة بشكل كبير في توفير الوسائل المادية المساعدة على تربية الطفل بشكل عام وتربيته بشكل خاص، فالكتب واللعب تساهم في تنمية مجال الإدراك العقلي والحسي للطفل فيما يتعلق بالبيئة ومشكلاتها، وقد ظهر أن حجم الدخل الشهري يحدد توجه الوالدين نحو شراء الكتب والألعاب الخاصة بالبيئة للكفل، إذ أنه كلما ارتفع الدخل زاد ذلك الإقبال والعكس صحيح، أي كلما انخفض حجم الدخل قل إقبال الوالدين على ذلك.

- إن التربية البيئية للطفل تبدأ بالنصح والإرشاد والتوجيه وتنشط بالسلوك العملي الذي يكون منشأه الأول البيئة المنزلية ليتسع ويشمل المحيط السكني.

وقد تبين أن الأطفال يؤكدون هم بدورهم على أن أغلبية أسرهم لا تدرج موضوع البيئة ضمن حوارها الأسري بفعل الانشغال الدائم للوالدين، بينما وجد أن الأسر التي تفعل ذلك تسعى أيضا إلى تدعيم المكتسبات المعرفية حول البيئة عند الطفل وترسيخها لديه من خلال شراء الكتب والألعاب الخاصة بالبيئة [68].

الدراسة الثانية تحت عنوان "واقع التربية البيئية في برامجنا التعليمية" ومن خلال الاطلاع على التراث النظري في التربية البيئية، تحديد خصائص المرحلة التعليمية المعينة بالدراسة، استعراض خصائص البيئة الجزائرية، وأخيرا تحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة، تم تحديد السؤال الرئيسي للدراسة كما يلي :

إلى أي مدى تتضمن كتب الطور الأول من التعليم الأساسي جوانب التربية البيئية؟
وتفرع عنه الأسئلة التالية:

- 1- ما اتجاه المحتوى البيئي في كتب الطور الأول من التعليم الأساسي؟
- 2- هل يستجيب محتوى كتب الطور الأول من التعليم الأساسي لخصائص البيئة الجزائرية؟
- 3- هل يستجيب محتوى كتب الطور الأول من التعليم الأساسي لخصائص المتعلم؟

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمد الباحث في هذا الموضوع على المنهج الوصفي لوصف محتوى كتب الطور الأول من التعليم الأساسي، وذلك في إطار المدخل المنظومي الذي تبناه الباحث على غرار عدد من الدراسات التي سبق لنا القيام بها، وكثير من الدراسات السابقة العربية والعالمية التي أثبتت أنه المدخل الأنجع للتناول العلمي الأشمل والأعمق في نفس الوقت للكثير من القضايا المعاصرة، مع العلم أن المدخل المنظومي هو اليوم أقوى وأحدث المداخل في مختلف مجالات البحث العلمي.

نتائج الدراسة:

- إن محتوى البيئي في كتب الطور الأول من التعليم الأساسي يتجه إتجاها إيجابيا تماما نحو البيئة، فيما عدا عدد بسيط جدا من الأفكار السالبة.

- محتوى كتب الطور الأول من التعليم الأساسي يستجيب لخصائص البيئة الجزائرية بدرجات متفاوتة، فهو يتضمن الجانب الطبيعي للبيئة الجزائرية بالدرجة الأولى بنسبة (57%) بالتقريب، ثم الجانب الاجتماعي للبيئة الجزائرية بالدرجة الثانية بنسبة (33%) بالتقريب، وأخيرا الجانب الاقتصادي بنسبة (10%) بالتقريب.

- محتوى كتب الطور الأول من التعليم الأساسي يستجيب لخصائص المتعلمين بالطور بدرجات متفاوتة، حيث يشمل الجانب المعرفي بالدرجة الأولى بنسبة (56%) بالتقريب، ثم الجانب الحس حركي بالدرجة الثانية بنسبة (23.5%)، وأخيرا الجانب الوجداني بنسبة (20.5%) بالتقريب [1] (ص ص 175، 170).

8.1. المقاربة السوسولوجية :

1.8.1. نظرية الضبط الاجتماعي:

يشير مصطلح الضبط إلى جملة الموارد المادية والرمزية التي يمتلكها مجتمع ما لتأمين توافق سلوك أعضائه مع مجموعة قواعد وأحكام مبدئية مسجلة ويعاقب الخارج عليها. [10] (ص 125) وباعتبار الضبط الاجتماعي آلية حيوية للتنشئة الاجتماعية وتعتمد عليه من طرف الجماعة والمجتمع بحيث يرى إميل دوركايم بأنه " أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملا ضابطا وليس عاملا ذاتيا أو حيويا، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته، فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء وليس مفروض عليه من الخارج وإنما هو جزء من العام الذي يتم فيه الفعل" [11] (ص 247).

ويشير مصطلح الضبط الاجتماعي بالمعنى الواسع إلى ناحية من المناقشة السوسولوجية المنغلقة بدعم النظام والاستقرار وقد يستخدم بالمعنى الضيق للإشارة إلى الوسائل المختلفة المتخصصة المستعملة في دعم النظام مثل: "القوانين والمحاكم ورجال الشرطة"، وقد يستخدم للإشارة إلى مناقشة النظم الاجتماعية وعلاقتها المتبادلة طالما يساهم بصفة نوعية في الاستقرار الاجتماعي، من بين تلك النظم الاجتماعية النظم القانونية والدينية والسياسية وعلى أي حال فالضبط الاجتماعي هو أحد الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع. وتكمن ضرورة الضبط الاجتماعي في الحفاظ على الجماعة ومنها استقرارها وضمان صيانة المؤسسات الاجتماعية وصيانة الشكل البنائي والهيكل للمجتمع هو مصدر ضرورة الضبط و هي ضرورة نابعة من طبيعة الأنساق الاجتماعية، إذ لكل مجتمع قيمة سائدة ومورثات ثقافية، ومهما صغرت الجماعة فإنها تترضي بعض القواعد لنظامه السلوكي لإشباع الدوافع و الميول الأولية التي تكتسب بإلغاء العادة، صفات الديمومة والاستمرار والثبات والجمود لحاجة البنیان الاجتماعي إليه ثم نميز عادات اجتماعية وآداب سلوكية عامة وتقاليـد

طبيعية ومهنية و طائفية ذات قوة إلزامية شاملة ذات صبغة خلقية ومعيارية ولقد كان ابن خلدون مصيبا حين جعل الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية حفاظا للنظام، وصونا للملك منعا للعدوان على الأفراد والهيئات وتحقيقا للمصالح العامة.

تعد نظرية الضبط من المقاربات الهامة والحاسمة في الصياغة السوسيولوجية حيث عملت هذه النظرية على تفسير السلوكات الإجرامية والانحرافية من جهة. كما انطلقت هذه النظرية في تفسيرها للسلوكات الإجرامية والمنحرفة لكونها استجابة طبيعية للبناء الاجتماعي. كما أن هذه النظرية تفسر الجريمة والعنف من خلال إخفاق المجتمع في التحكم في المعايير الاجتماعية. وأشار طلعت إبراهيم وغيره من الباحثين أن أصحاب نظرية الضبط الاجتماعي يرون أنها تمثل خط دفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع الجريمة والعنف والانحراف بل تستنكرها، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وعندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر السلوك العدواني والانحرافي [12].

فيعد الضبط الاجتماعي من أهم العوامل التي تحد من جرائم البيئة ضد المناطق الغابية ومن السلوكيات المنحرفة، فالضبط يمارس من قبل الهيئات القانونية المختصة وبالدرجة الأولى شرطة الغابات المكلفة بحراسة الغابات والحظائر الوطنية، وعدم السماح لأي كان من الاعتداء على الغابات واستنزاف خيراتها وممارسة سلوكات منحرفة ضدها أو فيها. وكذلك بسلطة القانون الذي يشرع عقوبة أي ممارس أو مرتكب لسكوك منحرف أو أي اعتداء ضد المناطق الغابية.

2.8.1. النظرية الثقافية عند بيير برديو Pierre Bourdieu :

تعتبر النظرية الثقافية عند بيير بورديو امتدادا طبيعيا لتيار الدراسات السوسيولوجية للمكونات الثقافية في المجتمع الفرنسي والذي بدأ مع الدراسات المستفيضة، التي قام بها الثنائي الفرنسي موريس ديبس (Maurice Dèbès) وسالتان فريني (Selestin Freinet) حيث انطلق في بناء نظريته على الأبعاد الرئيسية للمكونات الثقافية معتبرا أن أي مجتمع يمتلك الشبكة الرابطة بين هذه المكونات تكون له أنساق ثقافية تتضمن حدين ضامنين للدينامية الثقافية :

- 1- أنها تعطي القدرة لجميع الفاعلين على أن يقدموا مساهماتهم الثقافية باستمرار للرفع من مستوى هذه الدينامية،
- 2- قدرتهم على مواجهة ضغوطات المثاقفة acculturation حيث تمتلك هذه المكونات قدرة كبيرة على الاحتمال والمواجهة والقدرة على حماية الخصائص السوسيوثقافية

ويعتبر أن من معالم هذه الدينامية الثقافية وجود ثقافات فرعية مفتوحة أمام الجميع تسمح بترصد جميع التحولات والتأثيرات التي قد تقع في أية لحظة.

بناء على ما سبق يعطي بيار بورديو لنظريته الثقافية بعدا مؤسساتيا نسقيا متبادل المداخل بمعنى أن المؤسسة الرسمية تجد نفسها مقبلة على امتلاك السياق الثقافي لتقوي ديناميتها الثقافية وتسمح للأنساق والفروع الثقافية من استثمار قواها المتحفزة والمبدعة في إطار المؤسسة الرسمية،

(la culture multidimensionnelle) [72] (ص ص 7-1)

تتعرض أهمية هذه النظرية الثقافية في موضوع دراستنا حول جرائم البيئة في المناطق الغابية من جانب الثقافة البيئية من عدة نواحي :

1- البعد الإنساني: حيث تفيدنا هذه النظرية في الكشف عن الأدوار التربوية الثقافية التي يقوم بها الفاعلون الرسميون والمسؤولين المنفذون لمشاريع التنظيم البيئي والذي يكشف لنا بالضرورة عن مستوى العطاء الثقافي لدا هذه الأطراف، وهذا ما نجد له قرينة في ما يسميه بيار بورديو بالتأثير المتداخل بين هذه الأهداف.

2- البعد البيئي: حيث يتضمن هذا البعد فضاء متعلقا بالثقافة الانسانية فالثقافة السائدة بأنماطها التقليدية والمستحدثة تلعب دورا مباشرا في إحداث حركية في إطار الاهتمام بنشر التربية البيئية حيث من الخطأ الاعتماد على جهة لوحدها لكي تقوم بنشر الوعي لدا مختلف الفئات ولهذا فعودتنا إلى نظرية بيار بورديو تجعلنا نعتد البعد المؤسساتي وهو وجود تناسق بين كل المؤسسات دون استثناء من أجل إكتساب رؤية واحدة وموحدة تسمح بتدعيم الثقافة الانسانية نحو البيئة انطلاقا من مكونات مشتركة لما نسميه بالتربية البيئية والتي تعكسها بطبيعة الحال المعطيات المتضمنة في مفهومه الثقافة المتعددة الأبعاد.

3- البعد القانوني: حيث يعتبر قطاعا حاسما في فرض صورة ومستوى تعامل الأطراف تجاه الحفاظ على التنظيم البيئي وحتى القانون المتعلق بحماية البيئة يتضمن مواد ترجع بعد العمل المؤسساتي فهو يشرك قطاعات عديدة ومصالح متنوعة من أجل الوصول إلى جعل القانون رابطا حقوقيا يسمح للعمليات الخاصة بتنسيق العلاقة بين الثقافة الإنسانية والتربية البيئية عمليات مشروعانية مستمرة وتحضا بالرعاية الرسمية.

خاتمة الفصل:

عقب هذا الفصل التفصيلي للإطار المفاهيمي للدراسة والذي تطرقنا فيه إلى طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات ثم تحديد المفاهيم والدراسات السابقة، ونحاول فيما هو آت التطرق إلى الدراسة النظرية والمتمثلة في الثقافة البيئية والسلوكيات الاستهلاكية عند المواطن الجزائري، أهم مقومات الثقافة البيئية، ودور الفرد في تدهور البيئة.

الفصل 2

الثقافة البيئية والسلوكيات الاستهلاكية عند المواطن الجزائري

تمهيد

لقد اكتشف الإنسان أن ما كان يقترفه من إساءة للبيئة من حوله يعود عليه بالضرر إما عاجلا أو آجلا، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ووجد نفسه مجبرا على أن يعامل بيئته باحترام وبعيد النظر في طبيعة وضوابط العلاقة بينه وبينها، فعلاقة الإنسان بالبيئة قديمة قدم ظهوره فيها، وقد شكلت محورا جوهريا لمختلف العلوم والفلسفات والأديان والمذاهب والممارسات الإنسانية، فأصبح من اللازم أن يتعلم الفرد كيفية استغلاله للبيئة استغلالا عقلانيا تحت قاعدة لا إفراط ولا تفريط والمحافظة على مكوناتها وصيانتها وأن يتم تكوين القيم والمهارات والاتجاهات والمدرجات اللازمة وهذا ما يسمى باكتساب ثقافة بيئية منها يتعلم الفرد كيفية المحافظة على البيئة وحسن استغلالها لمصلحته والمخلوقات الأخرى حفاظا على حياته وتحسين مستويات معيشته بالتناغم مع حياة الأحياء الأخرى، وهذا يعني أن المحافظة على البيئة لا تكون من أجل الإنسان فقط، بل من أجل جميع المخلوقات والإنسان ما هو إلا نوع منها.

1.2. مقومات الثقافة البيئية

1.1.2. الدين الإسلامي

لا شك أن الله سبحانه وتعالى نهى عن الإفساد في الأرض فقال: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} (سورة الأعراف ، الآية : 56) والفساد في الإسلام يشمل الجانب العقيدي والأخلاقي وكل ما هو ضار في هذا الكوكب، ويأتي التلوث البيئي على رأسها ، لأنه يطل الإنسان والحيوان والنبات ، ومتناقض مع ما يريده سبحانه من عمارة الأرض وعدم الإفساد فيها.

ونجد أن الدين الإسلامي تطرق إلى التوازن البيئي ويرى أن البيئة بكل عناصرها تخضع لقانون التوازن، وهو نظام لا يقبل العبث أو النقص أو التعديل ، فلا تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل إلا في ظل هذا القانون ، وأي خلل في عنصر من عناصره يؤدي إلى خلل وظائف البيئة .

لهذا فإن الحديث عن الأرض كأحد مصادر البيئة الرئيسية لا يمكن فصله عن الماء والهواء وغير ذلك ، بسبب التشابك المعقد بين هذه العناصر ، قال الله تعالى : {وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ} (سورة الحجر ، الآية : 19)، وقال تعالى : { الَّذِي أَحْسَنَ

كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ} (سورة السجدة ، الآية :7) وقال أيضا : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ } ، (سورة القمر ، الآية : 49) وقال: {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ} (سورة الزخرف ، الآية : 11)

إن هذه الآيات وغيرها تدل بوضوح على أن كل موارد البيئة الحية كالحیوان والنبات، وغير الحیة كالهواء والماء والتربة تخضع لقانون التوازن ، وأن كل شيء في الكون ثابت وموزون ومقدر ، وعليه فأی اعتداء على عنصر من عناصرها هو اعتداء على جميع عناصرها لأنه سيؤدي لا محالة إلى اضطراب في وظائف هذه العناصر ، وتختل معها العلاقات التفاعلية التبادلية بينها ، ومن ثم تتحول عناصرها البيئية من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة مسببة الكثير من الأخطار التي تهدد مستقبل مسيرة الحياة [13] (ص 59) .

كما أن الدين الإسلامي تطرق إلى فكرة المحميات الطبيعية، فمن روائع ما جاء في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدريب المسلم إذا أحرم بالحج أو العمرة أن يحترم حيوانات البيئة ونباتها ، فلا يحل قتل صيدها ، ولا قطع شجرها ، كما جعل من منطقة الحرم في مكة (بيئة محمية) فلا يمس فيها حيوان إلا المؤذي ، ولا نبات إلا ما اقتضته الضرورة .

يدل على ذلك ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وفيه : لا يختلي خلأها ، ولا يُعَضدُ شَجَرها ، ولا يُنْفَرُ صيدها ، قال العباس : إلا الإذخر) رواه البخاري (112) ، ومسلم (1353)

وإذا كان حرم مكة قد أجمع عليه عند العلماء ، فإن المدينة المنورة هي أيضا حرم عند الجمهور كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : (إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت المدينة ما بين لا بيتها ، لا يقطع عُضَاهَا ، ولا يصادُ صيدها) رواه البخاري (2023) ، ومسلم (1360) .

وعن أبي هريرة أنه كان يقول : (لو رأيتُ الطُّبَاءَ تَرْتَعُ بالمدينةِ مَا دَعَرْتُهَا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما بين لأبْنَيْهَا حَرَامٌ) رواه البخاري (1774) ، ومسلم (1372) .

وعن الزُّهْرِيِّ رحمه الله قال : (بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّفِيعَ) رواه البخاري (2241)

ففي هذه الأحاديث دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم خصص مناطق معينة كمحميات طبيعية للمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية في مكة والمدينة ، ويمكن أن يقاس عليها غيرها إذا ما أراد المسلمون الاستفادة من هذا النظام في المحافظة على الثروة النباتية والحيوانية.

كما يشار هنا إلى أن هذه المحميات لها حدودها ، وأبعادها التشريعية المناسبة لحماية الحياة البرية فيها، وبذلك كان للإسلام سبق في إدخال هذه التشريعات الحضارية في المحافظة على البيئة [13] ص 82.

كما أننا نجد في الدين الإسلامي فكرة الملكية المشتركة للإنسان ويقرر المهتمون بشؤون البيئة أن هذه الفكرة التي يراد من ورائها الحث على صيانة الموارد الطبيعية ، وعدم التعسف في استعمالها هي فكرة حديثة نسبياً ، في حين أن فكرة الملكية المشتركة للموارد الطبيعية للبيئة قد وجدت في الإسلام منذ مبعث الرسالة ، فقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (المسلمون شركاء في ثلاثٍ : في الماء ، والكلاً ، والنار) رواه أبو داود (3477) .

والأمور الثلاثة المذكورة في هذا الحديث هي العناصر الرئيسية في تكوين البيئة ، وهي التي تشكل قوام الحياة ، وهو مفهوم بيئي حديث يطرحه كثير من علماء البيئة الآن، ويعرف باسم (النظام الإيكولوجي) ويعني دراسة العلاقات بين عناصر البيئة الحية وغير الحية ، بحيث تتفاعل بعضها مع بعض في نظام دقيق ، واعتمد كل عنصر منها على العناصر الأخرى الموجودة في المحيط نفسه .

والحديث واضح في التأكيد على فكرة الاشتراك في هذه الموارد البيئية ، لكن هذا في المباح العام ، وليس فيما كان محرزا أو ملكا للغير .

ولا شك أن هذه الفكرة تدفع الإنسان للمحافظة على تلك الموارد ، لأن إهدارها تعطيل للمهمة التي أناطها الله تعالى بها ، وقد قال الله تعالى : {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا} (سورة الأعراف ، الآية : 56) ، وقال أيضا : وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ} (سورة البقرة ، الآية : 205) والإفساد يكون بالإتلاف، وتقويت المنافع، والتلويت، والإسراف، مما ينتج عنه تعطيل الحياة على وجه الأرض، ويعد بذلك إضاعة لمقاصد الشريعة الإسلامية.

ويقول علال الفاسي: (المقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كُلفوا به من عدل واستقامة ، ومن صلاح في العقل ، وفي العمل ، وإصلاح في الأرض واستتباب لخيراتها، وتدبير لمنافع الجميع)[14](ص 78).

هناك وقائع تاريخية تعبر عن الاهتمام الإسلامي بالبيئة، وقد أشار إلى بعضها بعض الباحثين منها : وجود مؤسسات لرعايتها في بعض الفترات، حيث إنها لم تترك لضمير الفرد فقط .

ومن هذه المؤسسات : مؤسسة الحسبة التي كانت تقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع ،ومن الكتب التي صدرت في هذا الأمر كتاب(نهاية الرتبة في طلب الحسبة) للإمام عبد الرحمن بن نصر الشيرازي المتوفى سنة (589)، ومما ذكره هذا الكتاب في شأن المراقبة على الخبازين ما ملخصه: ضرورة رفع أسقف الحوانيت وأن يصمم فيها منافذ لتسريب الدخان حتى لا يتضرر الناس، وأن يقوم الخباز بمسح الفرن بخزقة نظيفة قبل وضع العجين فيه، وأن تنظف أوعية العجين جيدا بالماء، وألا يعجن العجّان برجليه الدقيق لأن في ذلك مهانة للطعام، وأن يضع العجان على فمه كمادة حتى لا يعطس في العجين، وأن يشد على جبينه عصابة حتى لا يسقط عرقه أثناء العجين، وأن يُخصص له شخص بمنشأة حتى يطرد عنه الذباب إذا كان يعجن بالنهار[15](ص64) .

إن الدين الإسلامي ينهى على الحفاظ على البيئة ومكوناتها وأن المساس في أي عنصر من عناصرها يفقد التوازن فيها فأكد الكثير من العلماء والفقهاء أن الثقافة البيئية تلعب دورا هاما في الحفاظ على هذا التوازن، والتنوعية والتثقيف تكون عن طريق المؤسسات الثقافية التي تعمل على الرقي بفكر الأمم، وتسمو بأذواقها واتجاهاتها العقلية والنفسية، وتصحح مفاهيمها الخاطئة، وتقوم أفكارها المنحرفة ، متعاونة مع أجهزة الإعلام الواعي الهادف، الذي يبني ولا يهدم ، ويصلح ولا يفسد، بحيث ينشئ تصورا معرفيا بيئيا جديدا منبثقا من التصور الإسلامي العام لله سبحانه وتعالى وللإنسان وللكون وللحياة، والوجود. فالثقافة هي التي تغير الأفكار والأذواق والميول، وتكون اتجاهات الأفراد خيرة كانت أم شريرة.

فلا بد للإعلام الديني أن يقوم بمهمته في التوعية والترشيد والتوجيه، المعتمد على القرآن والسنة وهدى السلف الصالح، عن طريق خطبة الجمعة، ودرس المسجد، والمحاضرات الدينية، فلا ريب أن للمسجد تأثيره الكبير على عقول المسلمين وضمايرهم، إذا تهيأ له الخطيب الصالح الذي يفقه دينه ويفقه عصره [15](236).

2.1.2. العادات والتقاليد :

لعل من أهم مقومات الثقافة البيئية العادات والتقاليد داخل المجتمع ومن خصائصها الاستمرار فمنها يتعلم أبناء الأجيال الجديدة قيم آبائهم ومعارفهم، فهذا التراث الثقافي سيكون كافيا لضمان تلاؤمهم مع المجتمع.

فالمجتمع الجزائري يحتوي على عادات وتقاليد تختلف من منطقة إلى أخرى وهي تتشابه فيما بينها في بعض المناطق.

ومن المعروف أن الأمثال الشعبية تحتوي في مضامينها الكثير من التجارب، والقيم، والحكم،
المعتقدات، والعادات والتقاليد، فنجد الكثير من المفكرين والباحثين يعنون به عناية كبيرة منذ القدم.

فاحتلت الأمثال الشعبية مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري وخاصة لمن يحس توظيفها في
مواقف الحياة.

ففي الجانب البيئي نجد من الأمثال الشعبية التي تبعت أو تغرس للمتمعن في خلفيتها
ومضمونها ثقافة وتجارب للحفاظ على البيئة.

ف نجد المثل القائل: " أخطاك بالغارس، في مارس "[16](ص10)، إن غرس الشجر له أصول
معروفة في قواعد الزراعة. بحيث أن لها زمانا معيناً إذا عدوانه، لم ينتج ما يغرس، وهذا الزمن يمتد
في الغالب من امتداد فصل الشتاء.

والغرس في حقيقته تجديد للطبيعة، و تمكين للحياة بمفهومها البيولوجي ، من البقاء والنمو
والاستمرار، بحيث لا يجوز أن تستمر الحياة ولا سيما في بعض صورها ، إلا بتهيئة الجو الملائم
لاستمرارها حتى إذا انقرضت شجرة عوضناها بشجرة أخرى. فهذا المثل له معنى ظاهر وآخر باطن
فالظاهر منه هو أن المبدع الشعبي وهو هنا المزارع، حيث رأى واقتنع بما رأى بحكم التجارب
المتكررة التي عاشها، وهي أن أفضل الشهور السنوية للغرس فهو شهر مارس.

ومن الأمثال أيضا نجد المثل القائل "أرض الشبرق فيها الذهب يبرق": يضرب بهذا المثل للفت
نظر الفلاحين إلى الأرض الخصبة، وكيف يتعرف عليها، ومنها الأرض التي يكثر فيها نبات الشبرق
فمن عادة هذا النبات أن يظهر في الأرض ذات الطبيعة الخصبة، والتي ما استغلت أعطت الإنتاج
المربح[17] (ص199) .

قديمًا أثارت الصحراء في مخيلات الشعراء صوراً جمالية تغنوا بها فنظموا قصائد لليل وزرقة
السماء والصدى والسراب وقطعان الإبل، مع أنهم كانوا يعانون من قسوة الظروف التي تحيط
بالحياة. فنجد في الشعر الشعبي الجزائري ألفاظاً ومعاني تغنى بها الشعراء فنذكر منطقة بوسعادة
كمثال على ذلك فلقد وصف الشعراء النخيل والورود والغيوم والسحاب وما إلى ذلك من المظاهر.

وفي منطقة بوسعادة بطبيعتها بيئة صحراوية فيكثر فيها أشجار النخيل فقد نظم الشاعر البدوي
فيها قصائد يجسد فيها الشاعر النخلة كما تبدو للحواس فيقول الشاعر بشير مفتاح[16](ص ص

امتدت في الأرض وغاصت
 وطالت في الجو وماست
 وسحرت لعيون وقاست
 امتدت في الأرض وغاصت
 وطالت في الجو وماست
 وسحرت لعيون وقاست
 قلب الناظر بيبهاها
 هبت لرياح وعصفت
 وساحت لمطور وحمات
 عنها الطبيعة غضبت
 وما يغيرش مجراها
 هي رمز السعادة
 والكم والإرادة
 منها تجني إفادة
 يا سعد اللي يرهاها
 عليها الطير يتعلى
 منها العرجون أدلى
 بها المغروم اتسلى
 وقال التمر محلاها
 كي نقصدها مع الحبيب
 تعطر ساحتها بالطيب
 تعطينا منه نصيب
 نبقى ساعات معاها

يا ما غنى عليها طير
 وابنى فيها عش أصغير
 هو لول ذاق الخير
 وأحمد رب مولاها
 هذا وصفي للنخلة
 اللي فيها الحسن أتجلى
 وعليها قال المولى
 طلع نضيد لها

في هذه الأبيات الشعرية نلتمس قيمة دينية والمتمثلة في الرجوع إلى خالق النخلة الله سبحانه وتعالى فأحسن صورتها و صخرها للإنسان ليستفيد من عائداتها. كما أننا نلتمس قيمة اجتماعية(الكرم) في كون أن الفرد يجتمع مع صديقه أو قريبه في تبادل للحديث تحت ظلال النخلة. وما وصفه الشاعر عن النخلة فهو نتاج للخبرات والتجارب التي عايشها هذا الشاعر في الطبيعة، ونقله هذه الأبيات إلى عامة الناس، ففيها نكتسب ثقافة بيئية غير مباشرة وذلك عند قراءتنا لهذه الأبيات الشعرية المعبر عنها بالدارجة، ونلتمس فيها لهجة هذه المنطقة(بوسعادة)، فوجود النخيل في المنطقة الصحراوية بعث فيها الحياة بعدما كانت يابسة ميتة.

كما نشهد في عادات وتقاليد المجتمع الجزائري دور المرأة الذي كانت تحتله داخل الأسرة وخاصة الأسرة الريفية، حيث كانت المرأة تقوم بمختلف الأعمال المتعلقة في تزيين الحديقة وغرس الشجيرات وحتى تنظيفها والحفاظ عليها كما تقوم النساء أيضا بالإمسك بصغار الحيوانات وجمع المواد النباتية، فالمرأة الريفية التي تفلح الأرض وتزرع المحاصيل وترعي الحيوانات هي أكثر أفراد المجتمع إحساسا بالمشاكل البيئية بدءا من تدهور التربة الزراعية والجفاف وتلوث المياه والهواء والأمراض ومع التغيرات التي شهدتها العالم والتغير الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، بدأت هذه القيمة تفقد معناها داخل الأسرة الريفية الجزائرية فأصبح الدور الذي كانت تقوم به المرأة في ذلك الحين بالتلاشي، فأصبحت المرأة تخرج للعمل وذلك للتغير الذي دخل الأسرة الجزائرية نظرا للعولمة والتطور التكنولوجي الذي أفسح المجال للتعليم والتطلع على ثقافات أخرى تأثرت بها الأسرة

الجزائرية وأنتجت عادات وسلوكيات جديدة لم تكن في ما مضى، فاختلف توزيع الأدوار داخل الأسرة الجزائرية.

يمارس الإنسان اليوم على البيئة اعتداءات كثيرة تفوق من حيث طبيعتها ونطاقها ما كانت تمارسه منها الأجيال السالفة. فقد أوجد، بما أحرزه من تقدم تكنولوجي، بيئة جديدة لا تنفك عن التحول والتبدل، وتفرض نفسها عليه وتقتضي منه جهدا دائما من التغيير والتكيف. وتضافر فقدان الاتصال بالطبيعة وبيئة الحياة التقليدية، والقطيعة المفاجئة مع الماضي، ونبذ التقاليد العريضة-التي كانت تنهض على أسس تجريبية لا تخلو من الحكمة-على أن تثير في نفس الإنسان الحديث مشاعر القلق والافتقار إلى الجذور [19](ص13).

في زمن مضى كان الإنسان يحرق بطريقة تمكنه الحفاظ على البيئة ومن أمثلة ذلك استخدام الرعاة للنار في بيئات شبه جافة كمناطق السفانا في أفريقيا. وهنا تستخدم النيران لحرق النباتات الميتة في نهاية فصل جاف لكي لا تُلقى بظلالها على الفسائل الجديدة، التي يحببها المطر ومن ثم تأمين مصدر غذائي أسرع للماشية. كذلك تأتي النار على الغرائس الغضة من أجل تثبيط نمو الأشجار، فعلت مثل ذلك أساليب الحرق التقليدية (أي ما قبل القرن التاسع عشر) التي اتبعها رعاة الأغنام: فكانت المولينية الأرجوانية (*Molinia caerulea*) للسنة السابقة تُحرق سيقانها وأوراقها الجافة فكان ذلك يشجع، فوق الطبقات التحتية الخثية، النمو المبكر لأوراق السنة التالية بل وإبدال المولينية بالقابوق (من أنواع *Eriophorum*) الذي يبدأ في التوريق في موعد أقرب من السنة، وبذلك تستفيد الماشية من غذاء أفضل في أوائل فصل الربيع [20](ص79).

3.1.2. التراث البيئي

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة.

نظرا لهذا الواقع، جعلت الطبيعة من الجزائر، ملتقى للتيارات الحضارية القوية والمتنوعة والتي شكلت تاريخ مجموعة من أشهر المجموعات في العالم [21](ص8).

إن الجزائر زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة، فنجد فيها الجبال الشاهقة والهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحس والجمال.

من أشهر المناطق الأثرية والسياحية في الجزائر نذكر منطقتي تيمقاد وجميلة، فالأولى مدينة رومانية قديمة تضم قوس النصر، سوق سرتيوس، ومبنى الحاكم، وكثير من الآثار والنقوش الرومانية المتقنة. أما الثانية فهي مدينة رومانية قديمة بنيت سنة 98 قبل الميلاد على موقع صخري قرب نهرين، ومن ضمن ما تحتويه معبد "سيفير" العظيم (Severe Septim).

تم ننتقل إلى الأطلس الصحراوي الذي يمتد على شكل كتل يبلغ طولها 700 كلم موازية للسلسلة التلية جبال القصور والعمور وأولاد نايل في الغرب وجبال الحضنة والأوراس والنمامشة في الشرق، وعبر صحرائها الشاسعة تتقاطع واحات النخيل بالكثبان الرملية الذهبية التي تخترقها كتل صخرية في لوحة أرجوانية تخفي في طياتها نقوشا ونحوتنا يتعدى عمرها العشرة آلاف سنة [22](ص30) كما اشتهرت الجزائر عبر التاريخ بغاباتها وبثراء حياتها البرية التي انقرض منها الكثير في الوقت الحاضر أو أصبحت مهددة بالانقراض نتيجة تدهور بيئاتها لأسباب عديدة بشرية وطبيعية.

تتواجد في الجزائر أنواع مختلفة من الأحياء، مثل الحشرات التي تصل إلى 2125 نوعا منها 13 نوعا محمية على مستوى القطر ويتوفر 70 نوعا من الزواحف و 12 نوعا من البرمائيات، أما الطيور فتبلغ أنواعها 350 نوعا بينما تبلغ أنواع الثدييات 90 نوعا.

ويوجد في الجزائر عدد من المحميات يصل إلى 18 محمية بمساحة إجمالية تصل إلى 56 مليون هكتار أي بنسبة 24% من مساحة الجزائر والمتمثلة في 10 متنزهات وطنية و 4 محميات طبيعية و 4 محميات صيد بري. والجدول التالي يوضح أهم المحميات في الجزائر [23](ص29):

جدول (أ) يوضح أهم المحميات في الجزائر:

المحمية	مساحتها /هكتار	موقعها	المناخ السائد	خصائصها
القالبة	80000	الشرق على الساحل	رطب جدا	تمتد من الحدود التونسية على شاطئ البحر تشمل غابات الفلين وبحيرات الأبيرة وتانقا والمالح المصنفة من المناطق الرطبة عالميا(اتفاقية رامسار) وتوجد فيها أصناف من الطيور المهاجرة ذات الأهمية القصوى

في التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي على المستوى العالمي (مصنفة محيط حيوي للمناطق الرطبة)				
نجد في غاباتها المنتشرة على الساحل البحري مجموعات القرد المغربي بين أشجار الفلين ومناظر طبيعية فريدة من نوعها تتوسطها النحت الجيولوجي المتمثل في الكهوف العجيبة. وتشمل أصنافا عديدة من الحيوانات منها: الأيل البربري. الضبع المجدع.	رطب	الشرق على الساحل	3800	جيجل تازة
تشمل على جزء من شاطئ البحر والغابات الممتدة حولها ينتشر فيها القرد المغربي وثررة نباتية وحيوانية متنوعة	رطب	الوسط الساحلي	2080	بجاية يما قورايا
تحتوي على غابات الأرز الأطلسي والصنوبر والأسود وتشتمل كذلك على أعلى قمة لجبال الأطلس التلي جبل لالة خديجة	شبه رطب	الشمال	18500	جرجرة تيزي وزو
طابعها حراجي في أعالي الأطلس البلدي تنتشر فيها غابات الأرز الأطلسي	شبه رطب	الشمالي في الوسط	26500	البليدة الشريعة

وأنواع أخرى من النباتات والحيوانات				
ذات طابع حراجي تسود فيه غابة ذات الأرز الأطلسي أكثر من 5700 هكتار تنتشر على السفوح الشمالية لجبال بلزمة التي تكون جيولوجيا بداية الإلتواءات الجيولوجية لتكوين سلسلة جبال الأوراس، تحتوي على ثورة نباتية وحيوانية مهمة منها النادرة على المستوى القطري(البهشية، السحليات، الدردار، الياسمين الأبيض، سلطان الغابة، القيقب،البطم) ومن الحيوانات المتواجدة الضبع المجدع، الوشق، القط البري، الشيهم، النسر الأصهب،النسر الملكي	شبه جاف	الشرق	26250	باتنة بلزمة
تشمل غابة الأرز الأطلسي على امتداد الأطلس التلي نحو الجهة الغربية إلى جبال الريف في المغرب	شبه جاف	الغرب	3000	ثنية الحد تيسمسيلت
تنتشر غابات البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي، كذلك تزخر بآثار ومعالم تاريخية قيمة، وخاصة جبال العصفور، بني بهدل بني	شبه رطب	الغرب	8225	السلسلة الجبالية بتلمسان

سنوس.				
محمية مصنفة عالميا Biosphère محيط حيوي تحتوي على نقوشات وصور على الصخور تمتد إلى آلاف السنين تعبر عن أصالة وتاريخ الجزائر وثقافته وتقاليده العريقة. نماذج من التركيبات الجيولوجية وصخور بركانية تشكل نخب طبيعى للباحثين في علم الجيولوجيا والتراث والمستحدثات بمعنى الكلمة، تنتشر فيه حيوانات نادرة منها سرو طاسيلي والبطم الأطلس والغزال.	جاف صحراوي	الجنوب	80000	طاسيلي
متشابه مع الطاسيلي	جاف صحراوي	الجنوب	450000	الهقار

الجدول(أ) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على التنوع الإحيائي، الخرطوم، 2004

2.2. السلوكيات الاستهلاكية عند المواطن الجزائري تجاه البيئة

1.2.2 الضغط الديموغرافي واختلال التنظيم الفضائي للبيئة

تتميز الجزائر بنمو ديموغرافي متزايد، وتوزيع غير متساو للسكان، إذ بلغ نسبة سنوية متوسطة قياسية قدرت ب 3.5% غداة استرجاع الاستقلال، أي معناه مضاعفة عدد السكان في كل عشرين سنة، وظل متوسط النمو كذلك طيلة الفترة 1962-1977 وبدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2000م، لتنتقل إلى 3.06% بالنسبة للعشرية 1977-1987 وإلى 2.15% في السنوات الأخيرة [1](ص98). حيث بلغ عدد سكان الجزائر 32.6 مليون نسمة في جانفي 2005، ويقدر بلوغ عدد سكان الجزائر سنة 2020 حوالي 40 مليون نسمة [24](ص12).

مما شكل ضغطاً على الموارد الطبيعية، وساعد في ذلك تركيز السكان في المناطق الشمالية للبلاد والتي لا تغطي سوى 4% من المساحة الكلية للبلاد، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ بعين الاعتبار العنصر الديموغرافي كمتغير داخلي حاسم، وهذا رغم المؤشرات المنذرة بالزيادة السكانية خلال سنوات السبعينات، وفي هذا السياق أكدت منظمة الأغذية والزراعة العالمية إلى أن أي حل لمشكلة تدهور الموارد البيئية يجب أن يتناول السبب الرئيسي المتمثل في الزيادة السكانية[25](ص54).

شهدت الجزائر في العشرية 1990-2000 نزوح ريفي مستمر على المناطق الساحلية للبلاد وإلى المدن وذلك نتيجة الوضع السياسي الأمني المتدهور في هذه المرحلة فأدى ذلك ارتفاع مستوى الضغط على البيئة في المدن الكبرى نتيجة هذا النزوح ، أدى ذلك إلى اختلال التنظيم الفضائي للبيئة، و نشوء مدن الأكواخ والصفوح أو كما يقال البيوت القصديرية وأحزمة الفقر والمخيمات التي يقطنها أغلب النازحون.

لوحظ وفي غالبية الدول بأن التزايد في عدد سكان بلد ما يترافق دوماً مع تزايد عدد سكان المدن، أي أن "نسبة الحضر" تتزايد باستمرار، وقد يكون هذا الأمر في طبيعة الأشياء ومن دون عواقب إذا تزامن مع تزايد "نسبة القرويين"، لكن ما يحدث في الواقع عكس ذلك، أي أن تزايد السكان الكلي الذي يترافق بتزايد سكان المدن، يؤدي دائماً إلى تناقص نسبة القرويين[70](ص5) ، حيث أظهرت إحصائيات "منظمة الأمم المتحدة" الخاصة بالسكان ، بأن عدد السكان الحضر في البلدان المتوسطة(شمال إفريقيا وجنوب أوروبا) كان يقارب 91 مليون نسمة في 1950 ، لكنه سيتجاوز 417 مليون نسمة عام 2025 ، وهذا ما يعادل 75 إلى 80 % من عدد السكان الإجمالي . أما دول شمال إفريقيا مأخوذة على حدة، ففي جيل واحد تضاعف عدد سكان المدن بأربع مرات ليمر من 20 مليون نسمة إلى 130 مليون نسمة وهنا يكمن الخطر:

تناقص سكان القرى وهجرتهم نحو المدن(بسبب نقصان الهياكل القاعدية والخدمات أو للعمل في المصانع مثلاً) كثيراً ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الناشطين في القطاع الزراعي، وبما أن غالبية الدول السائرة في طريق النمو تعتمد كثيراً على عنصر العمل في الإنتاج الزراعي بينما تشتكي منقلة في رأس المال التقني (الماكنات والآلات الزراعية)، فهي ستعرف من دون شك تناقصاً في الإنتاج الزراعي وبالتالي، زيادة درجة الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الغذائية المحلية أي ارتفاع حدة التبعية الغذائية[71](ص103).

إن الاكتظاظ الذي يصل إلى درجة الانفجار السكاني وكثافة العمران في مراكز المدن تقضي جميعها إلى مشكلات بيئية خطيرة في المناطق الحضرية في العالم النامي. ويقال، في معرض

الحديث عن التلوث، أن من يقطن مدينة مثل مكسيكو يعاني تلوث الهواء كما لو كان يدخن أربعين سيجارة في اليوم. وتشير التقديرات العلمية إلى أن مستوى الأوزون ينبغي أن لا يصل، بأي حال من الأحوال، إلى مائة نقطة، بينما يعادل ما يقرب من 400 نقطة في عدد كبير من العواصم في العالم الثالث[26](ص606) إن ضغط الزيادة السكانية والتطور العلمي والتكنولوجي أدى إلى استنزاف الموارد البيئية. والاستنزاف هو تقليل قيمة المورد أو اختفاؤه عن أداء دوره العادي المحدد له في منظومة الحياة. ومن ثم فإن استنزاف الموارد يعتبر مشكلة خطيرة تواجه البشرية، وتهدد استمرارية وجودها.

تختلف أسباب الاستنزاف تبعاً لنوعية الموارد ، فالموارد المتجددة تتعرض للاستنزاف، إذا ما استغلت بدرجة أكثر من قدرتها التجديدية أو التعويضية. أما الموارد غير المتجددة فهي تتعرض للاستنزاف إذا ما أفرطنا في استغلالها بما يعجل بسرعة استنزافها ويخرجها عن وظيفتها، بل قد تختفي تماماً من البيئة ونخسرها كمورد. وتأتي خطورة استنزاف الموارد فيما يحدثه هذا الاستنزاف من خلل واضح في النظام البيئي، وما يصاحب هذا الخلل من حدوث الكثير من المشكلات. ومن ثم فإن صيانة الموارد وعدم استنزافها يعتبر الوسيلة الأساسية لحماية البيئة التي هي ميراث الأجيال المتلاحقة[27](ص ص 81،80)

السلوك الفردي الاستهلاكي له علاقة أساسية بالبيئة، التبذير وعدم الحرص على موارد الطبيعية كالماء والزرع والسمك والحيوانات والموارد الطبيعية من ترسبات فحم ونفط وغاز ومعادن أخرى. وأن ذلك له علاقة بالانتماء الحضاري للفرد. فإن الهوية الحضارية هي التي تحدد سلوك الفرد وتحبب له أو تنفره من هذا السلوك أو ذاك[28](ص88).

إن سعي الفرد إلى امتلاك السلع الأساسية كالغذاء والنظافة والراحة والصحة والمعرفة ووقت الفراغ، وسعيه إلى تحقيق الرفاهية في حياته اليومية وذلك على حساب البيئة الطبيعية. إن نمط الاستهلاك في المجتمع الجزائري تأثر بالتطورات التاريخية وبموامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فكانت التقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية والتوجهات الدينية تحت على الاقتصاد في المعيشة والاعتدال في الاستهلاك والزهد والتكافل الاجتماعي مما يعني عدم التبذير وبذلك المحافظة على الموارد البيئية.

ومع التغير الحاصل داخل البنية الاجتماعية أصبح الفرد يتطلع إلى مستوى معيشة أفضل فكان مطلباً شرعياً بعدما عانى الشعب الجزائري يعاني القهر والحرمان، ولكن هذا الطموح الشرعي تحول إلى تنافس بين أفراد الفئات الاجتماعية للوصول إلى الرفاهية باستعمال طرق معينة بدون ضوابط أخلاقية أو قانونية أحياناً[29](ص196) ، فأصبحت الترقية الاجتماعية تركز على النجاح المادي،

والتحايل على القانون أكثر من ارتكازها على الكفاءة والإمكانات الشخصية والقيم الأخلاقية، فنجد على سبيل المثال أن أسرة جزائرية تتكون من أربعة أفراد تمتلك أكثر من سيارتين عوض امتلاك سيارة واحدة، ذلك ما يزيد الضغط على الطرقات واستهلاك الطاقة وتلويث الجو، ذلك أن هيمنة قيم مستمدة من مجتمع غربي استهلاكي يؤثر على النموذج الثقافي.

كما أن قضاء وقت الفراغ والاستجمام مثلا في الغابات التي تتميز بالمنظر الخلابة والألوان الزاهية واعتدال المناخ وجمال الطبيعة داخلها، فهي مناخ مناسب للتخلص من القيود الاجتماعية والهروب من الضوضاء والهواء الملوث في المدن [30] (ص29).

إن الغابات التي تمثل عنصر حيوي وفعال في النظام البيئي بدأت بالتدهور نتيجة هذه السلوكات الخاطئة والسيئة اتجاه هذه الغابات ، فهي تتعرض اليوم لهجوم من أجل الخشب والورق والوقود وكذلك من أجل الحصول على أرض زراعية ومراعي وطرق سريعة ومدن وأنها محددة كذلك بسبب التلوث [30](ص62)

تعدى استخدام الخشب هذه المراحل حيث امتد إلى تزيين البيوت حسب نوع الخشب فأصبح الناس ذوي الطبقة الاجتماعية الراقية يتسابقون من أجل كسب أجود أنواع الخشب لاستغلالها في التزيين وبناء البيوت الفاخرة بالخشب. ومما لا شك فيه فإن هذا يعد استنزافا للثروة النباتية وهو أحد الأخطار التي تهدد الموارد الطبيعية.

2.2.2 ضعف الإشراف الإداري البيئي

لقد مرت الإدارة البيئية خلال مراحل تطورها بمجموعة من التغيرات الهامة، ففي فترة السبعينات

والثمانينات تركزت الجهود لتطوير وإيجاد القوانين والتشريعات والهيكل التنظيمية من خلال السعي للحصول على التصاريح من مؤسسات مراقبة البيئة . مع ملاحظة أن استجابة المؤسسات للوصول إلى مطابقة القوانين والتشريعات البيئية كانت كبيرة، وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة، إلا أن التشريعات ركزت على الحلول والتوصيات والإصلاحات الجزئية، ولم تهتم بالبحث عن جوهر المشكلات وأسبابها ، كما افتقرت إلى القدر الكافي من المختصين والمهنيين البيئيين، فضلا عن ضعف الإمكانات المادية [64](ص59).

إن الإخفاقات في إدارة البيئة ، والمحافظة على التنمية تهدد إرادة جميع البلدان .فالبيئة والتنمية ليست تحديين منفصلين، بل متلازمان بشكل لا فكاك عنه .ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية ، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابه تكاليف تدمير

البيئة . وهذه المشاكل لا يمكن معالجتها بصورة منفصلة عن طريق مؤسسات وسياسات متجزئة ، لأنها تتشابك في منظومة معقدة من الأسباب والآثار [31](ص63) إن عدم استقرار وثبات مهمة حماية البيئة يمكن أن نجملها في ما يلي:

الاستيعاب الخاطئ لمفهوم حماية البيئة الذي كان ينظر إليه أنه عائق للتنمية ، وأن الجزائر ترفض هذا الطرح الإمبريالي ، هذه النظرة أدت إلى إهمال البيئة مما أثر على مردودية العمل الإداري . ذلك أن الوزارات ما هي إلا هياكل مركزية تتولى ترجمة السياسة الحكومية للبيئة إلى قرارات إدارية ، وتدخلها حيز التنفيذ . فإذا انعدم هذا الدفع السياسي ، فسيؤثر لا محالة على نوعية العمل الإداري البيئي ، هذه النتيجة تؤدي بدورها إلى ظهور إدارة غير فعالة وعاجزة عن القيام بمهامها مما يستدعي تغييرها كل مرة.

انعدام إدارة اقتصادية للبيئة حيث تعتبر جميع العمليات التنموية من بين أهم مصادر التلوث والتدهور الذي تعرفه البيئة ، لذا وجب تحقيق تجانس عقلاني بين البيئة والتنمية في إطار جميع القرارات الاقتصادية والتنموية ، وعلى هذا الأساس وجب تغيير ذهنية الإدارة الاقتصادية وإشراكها في عملية حماية البيئة ، واعتماد مفهوم التنمية المستدامة وتطوير الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة . ذلك أن " المشكلات التي تعاني منها البيئة الجزائرية ، تعود غالبيتها إلى الإدارة كسلطة وصاحبة قرار والاتهام يوجه أساسا إلى إدارة التنمية ، التي لم تراعى في برامجها أهمية البعد البيئي والتوازن الإيكولوجي في عملية التنمية " لأن التخلي عن دور الإدارة الاقتصادية للبيئة والاكتفاء بالإدارة الكلاسيكية ، يؤدي إلى تهميش عنصر فعال في المعادلة البيئية ، مما يؤثر على كل استراتيجيات بيئية ، وبالتالي على عمل الإدارة البيئية [63](ص360).

يرى د . أحمد صقر أن نجاح نظام إداري معين يتوقف على مدى ملاءمته للواقع الاجتماعي ، وبعبارة أخرى مدى تأثر الأداء الإداري بظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتطبيقا لما خلص إليه د / أحمد صقر وفي غياب أو عدم وضوح المفاهيم السياسية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة ، و في غياب مشروع توعية اجتماعية بيئية وثقافة بيئية ، فإن كل العوامل اجتمعت لتعكس المردودية الهزيلة و غير الفعالة للإدارة البيئية المركزية ، والتي لا زالت بدورها تبحث عن مكانتها .

أدى الاستيعاب و التبني الخاطئ لمفهوم حماية البيئة في الجزائر إلى التأثير سلبا على عمل الإدارة البيئية و استقرارها ، و يمكن تفسير هذا الوضع بالضغط الذي تمارسه التنمية ، لأن كل الحكومات التي تعاقبت كانت تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة و سريعة ، وفي نفس السياق كانت تنظر إلى الانشغالات البيئية بأنها عقبة أمام التنمية و هو ما تم التعبير عنه رسميا في العديد من المناسبات

كما سبق بيانه ، هذه القناعة لم تتوقف عند التصور أو المفاهيم ، بل انتقلت إلى آليات تجسيد و تكريس هذه السياسة و التي تتمثل في الوزارات ، و عليه أصبح ينظر إلى الوزارة المكلفة بالبيئة على أنها جهاز يعرقل النشاط التنموي ، مما نتج عنه تفرغ الجهاز المركزي المكلف بحماية البيئة من كل الامتيازات و الصلاحيات التي تحظى بها بقية الأجهزة الوزارية الأخرى [32](ص ص 49، 57)

3.2.2. الأخطار البيئية كجزء من المخاطر الكبرى

إن الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته أصبح يتعرض إلى الاستنزاف والتدهور، فتعددت وتشعبت المشكلات البيئية مع تنوع وتشعب النشاطات البشرية التي تتجه للبيئة باستمرار لإشباع العديد من الرغبات والحاجيات. فأصبحت المشكلات البيئية كجزء من المخاطر الكبرى التي تهدد حياة الإنسان واستقراره وسوف نورد في ما يلي مثلين عن ذلك كالفقر ونموذج الحداثة الذي يعتمد على استنزاف الموارد الغير متجددة.

لقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية . وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات شديدة الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة [33](ص ص 49، 50)، ويحدث هذا عادة في الأنظمة البيئية التي تأوي مجتمعات فقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية.

فضلا عن هذا فإن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة يعرض الفقراء للخطر حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي [34](ص ص 119، 188)، حيث يقلل الفقر من حصانة الأفراد ضد آثاره باختلاف أشكالها (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي). فالتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية مثلا فإن الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيسي الفقراء تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة مأساوية 80 من الأطفال يموتون سنويا بسبب الإسهال

الناجم عن تلوث المياه بالإضافة إلى التأثيرات الصحية للأمراض الناتجة عن التدهور البيئي نجد أيضا التأثيرات الاقتصادية، حيث أشارت دراسة إلى أن معالجة الملا ريا تستنزف حوالي 4% من دخل الأغنياء مقارنة بـ33% تسترف من دخل الفقراء و تبعا لهذا السياق فقد اقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقر تفاقم بشكل واضح المشكلة البيئية، لا سيما وأن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000، أكد أن شخصا واحدا على الأقل من بين خمسة أشخاص يعيش في حالة من الفقر، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزيد حالة العوز والحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، وهذا لضمان حياتهم، ومن منظور سوسولوجي فإن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي إيجابي وعقلاني بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء وطبعاً فالخيار هو للفرد على حساب عناصر البيئة الطبيعية، كما أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر والعمل على النمو المستدام [35](ص30).

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو "اقتصاد استخلاصي" يستنفد الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيميائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء [96](ص 44،66).

لذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبناءه السياسي. فبرغم أن لهذا النسق الاعتقادي "الحدائثة" إنجازات عديدة إلا أن له جانبه المظلم أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحدائثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن "البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلم الاجتماعي" [34](ص27).

يبدو أن الأسباب الرئيسية وراء قلة الاهتمام أو التصرف تنبع من ترسخ مجموعة معينة من القيم والمعتقدات والافتراضات القوية جدا ضمن نموذج الحدائثة المهيمن والتي تحدد وتوجه الفعل الفردي والعام وتقف في طريق تطوير الناس والحكومات، وخاصة في الدول المتقدمة لاستجابات فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والانخراط فيهما. حيث يضع هذا النسق الاعتقادي

المعروف "بالحادثة" ثقة مطلقة في التقنية والعلم، ولديه ثقة لا تنزح في النمو الاستهلاكي واقتصاد السوق. وقد عبر بول هاوكن Paul Hawken عن هذا الأمر جيدا عندما صرح بأن الحادثة قد "أنتجت و بشكل طبيعي ثقافة تجارية مهيمنة تعتقد بأن كل حالات انعدام المساواة سواء الاجتماعية أو في الموارد يمكن حلها من خلال التنمية، والابتكار، والتمويل والنمو – النمو دائما"[67](ص5).

وفي هذا السياق قدمت شارلين سبرتناك Spretnak وصفا لخصائص هذه الحادثة يتضمن مايلي:

- 1- Homo Economicus / أي أن الأولوية فيه تكون للرفاهية الاقتصادية التي ستقود إلى تحقيق الرفاهية في مجالات الحياة الأخرى.
 - 2- النزعة التقدمية: أي أن التقنية ستجد حولا لكل المشاكل وأن الحالة الإنسانية سوف تتحسن بالتدرج من خلال الوفرة.
 - 3- النزعة التصنيعية: أي أن الإنتاج على نطاق واسع سيؤدي إلى تحقق الوفرة والتي بدورها ستؤدي إلى خلق نزعة استهلاكية.
 - 4- النزعة الاستهلاكية: أي أن استهلاك السلع المادية هو مصدر السعادة البشرية.
 - 5- النزعة الفردية/ التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية أولوية على , المصالح العامة[68](ص ص 41،40).
- ويعكس هذا التحيز المتأصل المعتقدات التي دفعت نحو الاستعمار، والتنمية الصناعية والاقتصادية، فضلا عن طريقة الاستجابة للمشاكل الاجتماعية والبيئية الناتجة عن ممارساتها. وضمن هذا النموذج المتمركز حول الإنسان (الأوروبي غالبا) نظر إلى الأرض على أنها مجرد مصدر وافر وغير ناضب للسلع، وركزت عملية التقدم بشكل أعمى على تحويل الموارد الطبيعية (بوساطة التقنية) إلى سلع استهلاكية تتحول بشكل سريع جدا إلى نفايات. وبالفعل فإنه ينظر للاقتصاد المزدهر على أنه "اقتصاد متوسع" ينتج سلع مادية كثيرة لتستهلك ومن ثم يتخلص منها. وأعتبر الإبداع الإنساني من خلال التقنية قادرا على حل كل المشاكل مما يمكن التقدم من الاستمرار بدون توقف.

هيمن هذا التركيز على دور الاقتصاد والنمو الاقتصادي على صناعة القرار الاقتصادي والسياسي، حيث أصبح الاقتصاد أساس المعنى والعلاقة في المجتمع الحديث. فالنزعة الاقتصادية قوية جدا إلى حد النظر للاقتصاد كحقيقة ثابتة بدلا من أن يكون وسيلة لتحقيق حال أفضل. وضمن هذا النسق الاعتقادي تصبح النقود ومالكها هي السلعة الأسمى، وتطغى معايير الحياة المترفة

المسرفة المدفوعة بالنزعة الاستهلاكية الواسعة على كل الاعتبارات الأخرى، ويصبح السوق هو المحدد الأساسي لما يحدث في المجتمع، ويتعزز الاعتقاد بأن الوفرة (من خلال الإنتاج والاستهلاك الواسعين) ستحل كل المشاكل. ومن جانبها ساهمت وسائل الإعلام، وبخاصة التلفاز، الذي أصبح الأداة الرئيسة للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الصناعي الحديث في التأكيد على أولوية الثروة والنقود في تحديد مكانة الفرد في المجتمع. ونتيجة لهذا الوهم المضلل الذي نشأ من خلال هذا الاعتقاد في التقدم والتنمية وخرافة التطور الإنساني يؤكد رسل " Bertrand Russell " أننا نستهلك الآن في سنة واحدة أكثر مما أستهلكه الإنسان في كل الفترة الممتدة منذ ميلاد المسيح وحتى فجر الثورة الصناعية" [69](ص43).

3.2. معوقات الثقافة البيئية

1.3.2 غياب الشرط الإنساني (الوعي)

يتمثل الوعي البيئي في الإحساس بأهمية الحفاظ على البيئة وحسن استغلالها بدءاً بمعرفة المشكلات البيئية، فإذا غاب هذا العنصر الذي يعتبر هاما بالنسبة لسيرورة حياة الإنسان في تناغم مع البيئة الطبيعية دون إحداث ضرر في مكوناتها.

لكن رغم زيادة الوعي البيئي في أنحاء العالم لم يحدث تقدم ملموس في معالجة قضايا البيئة، ذلك أن التركيز حتى الآن كان على الجوانب الفنية والمؤسسية والتشريعية للقضايا البيئية، وتم تجاهل البعد الإنساني، الذي هو في الواقع محور كل هذه القضايا.

أجمع العلماء أن السلوك الإنساني يتكون من جزئين: جزء متوارث والآخر مكتسب يتعلمه الإنسان من المجتمع أو المحيط الذي يعيش فيه، وتلعب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدواراً رئيسية في تشكيل الجزء المكتسب من سلوك الإنسان. وتختلف هذه العوامل، وبالتالي السلوك الإنساني، من حضارة إلى أخرى وعلى مر الأزمنة. ومع تطور وتضخم الحياة المادية في العالم أصبح الجزء المكتسب هو المكون الأساسي في سلوك الإنسان وأضحى الجزء المتوارث بدرجة ملموسة.

وتوضح الدراسات المختلفة أنه في الأزمنة القديمة كان التغيير في مفاهيم ومواقف الإنسان تجاه قضايا البيئة بطيئاً فانتقلت مفاهيم كثيرة عبر الحضارات المختلفة، أي تم توارثها. ولكن مع بدء الثورة الصناعية، وما تبع ذلك من تطور علمي وتكنولوجي سريع، تغيرت هذه المفاهيم بسرعة أكبر واضمحت قيم ومعتقدات كانت راسخة في بعض المجتمعات.

فمثلاً كان اليابانيون حتى وقت قريب يعتزون بتقليد ومفهوم قديم متوارث هو " الموتاناي" والذي معناه بالعربية ملكوت السموات الذي ينص على أن "كل شيء في العالم هو هبة من الخالق، ومن ثم ينبغي على الإنسان أن يشعر بالامتنان له، وان يحرص على كل شيء، ويعتبر إضاعة أو تبديد أي شيء خطيئة كبرى". وقد اثر هذا المفهوم على سلوك اليابانيين خلال أزمة طويلة، فحرصوا على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المختلفة. ولكن هذا المفهوم بدأ بالتلاشي مع التطور الصناعي والازدهار الاقتصادي وبدء محاكاة المجتمع الياباني للمجتمع الغربي في أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة.

واليوم، ثمة اتجاه لتصنيف المفاهيم الإنسانية للبيئة على نوعين:

الأول- هو المفهوم التقني المحور Technocentric، الذي ينادي بأن التقدم هو نتيجة المزيد من العلم والتكنولوجيا، وأنه لا توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها، وان لكل مشكلة بيئية حلاً تكنولوجياً. والثاني- هو المفهوم البيئي المحور Ecocentric، الذي ينادي بان التكنولوجيا الحالية هي خطر داهم على الإنسانية، وانه لابد من إحداث تغييرات جذرية وإتباع تقنيات أبسط وأكثر توافقاً مع البيئة لتحقيق حاجات الإنسان الأساسية والبعد عن الإسراف وتبديد الموارد المختلفة(أي " كل صغير جميل " Small is beautiful).

الإنسان بطبيعته أناني، مولع بالامتلاك، وقصير النظر. لذا فانه بمجرد حصوله على المعرفة لزيادة رغباته المادية، لا يتوانى عن استخدام هذه المعرفة إلى ابعده حد ممكن وبدون النظر الى الأضرار التي يمكن أن يحدثها للأجيال القادمة. فالإنسان إذاً يميل بطبيعته إلى المفهوم التقني المحور. وهذا المفهوم، الذي أصبح سائداً في مختلف دول العالم، خاصة في الدول الرأسمالية، لأن جذوره متأصلة فيها. ويخشى البعض من تضخم هذا المفهوم ويحذر من إن مردوده في المستقبل القريب سيكون سلبياً وستكون عواقبه وخيمة على الأجيال القادمة.

فازدياد الوعي بقضايا البيئة لا يعني بالضرورة حدوث تغييرات إيجابية في سلوكيات الأفراد. ومع تفشي حالة اللامبالاة في شرائح المجتمع المختلفة، أصبح الشعور السائد هو ترك المشاكل البيئية للأجهزة الحكومية للتصرف فيها. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه واضح، خاصة في دول نامية كثيرة، لعدم تعاون الجمهور. فمثلاً قد تبذل البلديات في بعض المدن جهوداً كبيرة في تنظيف الشوارع والحدائق وزرع الأشجار، ولكن قد لا يهتم الناس بإلقاء الفضلات في الأماكن المخصصة لها، أو الحفاظ على الأشجار وعدم اقتلاعها. كذلك قد يكون الناس على دراية بمخاطر التدخين بالنسبة للغير، ومع ذلك فإنهم يدخنون في الأماكن المحظور التدخين فيها. وقد يكون الناس على دراية بما تسببه الضوضاء من إزعاج للآخرين، ولكنهم يطلقون أبواق سياراتهم، أو يرفعون

صوت أجهزة الراديو والكاسيت والتلفزيون دون مبالاة ومراعاة لمشاعر الآخرين وحقوقهم[36](ص ص 30،31).

2.3.2. غياب الإدارات المركزية المشتركة

قبل البدء في الحديث عن الإدارات المركزية المشتركة في الجزائر، نستعرض أهم هذه الإدارات وتكورها من الفترة 1974-2003 [64](ص34):

جدول (ب) يوضح أهم الإدارات المركزية في قطاع البيئة في الجزائر:

سنة التأسيس	المؤسسات المنشأة
1974	المجلس الوطني للبيئة
أوت 1977	حل المجلس وتحويل مصالحه إلى وزارة الري و استصلاح الأراضي و حماية البيئة، وإنشاء مديرية البيئة
مارس 1981	إلغاء المديرية وتحويل مصالحها إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وتدعى بمديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها
جويلية 1983	تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE
1984	إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة والغابات كمديريات مكلفة
1988	تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة الفلاحة
ما بين 1990-1992	إعادة تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعة
1994	-إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية -إنشاء مديرية عامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة -إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدام

<p>-إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة</p> <p>-إنشاء مرقب لمهن البيئية</p> <p>-إنشاء المفتشيات الولائية (48)</p>	<p>1999-1996</p>
<p>-إنشاء المديریات الولائية</p>	<p>2003</p>

الجدول (ب) المصدر : برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة (N.I.CA.BISKRA)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيدر، بسكرة، الجزائر، 2007

اتضح من خلال عرض مختلف الهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة، أن الإدارة البيئية المركزية لم تعرف استقرارا وثباتا، إذ تم تداول مهمة حماية البيئة بين إحدى عشر (11) وزارة وكتابة دولة من سنة 1974 إلى غاية 2003؛ قبل استحداث الوزارة الحالية - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة-، أي بمعدل أقل من سنتين ونصف عمر كل وزارة اضطلعت بمهمة حماية البيئة، الأمر الذي أدى إلى غياب تام لدور الإدارة البيئية المركزية، في معالجة المشاكل البيئية، وتطوير الآليات القانونية الوقائية والتدخلية لحماية البيئة.

هذا التغيير المستمر للوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة، يعود إلى الأثر السلبي لتبني سياسة بيئية مناوئة لحماية البيئة خلال ندوة ستوكهولم. وبما أن وظيفة مختلف الوزارات المتعاقبة على حقيبة حماية البيئة تنحصر في ترجمة السياسة الحكومية للبيئة إلى قرارات إدارية، فإن وجود سياسة مناوئة للبيئة أدى إلى اعتبار هيئات البيئة معرقل للتنمية وحركة التصنيع التي تضمنتها مختلف المخططات الوطنية التنموية، الأمر الذي أدى إلى تقزيم دورها وانكماش وظيفتها بفعل غياب إرادة سياسية ومن ثمة غياب إطار تشريعي تنظيمي يوضح صلاحياتها، وتبديل تبعيتها باستمرار من وزارة لأخرى بغرض إضعافها.

كما يعود فشل الإدارة المركزية للبيئة إلى تغليب الاعتبارات التنموية على حماية البيئة، ذلك أن "المشكلات التي تعاني منها البيئة في الجزائر، تعود غالبيتها إلى الإدارة كسلطة وصاحبة قرار، والاثم يوجه أساسا إلى إدارة التنمية، التي لم تراعى في برامجها أهمية البعد البيئي والتوازن الإيكولوجي في عملية التنمية" [63] (ص360) لأن التخلي عن دور الآليات الاقتصادية للبيئة

والاكتفاء بالإدارة الكلاسيكية ، أي بإصدار القرارات الإدارية، يؤدي إلى تهميش عنصر فعال في المعادلة البيئية، مما يؤثر على كل إستراتيجية بيئية وبالتالي على عمل الإدارة البيئية.

ومن جهة أخرى يرجع عدم فعالية الإدارة المركزية للبيئة إلى غياب المقومات الموضوعية للنظام البيئي، إذ تم إحداث اللجنة الوطنية للبيئة قبل إصدار قوانين خاصة بحماية 03 المتعلقة بحماية البيئة إلا سنة 1983 ، وهذا يعني أن الهياكل - البيئة، إذ لم يصدر قانون 83 الإدارية البيئية التي وجدت قبل سنة 1983 لم تكن تستند إلى نصوص بيئية تمارس على ضوءها صلاحياتها واختصاصاتها. وبعد سنة 1983 أصدر المشرع الجزائري سلسلة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة، إلا أن إصدار هذه القوانين لم يصاحبه وجود مخططات بيئية تحدد الرؤية المستقبلية للتعامل مع البيئة. أدت هذه الوضعية مجددا إلى التساؤل عن فعالية القواعد القانونية البيئية.

ويرى د. أحمد صقر أن نجاح نظام إداري معين يتوقف على مدى ملاءمته للواقع الاجتماعي ، وبعبارة أخرى مدى تأثير الأداء الإداري بظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطبيقا لما خلص إليه د. أحمد صقر وفي غياب أو عدم وضوح المفاهيم السياسية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة، وفي غياب مشروع نشر توعية وثقافة بيئية، فإن كل العوامل اجتمعت لتعكس المردودية الهزيلة وغير الفعالة للإدارة البيئية المركزية، والتي لا زالت تبحث عن مكانتها [62](صص 23، 31).

3.3.2. ضعف مؤسسات التنشئة والتربية

تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورا مهما في ترسيخ وإكساب الفرد ثقافة بيئية تمكنه من الحفاظ على البيئية وحسن استغلال مواردها، فغياب هذا الدور يؤثر سلبا على توازن النظام البيئي وبالتالي على حياة الإنسان واستقراره.

فالأُسرة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية وباعتبارها النواة الأولى التي ينمو فيها الطفل، فهي تعتبر الركيزة الأولى التي تكسب الطفل قيم واتجاهات وأفكار، تمكنه من إدراك مكونات بيئته الطبيعية وكيفية حسن استغلال مواردها وعدم تبذيرها. فافتقدت الأسرة لهذا البعد البيئي وتلاشت قيم اتجاهاتها نظرا لتعقد نمط الحياة والسعي نحو تلبية رغبات الذات، وتحقيق الرفاهية والرخاء الاجتماعي، فأهملت الأسرة دورها في تربية الأبناء وخاصة في مجال الحفاظ على البيئة.

كما أنه تزايد الاهتمام بالتربية البيئية وبتضمينها في البرامج المدرسية في مختلف المستويات الدراسية على مستوى المراحل التعليمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل وتحديث المناهج

التعليمية، حيث أنها تلعب دوراً كبيراً في اكتساب المعلمين للمعارف والقيم والمهارات والاتجاهات البيئية المناسبة.

إلا أنه تبين من العديد من الدراسات في الوطن العربي أن المناهج التعليمية في وضعها الراهن تفتقر إلى المضامين البيئية ، حيث أنها إما أن تكون خالية من المفاهيم والمشكلات البيئية ، وإما أنها تشتمل على بعضها ولكن بشكل مبعثر في بعض المواد الدراسية ، هذا بالإضافة أنها تركز على الحقائق العلمية المجردة دون ربطها بالواقع [37](ص77) .

تكشف الدراسات عن وجود نقص في معارف الناس حول البيئة. وتفيد البرامج التعليمية في تنمية التوعية بالبيئية وتغيير الاتجاهات نحو الأفضل. ولكن العلاقة بين التعليم البيئي والسلوك مازالت ضعيفة. وذلك لأن بعض الدراسات كشفت عن اعتراف عدد قليل ممن حضروا برامج صغار السن الذين لم يكونوا عادات راسخة نحو البيئة. ويرى بعض الباحثين في هذا الحقل أن التعليم البيئي سوف تزداد قدرته على التأثير إذا ركز على إبراز الحلول للمشاكل أكثر من مجرد تنمية الوعي [38](ص101) .

لم يدرج موضوع التربية البيئية إلا سنة 2002 بموجب البروتوكول الموقع بين وزارة التربية الوطنية، ووزارة تهيئة الإقليم ,يوم 2002/04/02 الرامي إلى دعم التربية البيئية في المسار المدرسي ,ولم تدخل حيز التطبيق خلال هذه السنة إلا في سبع (07) ولايات: عنابة ,مستغانم , أدرار , الوادي ,باتنة، تيارت كمرحلة تجريبية[62](ص388).

كما لا ننسى دور الإعلام في نشر الوعي البيئي لدى مختلف الشرائح من الجماهير، فالصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي "الصباح"، الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع. مواضيعها محلية وعالمية عامة، وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة إلى التوعية البيئية. أما صفحة البيئة الأسبوعية، التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة "الشروق"، فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع هامة بدأت بالنفائيات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء، ووصلت إلى كشف بعض المخالفات البيئية الكبيرة.

غير أن البيئة تبقى موضوعاً مطروحاً في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات، على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها. ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ في طليعة اهتمام الإعلام البيئي الجزائري، تليه مشكلة النفائيات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية.

وتتميز صحيفة الوطن (El-Watan) التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة، خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات البيئية الدولية. وبين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية، تبرز "الخبر"، وهي الأكثر انتشاراً، بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة، من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها محرر متخصص. وتكاد البيئة تكون موضوعاً يومياً في جريدة "الخبر"، إذ قام المحرر البيئي بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة وفضلات السفن، وسرقة مرجان منطقة القالة، واستنزاف الثروة الغابية. ويقول "كريم كالي" محرر في هذه الجريدة أن معظم مصادر معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية، والخارجية من المجالات والوكالات الأجنبية ومواقع الانترنت. وإلى جانب التحقيقات عن المشاكل، تغطي جريدة "الخبر" بشكل مكثف نشاطات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. واللافت أن اهتمام وكالة الأنباء الجزائرية بالمواضيع البيئية قد تزايد مؤخراً.

منذ عام 1999 ظهر برنامج إذاعي مختص بالبيئة في الجزائر، على المستويين المحلي والوطني. ففي القناة الوطنية الأولى، قدم أحمد ملحة برنامجاً بعنوان "البيئة والمحيط"، مدته خمسون دقيقة وكان يذاع بعد الظهر. وقد فتح البرنامج ملفات ساخنة، منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة، والتصحر، ومياه الصرف. وبعد توقف البرنامج انتقل ملحة إلى التلفزيون الجزائري ليقيم فقرة إرشادات زراعية يومية. أما البرنامج الإذاعي الثاني، الذي تعده وتقدمه فتيحة الشرع على قناة محلية في الجنوب الجزائري بعنوان "العالم الأخضر"، فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55 دقيقة، تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات والمنوعات والرسائل. وتحولت فتيحة الشرع مؤخراً إلى برنامج أسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني، تديعه القناة الأولى تحت عنوان "رهانات بيئية".

ومنذ عام 2004 بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان "البيئة والحياة"، مساء كل أحد. البرنامج، الذي يقدمه بدرالدين داسة، يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي، وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية [39] (ص ص 28،27).

كل هذه المعطيات تدل على أن التوعية البيئية حديثة النشأة في الإعلام الجزائري فلم تخصص برامج كافية لعرض أهمية التربية والثقافة البيئية على المستوى المحلي والوطني، وعدم توظيف أخصائيين في مجال التقصي عن هذه الظواهر فنجد أن الصحفي هو الذي يقوم بإعداد تلك التقارير حول واقع البيئة، في حين أن عملية تشخيص الظواهر الاجتماعية خاصة في المجال البيئي يتطلب أدوات وتقنيات منهجية يختص بها الباحث في علم الاجتماع مع التنسيق بمختلف العلوم الأخرى

والتخصصات الأخرى ، هذا الكم المترابط يمكن أن يعطينا بعدا سوسولوجي حول واقع الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري وتحسيس المواطن الجزائري بأهمية الحفاظ على البيئة وتسييرها الحسن من أجل بناء مستقبل خال من مشاكل بيئية.

خاتمة الفصل:

وفقا لما تعرضنا إليه في هذا الفصل يتضح لنا أن المجتمع الجزائري يزخر بمقومات ثقافية تمكنه من إكساب الفرد الوعي البيئي، إذا ما تكلمنا عن العادات والتقاليد والدين الإسلامي، والتراث البيئي والخيرات وثروات طبيعية التي تزخر بها الجزائر، الذي يمتد من العصور القديمة، كما أن نمط الاستهلاك الذي شهده المجتمع الجزائري الذي تغير مع مرور الزمن أثر على استهلاك الموارد الطبيعية بطريقة لا عقلانية أدت إلى التدهور البيئي.

الفصل 3

الجرائم البيئية في المناطق الغابية

تمهيد :

بدأت المشكلات الناجمة عن تلوث البيئية مع الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي في المجالات الصناعية، والذي ساهم بالتدريج والتراكم على نشوء المصانع في أوروبا ضمن ما صار يسمى بمجتمع المصنع منذ القرن التاسع عشر، إفرزات الثورة الصناعية أدت إلى حدوث جملة من التغييرات، وخاصة في المجالات الديمغرافية والسكانية، حيث برزت ظاهرة اكتظاظ المدن بالسكان ومن بينهم السكان المهاجرين إليها من المناطق الريفية أو من ضواحي المدن بحثا عن فرص للعمل أو الترقية الاجتماعية، التحولات الديمغرافية والسكانية خلقت ضغوطات عديدة في النسيج العمراني المدني وانعكس ذلك من خلال استهلاك بعض الدول المتقدمة للموارد الطبيعية استهلاكاً جشعاً ووحشياً وأدى إلى حدوث اختلالات بيئية مست مجالات أساسية من الحياة الاجتماعية، كاستغلال الغابات واستخراج الفحم وتوطين المعادن والبحث من منابع البترول واستغلاله والتوسع الزراعي غير المنتظم والانتشار العمراني في مختلف مناطق العالم، في هذه الظروف تعامل الإنسان مع البيئة بكل قسوة وجسارة، لذا فمثل هذه الممارسات ألحقت أضراراً بالبيئة، ما هي إلا جرائم ترتكب بحق الإنسان وحق جميع الكائنات الحية ومع ذلك ظهر مفهوم الجرائم البيئية.

1.3. تحديد الجريمة البيئية

1.1.3 تعريف الجريمة البيئية

يمكننا تعريف الجريمة البيئية على أنها: خرق لالتزام قانوني بحماية البيئة، وبهذا تشكل اعتداء غير مشروع على البيئة بالمخالفة للقواعد النظامية التي تحظر ذلك الاعتداء وبيان العقوبات المقررة لها. وبما أنها جريمة فهي كل فعل أو امتناع يظهر خارجياً على شكل اعتداء على النظام و الأمن والسكينة و التي يرتب عليها القانون لهذا السبب عقوبة[60](ص110)

كما تعرف جرائم البيئة بأنها: " الأفعال المحظورة شرعاً أو قانوناً والتي تحدث تلوثاً في البيئة أو تلحق بها الضرر "[61](ص59).

الجريمة البيئية هي ذلك السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليفاً يحميه المشرع جزاءً جنائياً، والذي يحدث تغييراً في خواص البيئة بطريقة إرادية أو غير إرادية مباشرة، أو غير مباشرة، يؤدي

إلى الإضرار بالكائنات الحية والموارد الحية أو غير الحية مما يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية وعليه فإن سمات الجريمة البيئية تتمثل فيما يلي [40](ص33):

أولاً: أنها سلوك إرادي أو غير إرادي يخالف به من يرتكبه تكليفاً إيجابياً أو سلبياً يحميه المشرع بجزاء جنائي.

ثانياً: إن ذلك السلوك غير المشروع أو ربما يكون في بعض الأحيان مسموحاً به وتعدى القدر المسموح، فخالف نموذج تشريعي تضمنته قاعدة جنائية مُجرّمة.

ثالثاً: إن ذلك السلوك يصدر عن شخص مسئول جنائياً سواء أكان شخص عادي أو معنوي.

رابعاً: إن ذلك السلوك يسبب ضرراً يلحق بالبيئة و بالتالي يلحق بالكائنات الحية ويعرضها للخطر.

توجد في الوقت الراهن العديد من جرائم البيئة المختلفة والتي يطلق عليها الملوثات البيئية، وتلك الملوثات (الجرائم) البيئية تختلف من بيئة لأخرى ومن دولة لأخرى ولكنها تشترك جميعاً في كونها ملوثات بيئية خطيرة تسبب العديد من الأضرار والمشكلات الصحية والاقتصادية، والجرائم البيئية تختلف عن الجرائم التقليدية مثل جرائم القتل والسرقة وابتزاز الأموال والاحتيال والنصب وسوء السلوك في كونها ذات تأثير شامل، كما أن التلوث لا يعترف بالحدود وله انتشار سريع ومدمر، وقد كشفت العديد من الحوادث البيئية الحجم الهائل من الدمار والهلاك الذي امتد ليشمل العديد من الدول نتيجة لحدوث تلوث بيئي في دولة ما ومن ذلك التلوث النفطي والإشعاعي والميكروبي.

من أهم الملوثات البيئية في الوقت الراهن التلوث المائي، التلوث الهوائي، التلوث الغذائي، التلوث الكيميائي، التلوث بمخلفات الصرف الصحي والمبيدات والتلوث الإشعاعي، بالإضافة إلى التلوث الضوضائي والتلوث بالغازات والمخصبات الزراعية، والجرائم البيئية للغطاء النباتي وإزالة الغابات والغطاء النباتي و ما لحق من أضرار صحية واقتصادية بالثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي.

2.1.3. أركان الجريمة البيئية

للجريمة بصفة عامة أركان لا بد منها لقيام الجريمة، وتعد الأركان العامة عاملاً مشتركاً لكل الجرائم، ومع ذلك فإنها لا تغني عن توافر الأركان الخاصة بكل جريمة بذاتها كما هو الحال في الجرائم البيئية، وتتمثل أركان الجريمة البيئية في ثلاثة أركان، الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي.

أولاً: الركن الشرعي:

إن الشرعية الجنائية تقتضي وجود نصوص قانونية سابقة لفعل الاعتداء بحيث يكون هذا الأخير معرّفاً فيها بشكل واضح، وهذا إقرار لأهم مبادئ القانون الجنائي ألا وهو " مبدأ شرعية الجريمة وشرعية العقوبة "، والذي يقتضي أن يكون النص الجنائي المجرم للاعتداء على البيئة مبيناً بصورة واضحة ودقيقة بحيث تسهل مهمة القاضي الجزائي في استيعابه بسرعة مبينا بذلك نوع الجريمة والعقوبة المقررة لها، الأمر الذي يتضمن تحقيق فعالية أكبر أثناء تطبيقه.

إلا أننا نجد هذا الأمر مستبعداً في التشريع الجنائي البيئي لحد كبير، بل إن ذات التشريع أصبح يشكل في حد ذاته عائقاً نحو تفعيله نتيجة كثرة التشريعات في هذا المجال، ورغم هذا الثراء في التشريع فإنه يقابله فقر في التطبيق والذي يرجع أساساً إلى قلة التكوين العلمي والقانوني المتخصص لأعوان الرقابة، إلى جانب الطابع التقني الغالب على القانون البيئي في حد ذاته. كما أن إشكالية التطبيق الزمني والمكاني للنص البيئي تبرز هنا بشكل واضح، إذ أن هذه الصعوبات هي في الحقيقة الأمر انعكاس لخصوصية البيئة ومشاكلها.

إن إقرار المشرع الجزائري بمبدأ الحيطة *Le principe de prévention* والذي يقتضي توفير الحماية الجنائية للبيئة بصفة مسبقة عن وقوع الضرر البيئي بالرغم من غياب النص الجزائي يجعل من مفهوم مبدأ شرعية التجريم يعرف توسعاً في هذا المجال لا سيما عند وجود احتمال بالخطر بل عن وقوع هذا الضرر البيئي والذي ما يكون غالباً ضرراً مستمراً يجعل من النص الجنائي البيئي الصادر في المستقبل يسري بأثر رجعي، وهذا لقمع الاعتداء على البيئة من جهة وعدم تمكين الجانح من الإفلات من العقاب من جهة أخرى.

إن هذا الأمر يمس بركن هام من أركان القانون الجنائي، لذا لا بد من قصره على الجرائم البيئية أو تلك الجرائم البيئية الخطيرة والتي يكون الهدف من تطبيق النص الجنائي هو متابعة الجانح والحصول على تعويض منه عن الأضرار التي ألحقها بالبيئة [59](29).

ثانياً: الركن المادي:

يمكن تعريف الركن المادي في الجرائم البيئية في السلوك الإجرامي، والذي يمكن أن يكون سلوكاً إيجابياً، من خلال القيام بالفعل، وهو الأكثر شيوعاً في مجال الجرائم البيئية أو أن يكون سلوكاً سلبياً كالامتناع [62](ص319).

ويتجزأ الركن المادي إلى ثلاثة عناصر هي: السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، والرابطة السببية بين السلوك والنتيجة.

السلوك الإجرامي: الجريمة البيئية يمكن أن ترتكب بسلوك إيجابي أو بسلوك سلبي، ويتمثل السلوك الإيجابي في الإتيان بعمل من شأنه الإضرار بالبيئة أو بعنصر من عناصرها، ومن أمثلة ذلك النص الذي يقضي بأن يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000) دج إلى مليون دينار (1.000.000) دج ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل ربان سفينة جزائرية أو قائد طائرة جزائرية أو كل شخص يشرف على عمليات الغمر أو الترميد.⁽¹⁾ أما السلوك السلبي كالامتناع، وهي حالات محدودة جدا ، كما هو معاقب عليه في قانون الصحة النباتية عن عدم التبليغ عن متلفات النباتات⁽²⁾.

النتيجة الإجرامية :

بخلاف جرائم الامتناع فإنه لا تقع الجرائم البيئية بالنتيجة إلا بوجود اعتداء مادي على إحدى المجالات البيئية سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و المجال الخصب لهذا النوع من الجرائم هو الاعتداء المادي على الثروة الحيوانية و النباتية و الثروة البحرية.

إن النتيجة في الجريمة البيئية لا تتحقق مباشرة وفي الحال وإنما تحتاج إلى بعض الوقت قد يطول أو يقصر، كما أن النتيجة قد لا تتحقق في مكان حدوث الفعل، فقد تتحقق في مكان آخر داخل دولة نفسها، أو تتعداها إلى دولة أخرى، فضلا عن ذلك ربما ينتج عن السلوك نتيجة معينة ولكن مجرد تعريض بعض عناصر البيئة للخطر.

الرابطة السببية :

يشترط لكي يتحقق الركن المادي للجريمة وجوب أن تكون النتيجة الضارة ناتجة عن السلوك الإجرامي وبينهما رابطة سببية كالثر للمؤثر والسبب للسبب، ومتى حدثت النتيجة دون أن ترتبط بالسلوك الإجرامي فلا جريمة في هذه الحالة ، لانقضاء رابطة سببية[41](ص182)، كما أنه يشترط لقيام الجريمة البيئية وجود علاقة سببية بين الفعل الجانح و الضرر البيئي فإن توافرها أمر ضروري لمتابعة الجانح عن أفعاله [60](ص14).

ثالثا: الركن المعنوي :

يعد الركن المعنوي من أهم أركان أي جريمة، والذي يتمثل في نية وإرادة الجاني في ارتكاب الفعل مع علمه بأركان الجريمة، إلا أن أغلب النصوص البيئية لا نجدها تشير إليه مما يجعل أغلب الجرائم البيئية جرائم مادية تستخلص المحاكم الركن المعنوي فيها من السلوك المادي نفسه وتكتفي النيابة العامة بإثبات الركن الشرعي والمادي للجريمة لينجم عن ذلك قيام مسؤولية المتهم، فلقد تم

¹ - المادة 90 من قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة
² - المواد 6-7-10 من قانون 17-87 المتعلق بالصحة النباتية.

تمديد قاعدة عدم ضرورة إثبات وجود الخطأ الجنائي من مادة المخالفات والتي تعد كثيرة في المجال البيئي إلى بعض جنح البيئة.

كما أنه لا يكفي لإدانة شخص عن جريمة بمجرد تكامل الركن المادي ما لم يقترن ذلك بالإثم أو القصد أو التقصير [42](ص34).

أغلب النصوص البيئية لا نجدها تشير إلى الركن المعنوي مما يجعل أغلب الجرائم البيئية جرائم مادية تستخلص المحاكم الركن المعنوي فيها من السلوك المادي نفسه، وتكتفي النيابة العامة بإثبات الركن الشرعي والمادي للجريمة لينجم عن ذلك قيام مسؤولية المتهم ، فلقد تم تمديد قاعدة عدم ضرورة إثبات وجود الخطأ الجنائي من مادة المخالفات والتي تعد كثيرة في المجال البيئي فلا نجد في النصوص البيئية ما يشير إلى ضرورة توفر قصد ارتكاب هذه الجرائم [57](ص34).

3.1.3. الضرر البيئي :

ذهب العديد من الفقهاء الفرنسيين أن الضرر البيئي له صفات خصوصية تجعله يختلف عن تعويض الأضرار التي تنطبق عليها القواعد العامة للمسؤولية المدنية [57] .

بالرجوع إلى قواعد المسؤولية المدنية في التشريع الجزائري، فخصائص الضرر قد يكون مباشرا أو غير مباشرا، متوقعا أو غير متوقعا وقد نصت المادة 124 من القانون المدني الجزائري على " كل عمل أيا كان ،يرتكبه المرء (بخطئه) ويسبب ضررا للغير يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض " (1) .

السؤال المطروح: هل تجد هذه المادة تطبيقاتها على الأضرار التي تصيب البيئة ؟ يرى الأستاذ Ronald Goulloud أن للضرر البيئي أهم خاصية فيه هو مساسه بالمحيط الطبيعي بطريق غير مباشر وجماعي مما يطرح إشكالية وضع مقاييس التعويض عنه، كما أن القواعد العامة للتعويض في حالة القيام المسؤولية المدنية تحتوي على أحكام قليلة مقارنة بطبيعة هذا الضرر. وتتمثل خصائص هذا الضرر كونه غير شخصي من جهة وضرر غير مباشر من جهة أخرى بالإضافة إلى أنه ضرر من طبيعة خاصة.

الضرر البيئي ضرر غير شخصي

يقصد بذلك أن الضرر يتعلق بالمساس بشيء لا يملكه شخص معين وإنما مستعمل من قبل الجميع دون استثناء ، إذ نجد أن أغلب التشريعات تعطي للجمعيات البيئية حق التمثيل القانوني للحد

¹ - المادة 124 من القانون المدني

من الاعتداءات البيئية وهذا ما انتهجه المشرع الجزائري في رزنامة الترسنة القانونية البيئية نذكر منها المواد 35-36-37- من القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فأتى نص المادة 36 بما يلي : " دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول يمكن للجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه رفع الدعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المتسببين لها بانتظام"⁽¹⁾.

هذا ما يؤكد أن الضرر الذي يمس البيئة ضرر غير شخصي لذا تماشى المشرع الجزائري مع فكرة إعطاء الجمعيات حق التمثيل القانوني والقضائي ضد المتسبب في ذلك، كما نصت المادة 08 من القانون السالف الذكر على أنه يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي وبحوزته معلومات حول حالة مؤثرة على التوازن البيئي ومؤثرة على الصحة العمومية تبليغها إلى السلطات المحلية و /أو السلطة المكلفة بالبيئة لأن الضرر هنا لا يمس مصلحة الفرد كفرد وإنما يمس المصلحة الوطنية ككل.

الضرر البيئي ضرر غير مباشر

يحل هذا النوع من الضرر بالوسط الطبيعي، وكثيرا ما لا يمكن إصلاحه عن طريق إعادة الحالة إلى أصلها كما هو معمول به أصلا في قواعد المسؤولية المدنية أو ما يعرف بالتعويض العيني ومن الأمثلة الشهيرة في مجال اعتبار الضرر البيئي غير مباشر مجال الموارد المائية إذ غالبا عندما تمس بشكل من أشكال التلوث الصناعي يصعب تقنيا إعادة الحالة إلى أصلها.

الضرر البيئي ذو طبيعة خاصة

إن الضرر البيئي له طبيعة خاصة لأنه لا يمس الإنسان فقط في حد ذاته وإنما هذا الأخير جزء من الوسط الذي يعيش فيه وكثيرا ما يتعداه ليمس الثروة الحيوانية ، النباتية وممتلكات ثقافية سواء مادية منقولة أو عقارية بحكم طبيعتها.

هذا ما نصت عليه المادة 29 من قانون 10/03 " تعتبر مجالات محمية وفق هذا القانون، المناطق الخاضعة إلى الأنظمة الخاصة لحماية المواقع والأرض والنبات والحيوان والأنظمة البيئية وبصفة عامة كل المتعلقة بحماية البيئة ".

2.3. أنواع الجرائم البيئية في المناطق الغابية:

1.2.3. استنزاف الثروة الغابية والنباتية

تعاني الأشجار وسائر الأنواع النباتية من مخاطر التلوث والتطور التكنولوجي للزراعة الحديثة من جراء استعمال المواد الكيماوية للقضاء على الأعشاب الضارة إلى انقراض العديد من أنواعها.

¹ - المادة 36 من القانون 10/03

شجعت العناية بالمراعي نموا للكلاً على حساب سائر الأنواع النباتية البرية الأخرى، حيث هناك منظر البراري التي تعج بشتى أنواع الأزهار والنباتات، التي يتآكل شيئاً فشيئاً حتى يمكن القول انه في طريقه للزوال .

كذلك نسجل أن قطع الأشجار والقضاء على الغابات أمر بات مشكلة عالمية الأبعاد، فقطع الغابات الاستوائية لا تقضي على أشجارها فحسب، بل يؤدي إلى انقراض النباتات المجاورة لها والتي يرتبط وجودها بوجود الأشجار .

انخفضت مساحة الغابات في العالم بين عامي 1973 و 1988 بمعدل 3,5%، ويعود تدهور الغابات في البحر الأبيض المتوسط إلى تنالي الحضارات العريقة في هذه المنطقة وحاجتها إلى الأراضي الزراعية والمراعي، بالإضافة إلى الأعشاب لصهر المعادن وبناء البيوت والتدفئة وغيرها، وكذلك كانت الغابات تغطي 65% من مساحة اليونان و30% من مساحة سوريا وكامل مساحة إسبانيا، أما الآن فلم يبق من الغابات إلا مساحات لا تزيد عن 15% في اليونان و2,4% من سوريا و 1,2 في اسبانيا [43](ص55)، كذلك الحرق العمدي للغابات بغرض توسيع الأراضي الزراعية المجاورة على حساب الغابة.

إن إزالة الغابات الاستوائية تتسبب وحدها فيما يبدوا في انقراض 1750 نوع نباتي وحيواني أي أن معدل الانقراض هذا يفوق بألاف المرات ما كان عليه الحال قبل ظهور الإنسان على الأرض [43](ص46)، وإذا ما استمرت إزالة الغابات في حوض الأمازون بوتأثيرها الحالية ، فإن كوارث بيئية كبيرة ستحل بالمنطقة.

هذا الاحتمال هو مستبعد ذلك أنه سيسفر عن انقراض حوالي 15% من الأنواع النباتية في المنطقة، وإذا جرى تقليص غابات الأمازون على المناطق المحمية والتي أعلنت كمنتزهات وحدائق وطنية

(وهذا هو المتوقع) فانه سينقرض في هذه الحالة 66% من الأنواع النباتية و 60% من كافة أنواع الطيور ومثلها من الأنواع الأخرى.

نذكر أن مدغشقر حيث اختفت أكثر من 90% من غاباتها الأصلية والنباتات الموسمية في سفوح جبال الهملايا والتي جردها الفلاحون من الأشجار أثناء بحثهم عن أخشاب للوقود أو عن مواد البناء وأراضي للزراعة ، حيث تحتوي هذه المنطقة شجرة المنغاروف وهي شجرة تغرس لمنع انجراف التربة خاصة المناطق الساحلية حيث أنها تتأقلم مع مياه البحر، أو كاليدونيا الجديدة التي تعتبر 83% من نباتاتها متوطنة ولا توجد في أي مكان في العالم.

تعد الغابات من أكبر ثروات الدول الفقيرة، حيث تتعرض هذه الغابات للإبادة المنظمة من أجل زيادة دخلها الوطني، وتسديد فوائد ديونها الخارجية، تقوم هذه الدول الفقيرة بتأجير مساحات شاسعة من غاباتها لشركات صناعة الورق في الدول الصناعية، حيث تقوم هذه الشركات باستغلال هذه الغابات استغلالا تجاريا جائرا، دون مراعاة لأهميتها : كبيئة لملايين من الكائنات الحية، ودورها في خفض درجة حرارة تلك البيئة التي تتميز بحرارتها العالية. ويتم سنويا إبادة نحو (17) مليون هكتار من الغابات، مما يهدد بفقدان الأرض لجزء من ربتها الخضراء، وانقراض كثير من الكائنات الحية التي كانت تعيش في تلك الغابات، وهذا يؤدي إلى فقدان هذه الدول لجزء مهم من ثروتها الحيوانية ، وإلى الإضرار بمناخهم العام[44](ص ص 116،155) .

نظرا للقطع الجائر الذي تتعرض له الثروة الغابية والنباتية في العالم أصبحنا نلاحظ مدى تأثير البيئة العالمية وتغيرها. بمرور الزمن بالإضافة إلى انقراض بعض الأنواع الحيوانية التي يرتبط عيشها ووجودها بوجود البعض من الأنواع النباتية المهمة.

كذلك فإن نقصان الثروة الغابية ومساحتها يعني نقصا هاما وفقدانا لعنصر مهم , مهمته تصفية الهواء وتنقيته من مختلف الشوائب السامة التي قد تؤثر تأثيرا بالغا على صحة وحياة الإنسان.

أيضا إن نقصان في المساحة الغابية أدى إلى تسارع التصحر الذي ازدادت قوته بسبب القطع الجائر واللواعي للأشجار التي تعتبر ذات أهمية بالغة في سد التربة من الانجراف نتيجة السيول والفيضانات, وكذلك كما ذكرنا الوقوف كسد منيع في وجه التصحر الذي بات يهدد الشمال الجزائري. والجدول التالي يوضح المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحّر في المغرب العربي :

الجدول (ج) يمثل المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحّر في المغرب العربي :

المساحة المهددة	المساحة المتصحرة		المساحة كم ²	البلد	
	كم ²	%			
27.43	195.0	64.01	455.000	710.850	المغرب
9.66	230.000	82.74	1.970.000	2.381.000	الجزائر
36.06	59.000	39.73	65.000	163.610	تونس
10	180.653	90.00	1.625.877	1.806.530	ليبيا
33.30	343.223	60.000	618.420	1.030.700	موريتانيا

المصدر:دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ، 2003،ص42

نظرا للانحسار الكبير الذي عرفته الغابات الوطنية من جراء الحرائق، اعتبر بعض الباحثين أن الحرائق" تعد أخطر عدو للغابات"، وبقية العناصر الطبيعية من نباتات وحيوانات من خلال القضاء على مساكنها، والأنظمة البيئية الخاصة بها[9]ص(191).

2.2.3 جرائم الاعتداء على الأملاك الغابية:

- الرعي الجائر :

يقصد به الرعي الذي ينال من موارد البيئة ويدمرها ، ويحدث ذلك من رعاة يجهلون الكثير عن البيئة ومقوماتها وعوامل الاتزان الطبيعي فيها. ومن مظاهر الرعي الجائر تحمل المرعى عددا من الحيوانات وأنواعا معينة منها ، لا تتفق طبيعتها وطريقة غذائها مع المرعى الذي ترعى فيه، وينتج عن ذلك السلوك تدمير سريع للغطاء النباتي ، وما يصاحبه من تعرية للتربة وضعف القدرة البيئية على التعويض النباتي، ومما يساعد على حدوث هذه الظاهرة، النزعة القبلية بين البدو الذين يهتمون فقط بعدد القطعان دون اعتبار لأية عوامل بيئية أخرى[44]ص(116).

يسبب الرعي الجائر وغير المنظم أضرارا أو تدهورا للغابات، حيث تلتهم الحيوانات أغلب أنواع الشجيرات والأعشاب في الغابات مما يؤدي إلى القضاء على الشجيرات الصغيرة، وهو ما يحد من تجدد الغابات ويؤدي بها إلى التناقص والتدهور، وقد حال الرعي الجائر غير المنظم بأعداد حيوانية تفوق بكثير الحمولة الرعوية للغابة والمراعي دون تجدها طبيعيا وتشويه أشجارها وشجيراتهما، ووقف النمو وإزالة الغطاء النباتي بالكامل في مواقع حساسة وأنظمة بيئية هشة لدرجة أنه يمكن اعتبار الرعي احد أسباب التصحر في الوطن العربي [45]ص(62).

من المعلوم عند العام والخاص أن السهوب هي موطن الرعاة، وأن هؤلاء كلما ازداد عدد مواشيهم صاروا العامل الأول المتسبب في إتلاف الغطاء النباتي بسبب الرعي المكثف. وبالفعل، فإن الانتقال من رعي الرجل العابر (الذي كان القداماء يمارسونه، وكان يسمح للأراضي الرعوية بالتجديد) إلى رعي ماكنث لأعداد كبيرة من المستوطنين والمواشي يعرض هذه المناطق إلى خطر كبير. أضف إلى ذلك أن هذه المناطق تتعرض لكثير من القلع في سياق إعداد هذه الأراضي الوطئية للزراعة، ولا سيما زراعة الحبوب. تنتهي عمليات الإصلاح هذه غير المحترمة لبعض قواعد الزراعة، بالإضافة إلى ري غير كاف في أغلب الأحيان، إلى افتقار التربة التي تضيع جزءا كبيرا من خصوبتها أو تفقدها كلها[46]ص(11).

- التوسع الزراعي أو العمراني على حساب الأراضي الغابية:

كما أن التوسع الزراعي والعمراني على حساب الأراضي الغابية يعد من أسباب تقلص مساحات الغابات وعوامل تدميرها، نتيجة الأطماع البشرية تملك في تملك تلك الأراضي دون مبالاة بالجوانب البيئية، واستغلالهم لضعف الرقابة ويكون ذلك لأراضي الغابات بأشكال عدة إما بجرف الأرض وإزالة الأشجار، أو بحرق أشجار الغابة وغير ذلك من الوسائل التي تجعله في النهاية يزيل أشجار الغابة ويجعلها أراضي يملكها.

ويؤدي التوسع العمراني والصناعي أيضا إلى تشويه المناظر الطبيعية ويصاحبه إزالة وجرف وقطع أعداد هائلة من أشجار الغابة، ومن ثم تراجع مذهب في المساحات الطبيعية الخضراء. وانقراض بعض أنواع الحياة النباتية، إضافة إلى تأثير الملوثات الصناعية والمبيدات الحشرية وغيرها [58](ص62).

- فقدان التنوع البيولوجي:

يعد فقدان التنوع الحيوي واحدة من أكثر الأزمات العالمية الملحة ومع أن الانقراض عملية طبيعية إلا أن معدلاته تبدو في ازدياد يفوق المعدلات الطبيعية كثيرا. إن ما نسبته 11 في المائة من مجموع الطيور و25 في المائة من مجموع الثدييات و20 - 30 في المائة من مجموع النباتات مهددة بالانقراض، لقد فقدت المحاصيل الزراعية أكثر من نصف أنواعها وإذا ما أخذت هذه الأرقام الإحصائية وطبقت على التنوع الحيوي بكامله فإنها ستجعل المستقبل يبدو كئيبا .

تقدر عدد الأصناف الموجودة على الأرض في حدود 30 مليونا، وتشير الدراسات إلى أن ربع التنوع الحيوي في الأرض ربما يكون معرضا لخطر الانقراض خلال العقدين القادمين. إن خطورة استنزاف التنوع الحيوي يتمثل أن النوع هو الوحدة الأساسية في الجماعات له صفاته الوراثية ويقع ضمن السلسلة الغذائية ويقوم بعمل معين في النظام البيئي يتمثل في نقل الطاقة من مستوى غذائي إلى مستوى غذائي آخر. فعند انقراض هذا النوع تحدث ثغرة في السلسلة الغذائية وتضعف قدرتها على القيام بوظائفها في تحويل الطاقة والمواد الغذائية

إن الانقراض وفقدان التنوع الحيوي لهما تأثير كبير على قدرة الأنظمة البيئية في توجيه الخدمات الفعالة إلى الجنس البشري. تبلغ نسبة الفاقد من الغابات بحوالي 15 مليون هكتار سنويا على الأقل. وفي حين إن اهتمام العالم - في العقد الماضي - كان منصبا على الغابات الاستوائية، وبخاصة في مناطق حوض نهر الأمازون وإندونيسيا، فإن التحدي سيكون في الخمس والعشرين سنة

المقبلة حول كيفية وضع حلول إدارية إبداعية لأزمة غطاء الغابات مع ضرورة إعطاء اهتمام أكبر لأشكال استغلال الغابات ومنتجاتها.

لقد تعرضت أنواعا عديدة من الأحياء للانقراض والاختفاء وذلك لأسباب عديدة منها :

- 1- أساليب الزراعة الخاطئة.
- 2- النشاطات العمرانية والحضرية، أن ازدياد عدد السكان والنمو الاقتصادي الذي شهده العالم خلال العقود الأخيرة أدى إلى اتساع نطاق المد العمراني متمثلاً في البناءات والطرق وخطوط أبراج الكهرباء والإنشاءات والنشاطات الصناعية والنفطية مما أثر على التنوع الحيوي بشقيه النباتي والحيواني والنظم البيئية التي تعيش فيها هذه الكائنات وتدعم حياة الإنسان فيها.
- 3- تدمير الموطن الطبيعي لها مثل إزالة الغابات وتجفيف بعض المناطق الرطبة والتي تستخدمها الأسماك والطيور كماوي لهم وتحويلها إلي أراضي زراعية.
- 4- الصيد الجائر ، وتتم ممارسة الصيد علي أنه إحدى الوسائل الرياضية إلي جانب أنه مصدراً هاماً من مصادر الغذاء.
- 5- استخدام المبيدات الحشرية التي لا تقضي علي الآفات فقط وإنما يمتد أثرها للإنسان والطيور.
- 6- الرعي بطرق غير سليمة مما يؤدي إلي تدهور المراعي الطبيعية.
- 7- الكشف عن البترول باستخدام المتفجرات، كما أنه يتم تنظيف خزانات السفن البترولية وتفريغ المياه التي توجد بها الشوائب البترولية في مياه البحر.

إن مسألة الحفاظ على كافة أصناف الحياة وأشكالها على الكرة الأرضية تعتبر ذات بُعد علمي وعملي وأخلاقي وجمالي. وغالبا ما يتم تسليط الأضواء على الأصناف المهددة بالانقراض وبخاصة الحيوانات التي في مجموعة ما يسمى "الحيوانات الضخمة الفاتنة" مثل النمر السومطري والباندا الآسيوية وذلك لتوجيه الأنظار إليها وإظهار مدى الخطر الذي يحيط بها جراء الممارسات البشرية نحوها ونحو البيئة التي تعيش فيها. ولكن هناك بعض خبراء البيئة الذين يدافعون عن مكافحة بعض النباتات والكائنات الحية الأقل نفعاً وتعريضها للانقراض مثل ديدان النمتودا الضارة بالنباتات، حيث يعتقدون أنه لا بد أن يكون لها دور نافع في النظام البيئي مع أن منفعة هذه الكائنات للبيئة وما تقدمه من خدمات غير واضح في كثير من الحالات.

إن التهديد الرئيسي للتنوع الحيوي ناجم عن عملية استخدام الأراضي، حيث أن المدن والتجمعات السكانية الضخمة تحتل 1-2 بالمائة من سطح الأرض، ولكن التغيرات والتعديلات التي تجري على سطح الأرض بفعل الإنسان تحتل مساحة أكبر من هذه بكثير. إن الرغبة في امتلاك

الأراضي لهدف الإنتاج الزراعي أو الاستفادة من الغابات هي في ازدياد مستمر في كثير من الدول النامية وخاصة التي تعاني من ازدياد في النمو السكاني مما سبب تقليص البقعة الطبيعية وتدمير الوسط البيئي للعديد من الكائنات الحية. ومن أشكال التهديد الحاصل على التنوع الحيوي هو تغيير الموطن الطبيعي للعديد من الكائنات الحية أو إجبارها على ترك موطنها والانتقال إلى بيئة جديدة بقصد أو بغير قصد من الإنسان مما قد يسبب في إحداث تغيير في التوازن البيئي للوسط الجديد والذي قد يؤدي إلى هلاك هذه الكائنات أو هلاك الكائنات المستوطنة هناك في الأصل. كذلك لا يمكن إهمال دور التلوث والمواد السامة الناتجة عن مختلف نشاطات الإنسان في تدمير النظام البيئي والتنوع الحيوي.

3.2.3 حرائق الغابات

نظرا للانحسار الكبير الذي عرفته الغابات الوطنية من جراء الحرائق ، اعتبر بعض الباحثين أن الحرائق "تعد أخطر عدو للغابات" وبقية العناصر الطبيعية من نباتات وحيوانات من خلال القضاء على مساكنها، والأنظمة البيئية الخاصة بها. ونظرا لتراجع المساحات الغابية والأحراش بفعل الحرائق، تضمن قانون العقوبات تجريم كل من وضع بطريق العمد النار في غابات، أو حقول مزروعة أشجارا، أو مقاطع أشجار، أو أخشاب موضوعة في أكوام وعلى هيئة مكعبات، أو محمولات قائمة أو قش أو محمولات موضوعة في أكوام، وكانت مملوكة له أو حمل الغير على وضعها فيها، وتسبب بذلك عمدا في (.إحداث أي ضرر للغير، يعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات ينحصر التجريم في أفعال الحرق في قانون الغابات في تقييم الأضرار المباشرة من خلال احتساب قيمة افتراضية للأشجار المحروقة، دون أن يتناول التجريم تحطيم المساكن والأوساط الطبيعية والأنظمة البيئية، إذ يمكن اعتبار أن التجريم بهذه الكيفية هو تجريم يقوم على منفعة اقتصادية مقدره للغابة التي هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأشجار.

نص المشرع ضمن أحكام أخرى على معاقبة من يحرق ملك الغير، وفي هذا النطاق يمكن أن تكون العناصر الطبيعية التي تدخل ضمن الملكية موضوع حماية جنائية . إذ نص على عاقبة كل من وضع النار عمدا في أية أشياء سواء كانت مملوكة له أم لا، وكانت موضوعة بطريقة تؤدي إلى امتداد النار وأدى هذا الامتداد إلى إشعال النار في الأموال المملوكة للغير، يعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات.⁽¹⁾

¹ - المادة 398 من قانون العقوبات.

شهدت مناطق شاسعة من الجزائر، موجة حرائق غير مسبقة تسببت في إتلاف عشرات الهكتارات من الغابات والأشجار المثمرة والمساحات المزروعة. وأشارت تقارير أن إهمال المواطنين تسبب في أحيان كثيرة في نشوب الحرائق . حيث أن هذه الحرائق لم تخلف ضحايا ، حيث سببت متاعب صحية كبيرة للأشخاص المصابين بأمراض التنفس. حيث أن هذه الحرائق تسببت في العديد من المشاكل، حيث أن المواطنين هجروا بيوتهم بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، لقربهم من الغابات التي اندلعت فيها الحرائق. ونقلت الإذاعة الحكومية عن مصالح طبية، اختناق العديد من الأشخاص المصابين بالربو والحساسية، حيث ذكرت أن مرتادي المناطق الغابية من السياح ، غالبا ما يتركون جمر نيران الطهي مشتعلًا فتسبب الرياح في نشره وسط الغابات واتهمت بعض مستعملي الطرقات السريعة برمي السجائر المشتعلة على حافة المساحات الغابية، الأمر الذي يتسبب حسبها في اشعال النيران. وذكرت مصالح الحماية المدنية ، أن 12 حريقا شب في ولاية جيجل بتاريخ 10 أوت 2005 أدى إلى إتلاف 36 هكتار من أشجار البلوط إضافة إلى عدد كبير من الأشجار المثمرة. وأوضحت أن رجالها تمكنوا من إخماد 10 منها . مشيرة إلى صعوبة التدخل في المناطق النائية لانعدام المسالك بها. وفي ميلة أتلّف اللهب 40 هكتارا من شجر الفلين و 70 هكتارا داخل الغابات و 7 هكتارات من الصنوبر الحلبي. وتعد سطيف من أكثر المناطق تضررا [56].

يتأثر الغطاء النباتي بالحريق حيث يؤدي في اغلب الأحيان إلى حرقه كليا وإزالته من حيز الوجود، وفي بعض الحوادث يحترق جزء من الغطاء النباتي ويبقى جزء، وفي الحالة الأولى يتضح التأثير الكامل على النبات وبذلك يتعذر دراسة مدى إمكانية العناية به، بعكس الحالة الثانية التي يمكن فيها التأكد من سلامة وصحة الأشجار الباقية وغير الميته، وتشوه الحرائق جمال الطبيعة، وجمال المناطق السياحية إضافة إلى تأثيرها على المراعي.

في حالة زوال الغطاء النباتي بشكل كامل بفعل النار فإن ذلك يتسبب في فقد التربة قدرتها على حفظ الماء والرشح وهو ما يؤدي إلى تعريتها وانجرافها كما يؤثر الزوال الكلي للغطاء النباتي على حرارة التربة السطحية، وعندما يصاحب الحرائق درجة عالية فإن ذلك يؤثر على الخواص الفيزيائية والكيميائية للتربة، كما تقل درجة حموضة التربة بعد حرائق الغابات وهو ما يؤدي إلى صعوبة نمو الشجيرات الصغيرة، إضافة إلى ما تسببه من تلوث الهواء بالأدخنة.

كما أن الحرائق الغابية تدمر مأوى وغذاء الحيوانات البرية وتجبرها على هجر المنطقة إلى مناطق أخرى مما يؤدي إلى انخفاض التنوع الحيوي في الغابات التي تتعرض لحرائق متكررة.

زيادة على ذلك فإن حرائق الغابات تؤثر على الإنسان وصحته بصور عدة ومنها ما يتعرض له من تلوث وإصابات وغيرها، كذلك ما يلحق بممتلكاته كالمنازل والمزارع والمدن السياحية

والفنادق من أضرار وهدم وهو ما ينعكس سلبا على اقتصاده وصحته وجوانب أخرى في حياته[58](ص ص 76،77).

3.3. التجريم القانوني ضد جرائم البيئة والبيئة الغابية

1.3.3. الجنايات :

يعد قانون العقوبات القانون الأساسي للسياسة الجزائية في التشريع الجزائري و نجد فيه مجموعة من النصوص الخاصة المصنفة في القسم الأول و هي الجنايات ، في حين هذا النوع من الجرائم لم يذكره المشرع الجزائري في القانون الأساسي لحماية البيئة (1) .

في حين نجد بعض النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة تجرم بعض الأفعال و تصنفها ضمن الجنايات فعلى سبيل المثال بالنسبة للقانون المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها (2) ، و القانون المتعلق بالصحة (3)، و القانون البحري ، وهذه الجريمة كما ذكرنا سابقا نجد بعض تطبيقاتها في نصوص قانون العقوبات الجزائري ، فالمشرع أقر بحماية البيئة جنائيا من الإعتداءات الناجمة عن أعمال إرهابية ، و ذلك من خلال نص المادة 87 مكرر من قانون العقوبات التي جرمت الإعتداء على المحيط و ذلك بإدخال مواد سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها في مياه من شأنها أن تجعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر فهي أعمال تستهدف المجال البيئي ، كذلك القانون رقم 17/83 المعدل بالأمر 13/96 المادة 149 منه تعاقب كل من أتلف عمدا منشآت المياه طبقا لأحكام المادة 406 من قانون العقوبات .

و الجرائم ضد البيئة التي تأخذ وصف الجنايات تتحقق بتوافر الأركان الثلاث التقليدية لأية جريمة الركن الشرعي ، الركن المادي ثم أخيرا الركن المعنوي ، إلا أن الطبيعة الخاصة للبيئة محل الحماية تجعل من هذه الأركان تتميز بصفات خاصة تعكس خصوصية هذه الجريمة .

أولاً: الركن الشرعي :

فإذا كان الركن الشرعي في الجريمة البيئية الموصوفة جنائية لا يطرح أي إشكال بالنظر إلى أن جل النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة تعاقب على مخالفة أحكامها بالحبس و الغرامة أو بإحداهما فقط فتعد بذلك جنح أو مخالفات ، بينما الجرائم الموصوفة جنائيات تكاد تنعدم فجميع الأحكام الجزائية

¹ - القانون رقم 10/03

² - المادة 66 من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها التي تعاقب ... بالسجن من (5) الى (8) سنوات و غرامة مالية من 1 مليون دينار الي 5 ملايين دينار أو بإحداهما

³ - المادة 248 من القانون رقم 05/85 المتعلق بالصحة ، المؤرخ في 16/02/1985 التي تعاقب بالإعدام إذا كان طابع إحدى المخالفات المنصوص عليها بالمادتين 243،244 مخلا بالصحة المعنوية للشعب الجزائري .

التي تضمنها القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة تعد جنح أو مخالفات كما أشرنا إليه سابقا كذلك جل النصوص المتعلقة بالبيئة باستثناء بعض المواد المتفرقة التي نص عليها قانون العقوبات.

كالمادة 87 مكرر و المادتين 396 فقرة 3 / 4 و 401 المتعلقة بجناية الحريق العمدي للغابات والحقول المزروعة و قطع الأشجار و بعض المواد الأخرى التي سبق الإشارة إليها كالمادة (42) من القانون رقم 05/98 المتضمن القانون البحري والمادة (66) من القانون رقم 19/01 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها و كذلك المادة (149) من قانون المياه⁽¹⁾.

ثانيا : الركن المادي :

يعد الركن المادي لأي جريمة بمثابة عمودها الفقري الذي لا تتحقق إلا به بحيث يشكل مظهرها الخارجي ، و لتوفر الركن المادي يشترط ثلاث عناصر و هي :

1- الفعل الإجرامي و يتمثل في قيام الشخص بكل إرادته و دون أي إكراه بفعل سلوك إيجابي محظور قانونا بغرض إتلاف الموارد البيئية .

2- الضرر الناجم عن السلوك و المتمثل في إتلاف الموارد البيئية أو هلاك الأموال أو تدميرها.

3- العلاقة السببية التي تربط بين الفعل الإجرامي و النتيجة .

ثالثا: الركن المعنوي :

و هو القصد الجنائي العمدي ، أي اتجاه نية الشخص إلى الإضرار بهذه الموارد و الممتلكات و تعريض صحة الإنسان أو الحيوان للخطر .

2.3.3. الجنح

جل النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة تعاقب على مخالفة أحكامها بالحبس أو الغرامة أو بإحدهما فقط ، فتعد بذلك جنح أو مخالفات ، فمن خلال قراءة نصوص القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة⁽²⁾ ، و القوانين الأخرى التي لها علاقة بحماية البيئة⁽³⁾ .

¹ - وهو القانون رقم 17/83 المؤرخ في 16 يوليو 1983 ، المعدل بالأمر 13/96 المؤرخ في 15 يونيو 1996 .

² - القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة ، المواد من (81 إلى 110) .

³ - رقم 12/84 المعدل بالقانون 20/91 المتضمن النظام العام للغابات ، المواد من (71 إلى 87) .

فالجريمة البيئية تتحقق بتوفر أركانها الثلاث، الركن الشرعي، الركن المادي ، الركن المعنوي ، إلا أن الطبيعة الخاصة للبيئة محل الحماية تجعل من هذه الأركان تتميز بصفات خاصة تعكس خصوصية هذه الجريمة .

أولاً: الركن الشرعي:

الركن الشرعي في الجريمة البيئية الموصوفة جنحة يخلق بعض الصعوبات نتيجة كثرة التشريعات من جهة و من جهة أخرى الطابع التقني الغالب على القانون البيئي في حد ذاته ، فهذا الثراء التشريعي نلمسه على المستوى الداخلي و نجده مجسدا كذلك على الصعيد الدولي من خلال العدد الهائل للاتفاقيات و المعاهدات الدولية المكرسة لحماية البيئة ، إلا أن له من جهة أخرى جانب إيجابي كونه يغطي جميع مجالات البيئة و يشملها بالحماية، وعلى هذا يكون المشرع قد جرم الاعتداء أوالمساس بالتنوع البيولوجي و البيئة الهوائية و المائية و كذلك البيئة الأرضية على النحو التالي :

1- حماية التنوع البيولوجي :

و ذلك للحفاظ على التوازن البيئي سواء كان ذلك بخصوص الثروة الحيوانية أو النباتية و حتى الغابية و الثروة البحرية .

- فلأجل الحفاظ على الثروة الغابية جرم المشرع كل مساس بهذه الثروة سواء كان ذلك عن طريق الرعي في الأملاك الغابية و البناء داخل الغابات و بالقرب منها وكذا استغلال هذه الثروة بشكل غير منظم وكذا حرقها⁽¹⁾.

- وفي مجال الثروة النباتية منع إتلاف النباتات المحمية و تخريب الأوساط التي توجد بها. والرعي و الحرق العشوائيين⁽²⁾.

- وبخصوص الثروة الحيوانية نظم الصيد البري و البحري فممنع الصيد العشوائي و المعاملة السيئة للحيوان إلى جانب استعمال وسائل صيد غير مرخص بها⁽³⁾.

¹ - المواد 26، 27، 45 من قانون الغابات.

² - المادة 2/40 من قانون حماية البيئة

³ - المادة 1/40 من قانون حماية البيئة و المادتين 94 و 102 من قانون الصيد البحري

2- حماية البيئة الأرضية والهوائية والمائية :

ففي هذا المجال جرم المشرع كل اعتداء على الثروات السطحية والباطنية للأرض وذلك من خلال حماية الساحل وحماية الوسط المائي العذب والبحار (1).

3- حماية البيئة الثقافية:

فالحماية كذلك تشمل البيئة الثقافية كالأثار التاريخية ثم امتدت لتشمل كذلك النهج المعماري داخل المدن (2).

4- حماية البيئة من المضار الأخرى :

كحمايتها من النشاطات الملوثة وذلك عن طريق وضع مواصفات تقنية محددة .

ثانيا- الركن المادي :

يعد أهم أركان الجريمة البيئية ،فالنصوص البيئية التنظيمية تجعل من مجرد الامتناع عن تنفيذ أحكامها جريمة قائمة في حد ذاتها.

1-الجرائم البيئية الشكلية:

ويتمثل السلوك الإجرامي في هذا النوع ،من الجرائم في "عدم احترام الالتزامات الإدارية أو المدنية أو الأحكام التقنية والتنظيمية كغياب الترخيص ،أو القيام بنشاط غير موافق للأنظمة" وهذا بغض النظر عن حدوث ضرر بيئي ومن أمثلتها عدم احترام الشروط اللازمة لنقل البضائع والمواد الحساسة (3) فهذا النوع من التجريم يسمح بحماية البيئة قبل حدوث الضرر.

2-الجرائم البيئية بالامتناع:

فهي تقع نتيجة سلوك سلبي من الجانح

3-الجرائم البيئية بالنتيجة:

فهذه الجرائم لا تقع إلا من خلال اعتداء مادي على إحدى المجالات البيئية سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومن أمثلتها جرائم الاعتداء المادي على الثروة الحيوانية والثروة البحرية.

¹ - المادتين 94 و 102 من قانون المناجم و القانون المتعلق بحماية الساحل و قانون المياه

² - القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي و القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها .

³ - المادتين 04 و 05 من المرسوم التشريعي رقم 16/94 المتعلق بشروط ممارسة أعمال حراسة الاموال و المواد الحساسة و نقلها

فإلى جانب السلوك الإجرامي لا بد من توافر علاقة سببية بين فعل الجانح والضرر البيئي (النتيجة) لمتابعة الجانح عن أفعاله.

ثالثاً: الركن المعنوي:

أغلب النصوص البيئية لا نجدها تشير إلى الركن المعنوي مما يجعل أغلب الجرائم البيئية جرائم مادية تستخلص المحاكم الركن المعنوي فيها من السلوك المادي نفسه، وتكتفي النيابة العامة بإثبات الركن الشرعي والمادي للجريمة لينجم عن ذلك قيام مسؤولية المتهم، فلقد تم تمديد قاعدة عدم ضرورة إثبات وجود الخطأ الجنائي من مادة المخالفات والتي تعد كثيرة في المجال البيئي فلا نجد في النصوص البيئية ما يشير إلى ضرورة توفر قصد ارتكاب هذه الجرائم [60](ص34).

3.3.3. المخالفات

تعد المخالفات كثيرة في المجال البيئي فلقد وردت هذه الجرائم في العديد من النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة، بل أغلب الجزاءات المقررة لمخالفة أحكام هذه النصوص تعد جنح ومخالفات⁽¹⁾.

والمخالفة في الجرائم البيئية تتحقق بتوفر أركانها.

أولاً: الركن الشرعي:

فالمشرع الجزائري وضع نصوصاً لحماية البيئة وأقر جزاءات على مخالفة أحكامها، فشمّل جميع المجالات البيئية بالحماية⁽²⁾، وما قيل عن الجنح يقال كذلك عن المخالفات، فمن خلال هذه النصوص منع الاعتداء أو المساس بالتنوع البيولوجي والبيئة الهوائية والمائية وكذلك الأرضية وحتى الثقافية .

ثانياً : الركن المادي:

الذي قد يكون في شكل سلبي كحالة امتناع شخص عن تقديم مساهمته في حالة حرائق الغابات أو امتناعه عن تطبيق الأحكام الواردة في قانون حماية البيئة أو النصوص المتعلقة به⁽³⁾ أو قد يكون السلوك في صورة عمل إيجابي، كذلك في حالة سوء التصرف أو الرعونة أو الغفلة أو الإخلال بالقوانين والأنظمة التي تحكم المجال البيئي.

¹ - فعلى سبيل المثال نجد أن كل الجزاءات المقررة في القانون رقم 12/84 المتضمن النظام العام للغابات تعد مخالفات ، انظر المواد من (72 إلى 87) منه .

² - أنظر النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة المشار إليها سابقاً

³ - على سبيل المثال المادة 75 من القانون المتعلق بالغابات.

ويتحقق هذا النوع من الجرائم بوجود سلوك إجرامي لفعل يحضره القانون و وجود العلاقة السببية بين الفعل المجرم والنتيجة التي تتحقق.

ثالثاً: الركن المعنوي:

فالقانون الجنائي البيئي نتيجة كونه يتشكل من جنح ومخالفات تنجم عن مجرد خرق التنظيمات واللوائح البيئية في الغالب فإننا في كثير من الأحيان نكون أم جريمة بيئية غير عمدية مما يؤكد لنا مدى ضعف الركن المعنوي في هذه الجريمة، إلى جانب ذلك فإن النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة لا تكاد تنص على هذا الركن بخلاف قانون العقوبات¹.

خاتمة الفصل :

يهدف قانون العقوبات من خلال السياسية العقابية المنتهجة إلى التعبير ما يستهجنه و يرفضه المجتمع من تصرفات وأفعال تمس بذات الإنسان أو بماله أو بكرامته أو بعرضه أو ما يمس بصفة عامة بالسكينة العامة والأمن العام.

ونظراً لوجود ارتباط قوي بين درجة استهجان المجتمع للفعل المجرم، وانطباق القانون فإن فعالية القواعد الجنائية البيئية تتوقف؛ بالإضافة إلى وجود صرامة وحزم ضبطي في تطبيقها، على أسباب اجتماعية قبل أن تكون قانونية، لأن الطابع الردعي للقواعد الجنائية يتماشى مع درجة الاستهجان والرفض والاستنكار الاجتماعي لفعل ما، فكلما كانت درجة الرفض الاجتماعي لفعل أو سلوك ما كبيرة وتمثل سخطا واستنكاراً شديداً من قبل أفراد المجتمع، كلما كانت استجابة المشرع قوية وراذعة لهذه الأفعال مخافة حدوث فوضى واضطرابات، وعكس ذلك كلما كان الفعل مقبولاً ومألوفاً كلما كان الردع هزيباً أو منعدماً، ولو حرصت السلطات الضبطية على تطبيقها.

¹ - على سبيل المثال المادة 75 من قانون الغابات التي تعاقب على استغلال المنتجات الغابية أو نقلها بدون رخصة بالحبس من 10 أيام الى 2 شهرين .

الفصل 4

الجانب الميداني للدراسة

تمهيد

في هذا الفصل حاولنا أن نتطرق إلى أهم المناهج والتقنيات التي وظفناها في بحثنا إضافة إلى الإطار الزمني والمكاني للدراسة والمجال البشري لها.

1.4. المناهج والتقنيات المعتمدة :

أ- المنهج الوصفي التحليلي :

تتحدد منهجية البحث التي يتبعها الباحث وفقا لطبيعة موضوع الدراسة من ناحية والمعلومات والمتغيرات التي تتعلق بها من ناحية أخرى، فالمنهجية ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية البحث [47](ص112) .

وفي دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات دون زيادة أو نقصان ثم يحلل تلك المعلومات ويصل إلى حكم حول تلك الظاهرة المدروسة. ويرى كارل أودج Carl Odege بأن المنهج الوصفي يتصف بثلاث خصائص رئيسية وهي على النحو التالي [48](ص46):

- أ- إن البحث الوصفي يقوم على تعريف ظاهرة معينة دون زيادة.
- ب- يعد البحث الوصفي، وصف عميق ومركز لمشكلة معينة، فهو ليس مجرد وصف عابر بل يتعدى ذلك ليصل إلى أعماق المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها.
- ج- فالمنهج الوصفي ليس مجرد حصر شامل أو جرد لما هو قائم بالفعل فحسب، بل أنه عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة المراد دراستها عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى انتشارها. وبشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [48](ص45).

فاستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسلوب الوثائقي من خلال جمع البيانات والمعلومات المكتبية عن طريق المراجع والمصادر المختلفة، وذلك لبناء الإطار النظري والدراسات

السابقة لموضوع البحث، والأسلوب الأسلوب التطبيقي من خلال جمع البيانات والمعلومات من مفردات مجتمع البحث الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية محل البحث، كما يوجد في الواقع تعبيراً كفيماً وكمياً والذي لا يقف عند حد الوصف للظاهرة المبحوثة وجمع المعلومات من أجل استقصاء الجوانب المختلفة لها وإنما يتعدى ذلك إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها، والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحديد الوسائل الملائمة لتطوير وتحسين الواقع [49](ص186) .

منهج دراسة الحالة :

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها [48](53،54).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المنهج يمتاز عن غيره من المناهج بالعمق والتركيز على ظاهرة أو موضوع محدد وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي للحالة موضوع الاهتمام ذلك أن هذا المنهج يهتم

بالموقف الكلي من خلال تحليل مختلف العوامل المؤثرة في الحالة وبصورة ديناميكية تأخذ في اعتبارها تأثير البيئة الخارجية على الحالة موضوع الاهتمام [50](ص87).

دراسة الحالة تستخدم كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية ويمكن أيضاً استخدامها لاختبار فرض معين شريطة أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم النتائج عليه حيث تستخدم أدوات قياس موضوعية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن تجنب الوقوع في الأحكام الذاتية.

فمنهج دراسة الحالة يتميز بالعمق في دراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فرداً أو منظمة إدارية أو نظاماً سياسياً أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية.

ويعد هذا المنهج من أهم المناهج التي تساعد على التشخيص الكامل للحالة موضوع الدراسة، إضافة إلى كونها أهم الوسائل المتبعة في جمع المعلومات والبيانات التي تقتضيها طبيعة البحث في

علم اجتماع الجريمة، حيث هذا المنهج يستعمل لتنسيق وجمع وربط هذه البيانات من أجل التوصل إلى أفضل الصيغ المتبعة في تفسير وتحليل السلوك الإجرامي للحالة.

2.4. التقنيات المستخدمة :

المقابلة :

تعد المقابلة أداة لجمع البيانات اللازمة للبحث الاجتماعي. و يمكن تعريف المقابلة بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه شخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين و الحصول على بعض البيانات الموضوعية.

كما يمكن تعريف المقابلة بأنها محادث موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو أفراد آخرين لاستغلالها في بحث علمي، أو الاستعانة بها في التوجيه و التشخيص للعلاج[51](ص256).

المقابلة ليست منهجا ، و إنما هي أداة من أدوات جمع المعلومات في البحث العلمي ، بل و أكثرها استخداما و أحسنها وأفضلها على الإطلاق خاصة في المجتمعات التي تنتشر فيها الأمية.

و هي ليست أداة منفصلة عن الأدوات الأخرى بل هي أداة إضافية تضاف إلى الأدوات الأخرى. تستخدم المقابلة في الكثير من العلوم الإنسانية ، خاصة علم النفس و علم الاجتماع و الانثروبولوجيا و لفظ الاستنبار مشتقة من سبر و استبر الجرح أو البئر أو الماء أي امتحن غوره ليعرف مقداره . و استبر الأمر أي جربه و اختبره[52](ص113).

تعتمد المقابلة على الاتصال المباشر والحديث الشخصي المتبادل في جمع المعلومات، فالإتصال المباشر يترك الباحث ويتيح له فرصة تكييف الموقف للحصول على أكبر قدر من المعلومات وأكثرها دقة ووضوحا، وهي تمكنه من الأخذ والعطاء والاسترسال مع المجيب وتوجيه المناقشة وفق ما يريد الباحث، كما تتيح للباحث الغور والنفوذ إلى أعماق المشاعر والآراء والمعتقدات[53](ص71).

- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من وسائل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بظاهرة ما، حيث استخدمت من قبل القدماء في مجال الظواهر الطبيعية مثل خسوف القمر والزلازل وغيرها من الظواهر، ثم انتقل استخدامها إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويمكن تعريف الملاحظة بأنها عبارة عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم

ومخطط وهاذف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها خدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته[53](ص73).

وفي دراستنا اعتمدنا على الملاحظة المنظمة والتي يحدد فيها الباحث المشاهدات أو الحوادث التي يريد أن يجمع عنها بيانات وبالتالي تكون البيانات المجموعة أكثر دقة وتحديدًا عنها في الملاحظة البسيطة، وتستخدم هذه غالبًا في حالة الدراسات الوصفية واختبار الفرضيات.

كما أن ملاحظتنا للظاهرة المدروسة كانت بدون مشاركة وهذا بأخذ مكان معين ومراقبة أحداث الظاهرة دون أن نشارك أفرادها بالدور الذي يقومون به.

حيث قمنا بتسجيل ملاحظتنا لجرائم البيئة في المناطق الغابية عن طريق شبكة الملاحظة كما استعملنا آلة التصوير لمشاهدة البيانات الخاصة بهذه الظاهرة.

3.4. العينة وكيفية اختيارها :

تعرف العينة على أنها : " ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية ، بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً "[54](ص353). وتختلف العينة باختلاف الموضوع ومجتمع البحث ، وفي تناولنا لموضوع " جرائم البيئة في المناطق الغابية " تم اختيار مفردات البحث عن طريق العينة القصدية التي تعني : انتقاء الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف الدراسة وبناءً على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها ، وتعرف العينة القصدية بتلك العينة التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود نظراً لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم وكون تلك الخصائص من الأمور المهمة بالنسبة للدراسة. ويعتبر هذا النوع من العينات غير ممثلة لكافة جهات النظر ولكنها تعتبر أساساً متيناً للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة[55](ص6).

حيث أجريت مقابلات مع أفراد لهم علاقة بهذا المجال كشرطة الغابة وأعوان أمن حظيرة الشريعة، ورجال الدرك الوطني. تعرف العينة على أنها : " ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية ، بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً "[56](ص353). وتختلف العينة باختلاف الموضوع ومجتمع البحث ، وفي تناولنا لموضوع " جرائم البيئة " تم اختيار مفردات البحث عن طريق العينة القصدية التي تعني : " انتقاء الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف الدراسة وبناءً على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، وهذه غير ممثلة لكافة جهات النظر ولكنها تعتبر

أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة [57] (ص6).

4.4 مجالات الدراسة :

- 1- **المجال المكاني** أجريت الدراسة الميدانية على مستوى حظيرة الشريعة بولاية البلدية، بالتعاون مع مديرية محافظة الغابات لولاية البلدية و القيادة الجهوية الأولى لولاية البلدية
- 2- **المجال الزماني**: انطلقت دراستنا بداية من شهر فيفري 2010 واستمرت إلى غاية نهاية ماي 2011 حيث أنها مرت بالمراحل التالي :

خلال شهر ديسمبر وبعد تحديد الموضوع انطلقنا في البحث الاستكشافي حول الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا وذلك بغرض تدعيم سؤال الانطلاقة وبناء إشكالية بحثنا حيث تم البحث البيبليوغرافي إلى غاية مارس 2010 واستمر البحث النظري إلى غاية نهاية ماي 2011 توازيا مع البحث الميداني.

- 3- **المجال البشري**: أجريت هذه الدراسة الميدانية مع مختصين في هذا المجال والمتمثلين في حراس الغابات وأعوان حماية حظيرة الشريعة (محافظة الغابات لولاية البلدية) حيث تم إجراء 20 مقابلة مع رجال محافظة الغابات.

الفصل 5

عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

1.5. عرض المقابلات

المقابلة 01

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

آفة اجتماعية تمس المجتمع في جوانب عديدة تصل إلى حد الانحراف

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

- طبيعة المجتمعات التي ينتمون إليها
- المحيط العائلي المشحون بالمشاكل
- المشاكل الاقتصادية التي تجعل منهم يفكرون في البيئة كبديل ومصدر للعيش

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

النظافة والمحافظة على المحيط ، توسع الفكر البيئي الذي يعمل على خلق أفكار تساعد على المحافظة والاهتمام بالبيئة.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

نعم، وذلك راجع إلى غياب حسن توعية من شأنه التعريف بالبيئة والخصائص البيئية التي تساعد على نظافة المحيط والتفكير في بيئة سليمة

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في نفسي هذه

الجرائم؟

لا ، وذلك لكون الأسرة والمدينة كافيتان من أجل نشر الثقافة البيئية المساعدة على المحافظة

على البيئة.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد

الغابات؟

لا، بل هناك صارمة من طرف أناس متخصصون في مراقبة البيئة والغابات.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم يمكن الحديث عن ذلك بتطبيق قانون صارم ضد كل متسبب في إفساد البيئة والدورة البيئية المنتظمة بالإضافة إلى تسليط عقوبات مادية ومعنوية ضد كل المتسببين.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

- الاستعمال اللاعقلاني لموارد الطبيعة

- القطع المفرط للأشجار في أوقات غير مسموحة

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

المراقبة المستمرة لكل مخالف يتعدى على الطبيعة مهما كان نوع التعدي

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

اكتفى المبحوث بالإجابة بنعم

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

يتم متابعتهم قانونيا وتسليط عقوبات مادية ومعنوية صارمة

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم ولو بشكل استثنائي

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

فئة النجارون

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد

واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

يمكن أن يكون للفرد مستوى دراسي عالي ولكنه حسه الاجتماعي غائب والعكس صحيح.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة

كيف يبدو لك هذا الرأي؟

رأي غير صائب لأن الثقافة تعمل على توعية الفرد وتحسيسه

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

الفئة الاجتماعية تدعوا دائما إلى أشياء من شأنها المحافظة على البيئة ولو بشكل غير مباشر وبذلك تكون لها نزعة محافظة عليها وحتى بشتى الطرق.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم ولو بنسبة قليلة لأنه وكما سبق الذكر أنه ليس كل مثقف واعي واجتماعي

المقابلة رقم 02:

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

هي كل الأفعال التي من شأنها الإضرار بالوسط الذي نعيش فيه، أو قد تغير من طبيعته التي خلقها الله سبحانه وتعالى عليها، ويقصد بالوسط الذي نعيش فيه : الهواء، الماء، الأرض التربة، وكذا الكائنات الحية من نبات وحيوان. وذلك بغض النظر عن كون هذه الأفعال عمدية أو غير عمدية.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

1- دوافع عمدية : كالزيادة الديمغرافية الطبيعية ، والرغبة لاكتساب المزيد والتي تدفع بنا إلى طلب التوسع وزيادة النشاطات الصناعية، واكتساح الأراضي الغابية.

2- دوافع غير عمدية: كرمي سيالة فارغة من طفل غير واع، أو رمي سيجارة من مدخن في الأحرش، فتسبب حريقا يتلف الغابة.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

1- الديانة : فالديانة الإسلامية الغالبة في مجتمعنا تحث على حماية البيئة والمحافظة عليها، فهي تضع أساسا متينا تستند عليه ثقافتنا البيئية، طلبا للثواب وخوفا من العقاب.

2- العادات والتقاليد: فالعادات التي يتبعها فلاحونا أبا عن جد، تراعي خصوصية الأرض، والماء والحيوان والنبات.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

بكل تأكيد، فإن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة، فالجاهل عدو نفسه قبل أن يكون عدوا للمجتمع، فعند الثقافة البيئية مبنية على أسس متينة ، يدخل الإنسان في مجال ارتكاب جرائم بيئية غير عمدية.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه الجرائم؟

يكفي هنا ذكر المثل القائل " العلم في الصغر كالنقش على الحجر " وما أول الغيث إلا قطرة.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

بكل تأكيد، فالفارق الملاحظ بين عدد الجرائم البيئية المرتكبة وبين عدد المجرمين الذين يأخذون جزاءهم يل على قصور فادح في المنظومة الرقابية المعتمدة من طرف الدولة في هذا الميدان.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

هناك مثل انجليزي يقول " Acts speak louder than words " أي أن الأفعال أصدق تعبيراً عن الكلمات ومن ثمة فلا يمكن عن تشديد التقنين دون المرور على كيفية تطبيقها وإنشاء ثقافة بيئية يتقبلها أولادنا.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

- حرائق الغابات
- نهب الرمال
- قطع الأشجار واستغلال الفحم

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

لا تتعدى مراقبة النفس، ومحاولة الإصلاح ما استطعت. التقييم دون المستوى

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي؟

لا يختلف إثنان على أن الثقافة البيئية جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية، وعليه فإن المحافظة على ثقافة المواطنة هي محافظة على ثقافة البيئة والرصيد الغابي دون شك.

س11- كيف تتعاملون قانونياً مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية ميدانياً؟

إذا كانت الجريمة المرتكبة منصوص عليها في القانون الجزائري، يتم تحرير محضر بشأنها مع إخطار السلطات القضائية والإدارية المختصة والتقيد بتعليماتهم.

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم ، بسبب وجود ثغرات قانونية عديدة في التشريع الجزائري الساري المفعول.

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

كل الفئات الاجتماعية تميل بالتساوي إلى ارتكاب جرائم بيئية ضد الغابات (سياحة، سكن، صيد، قطع الحطب للطبخ أو التدفئة)

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد

واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

لا يمكن للنجاح المدرسي أن يستغني عن الثقافة البيئية التي تنشأ في الأسرة وفي الوسط العائلي

، فهما يكملان بعضهما البعض.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة

كيف يبدو لك هذا الرأي؟

يبدو هذا الرأي صائب لكن لا بد من طرح سؤال آخر وهو كيف يمكن للفرد إكتساب هذه القيم

من المجتمع؟

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

لم يتم الاجابة على هذا السؤال

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وتتجلى علاماتها في :

- الزيارات الميدانية للبيئة
- مساهمة بعض المواطنين في حماية وتنظيف البيئة
- إنشاء جمعيات حماية البيئة

المقابلة رقم 03

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

بصفة عامة هي التعدي على البيئة وتشويه صورتها

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

الربح السريع للمال، مثال : المصانع لا تقوم بعملية الصيانة كل سنة للمصارف أو للمبيدات التي تلوث الجو والبيئة (مصنع الاسمنت مثلا)

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

التربية سواء للنفس او للعائلة أو المجتمع

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

نعم، وذلك بمخالفة التعليمات المعطاة في إطار ذلك كالإشارات النصائح والتوجيه، حملات الاشهار.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه

الجرائم؟

نعم، فكل مؤسسة تلعب دورها الخاص في عملية التحسيس

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد

الغابات؟

نعم ، خاصة في المجتمع الجزائري إذ أن السلطات المعنية لا تؤدي دورها في ظل انتشار هته

الجرائم التي تمس البيئة

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم، موجودة ومنصوص عليها لكن مطبقة بصفة عشوائية

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

الصيد العشوائي، القطع والحرق العشوائي للغابات ، رمي النفايات عشوائيا خاصة بالمساحات

الخضراء ، عدم المحافظة على نظافة الأماكن.

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال ؟

تتم بناءا على شكاوى، معلومات واردة أو معاينات مباشرة وذلك في إطار شرطة البيئة.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

التوعية المباشرة هي الوسيلة الناجحة والأخذ بالأمتلة

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية ميدانيا؟

بعد رفع المخالفة وأخذ العينات لإثبات تورطه في الجرم المرتكب ليتم تقديمهم أمام العدالة للفصل في القضية وذلك في إطار قانوني والتي ما تصدر ضدهم غرامات مالية

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

أصحاب المصانع ، شاحنات النقل ...إلخ

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

يجب إعادة النظر في هذا لأن التربية الاجتماعية تنطلق من الأسرة والتي هي الخلية الأساسية وتنتهي بثقافة فردية أو جماعية تمس المجتمع وكل ما يحيط به.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

غير صحيح

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

كل واحد يكمل الآخر

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

لا تشكل والدليل ما نروه في مجتمعنا

المقابلة رقم 04

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

القيام بأفعال وتصرفات من شأنها إلحاق الضرر بالمحيط الذي نعيش فيه ، سواء عمدا أو دون قصد.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

غياب الوعي وعدم الإحساس بالمسؤولية وقلة عمليات التحسيس ووضع المواطن في الصورة تجاه الوسط.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

المجتمع الجزائري بصفته مسلم فسنده ومرجعه الدين الإسلامي الذي يحث على نظافة المحيط والبيئة حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها ولتقم الساعة". الفسيلة هي الشتلة.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

إن القيام بأي عمل غير مسؤول وعدم الاطلاع والدراية وعدم امتلاك ثقافة بيئية من شأنه أن يؤثر سلبا على المحيط كرمي النفايات في الغابات والبحر قطع الأشجار بناء مصانع وسط المجمعات السكنية دون شعور بحجم ما يترتب عن ذلك.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه

الجرائم؟

غياب هذه المؤسسات من شأنه إنشاء جيل غير واع في تصرفاته تجاه محيطه ووسطه الذي يعيش فيه، على هذا الأساس يجب إدماج حصص خاصة بالبيئة والمحيط على مستوى المدارس الابتدائية والعمل على زرع روح المسؤولية داخل كل فرد.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد

الغابات؟

لا يمكنني الجزم بأن هناك خلل كون الدولة الجزائرية سخرت جميع المعدات لإحكام الرقابة على الثروة الغابية للبلاد حيث عكست الظروف التي مرت بها البلاد على عدة مشاريع من شأنها النهوض من الحسن إلى الأحسن.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

في هذا الإطار تم العمل على إنشاء خلايا حماية البيئة على مستوى الدرك الوطني بالإضافة إلى استحداث بعض المراكز الخاصة بالمراقبة التابعة لأعوان محافظة الغابات التي من شأنها ردع المخالفين.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

تتمثل أساسا في القطع الغير عقلاني للأشجار قصد الاستغلال اليومي ودون تمييز كون هناك أشجار تعتبر من الإرث العالمي كشجرة الأرز مثلا بالإضافة إلى التسبب في حرائق والتلويث.

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

تتم التدخلات اليومية بالتنسيق مع أعوان محافظة الغابات للعمل على التصدي للأعمال التي من شأنها المساس بالنظام الغابي.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

إن المواطنة هي الشعور بالانتماء إلى الوطن ومن يملك هذا الحس فلا بد أن يشعر بالمسؤولية تجاه وطنه من خلال التضحية على ترابه والحفاظ على مقدساته وبيئته حيث يمكن القول أن هناك علاقة مترابطة.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

لم تتم الاجابة على هذا السؤال

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة ضد الغابات؟

لم تتم الاجابة على هذا السؤال

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

لم تتم الاجابة على هذا السؤال

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد

واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

لا يمكن الربط بين النقاط المذكورة في السؤال المطروح ، لأنه ليس بالضرورة أن يكون

النجاح دراسيا وصاحب المستوى الدراسي أن يكون صاحب مستوى ثقافي.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة

كيف يبدو لك هذا الرأي؟

بدون جواب

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

بدون جواب

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

بدون جواب

المقابلة رقم 05

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

تعتبر جرائم البيئة كباقي الآفات الاجتماعية التي يعاني منها عالمنا اليوم وصنفت ضمن خانة الجرائم كونها تؤثر في عدة جوانب من الحياة للكائنات الحية عامة.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

- نقص الوعي ، الثقافة البيئية في المجتمعات التي تعاني من هذه الآفة
- المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الثورات الصناعية ، السباق نحو التسليح
- سوء استغلال الثروات البيئية من أجل الربح السريع والبحث عن الرفاهية

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

- المحافظة على نظافة المحيط
- التوعية الدائمة لشرائح المجتمع من خلال الندوات العلمية ، الفكرية لغرس قيم المحافظة على البيئة
- خلق مؤسسات تهتم بمراقبة المحيط البيئي وتسهر على حمايته كمؤسسات النظافة وجهازى الحماية المدنية وحماية الغابات ... إلخ

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

نعم، رغم أن هناك ندوات فكرية علمية خاصة بالبيئة يبقى مفعولها ناقص لذا على المجتمعات الإكثار من التوعية والتعريف الدائم بالبيئة والمحيط وبتحسيس المجتمع بخطورة الإهمال واللامبالاة لما يترتب عنهما من مساوئ تمس الكائن الحي العاقل والغير العاقل وحتى الجماد.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه

الجرائم؟

يؤثر ولكن تأثيره يبقى محدود وذلك لكون المجتمع الأسري والمدارس التربوية كافيّتان من أجل التوعية وزرع ثقافة بيئية تقوم على نظافة البيئة والمحيط والاستغلال الأمثل لما يضمن البقاء واستمرارية الحياة لمختلف الكائنات بشكل عادي وأحسن.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا ، ليس هناك خلل في عملية المراقبة، وهذا بتخصيص مؤسسات وأجهزة متخصصة في السهر على المراقبة الفعلية والدائمة كمؤسسات النظافة وجهاز الحماية المدنية وجهاز حماية الغابات... إلخ

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم أي يجب أن تكون هناك قوانين صارمة ردية في مجال حماية البيئة الغابية وهذا بفرض العقوبات المادية والمعنوية ضد المتسببين.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

- الاستغلال الغير الأمثل للثروة الغابية (قطع الأشجار مثلا)
- كثرة الحرائق أين يكون فيها المتسبب شخص معنوي
- التلوث الناجم عن رمي الأوساخ بطريقة غير منتظمة.

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

- المراقبة المستمرة الدائمة وجعلها مناطق محمية يعاقب كل من يتعدى عليها
- توقيف المتسببين في مشاكل البيئة
- القيام بدوريات توعية وندوات علمية كفيلة بغرس وعي فكري لدى

الأشخاص في مجال البيئة

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

نعم ثقافة المواطنة والاحساس بالانتماء الواحد في بيئة واحدة ومحيط واحد يضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

- متابعة قانونية وقضائية
- تسليط عقوبات مادية ومعنوية للمتسببين

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟
نعم ولو بشكل محدود

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

- فئة الحرفيين وبشكل خاص حرفة النجارة والخشب
- الأشخاص الذين يمارسون حرفة الصيد
- الأشخاص العاديون الذين يقصدون هذه الأماكن بغرض الاستجمام وتأثيرهم يكون في التلوث الغابي عن طريق رمي الأوساخ.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟
يمكن أن يكون للنجاح المدرسي والنجاح الاجتماعي دور في توعية الفرد لواجباته اتجاه البيئة ولكن دوره يبقى محدودا كغياب الحس و اختلاف طبيعة المجتمعات.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

صحيح يجب أن تكون هناك ثقافة كافية في هذه الفئة الاجتماعية تمكنها من غرس قيم المحافظة على البيئة والمحيط في هذا الفرد

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

حتى تكون هناك علاقة بين الانتماء للفئة الاجتماعية والنزعة للمحافظة على البيئة يجب أن تحمل هذه الفئة قيم كبيرة ويكون لديها ثقافة لا بأس بها حول المحيط والبيئة وعلى دراية بأهم خصائص البيئة ودورها في حياة الكائن الحي.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم ، وهذا كون لا تكون فئة اجتماعية إلا وكانت لديها ثقافة بيئية ولو بنسبة قليلة أي أن الفئة الاجتماعية مزيج من الثقافات ومن بينها الثقافة البيئية.

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

تمثل الجرائم البيئية بالنسبة لنا من أخطر وأعنف السلوكيات التي يقوم بها الفرد كون أن الغابات هي مصدر حماية لكل الأخطار على غرار التصحر وانجراف التربة.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

هناك عدة عوامل تدفع بالأفراد للإقبال على ارتكاب الجرائم البيئية هناك ما يتعلق بنقص الثقافة البيئية وعامل التنشئة الأسرية ضعيف.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

- تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لحماية البيئة
- التوعية والإرشاد عن طريق إعداد برامج تكوينية فعالة هادفة

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

نعم غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار الجريمة لأنه كلما كانت دورات توعية وإرشاد وتكوين ومحاضرات حول موضوع البيئة وما يجاورها كلما قلت الجريمة والعكس.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه الجرائم؟

نعم يؤثر غياب التنشئة في تفشي سلوك الجريمة لأن تكافل جهود هذه للحفاظ من أسرة ومدرسة ورفقاء ودور النوادي والجمعيات والإعلام قد يؤدي إلى انعدام الجريمة.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا ، ليس هناك خلل في عملية الرقابة وهذا من مسؤولية رجال الحماية المدنية.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم يمكن الحديث عن قوانين صارمة ولذلك لما وصلت له درجة الجريمة لردعها من جهة ومعاقبة المتسببين من جهة أخرى.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

- استغلال الأشجار لغايات فردية وشخصية
- الحرائق خاصة تلك التي يسبب منها الحر

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

التدخل يكون وفق مخطط استراتيجي هادف بتطبيق شبكة الملاحظة على الأشخاص المشبوه فيهم.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي؟

نعم ثقافة المواطنة تلعب دور كبير في كسب الأفراد سلوكيات ومعلومات من شأنها تخدم رصيدنا البيئي.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية ميدانيا؟

متابعات قانونية وقضائية ومن ثم تسليط عقوبات للأشخاص المقبلين على هذا السلوك

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم يوجد تراخ

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

الفئة الأكثر ميلا إلى ارتكاب هذه الجرائم هي الفئة التي لها علاقة مباشرة بالبيئة على غرار الصيادين والنجارين وأصحاب المهن الحرة.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

ولكن قبل هذا وذاك يجب أن يكون هناك نجاح أسري وبالتالي الحفاظ على قيم وعادات المجتمع ومن ثم الحفاظ على البيئة

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

صحيح ولكن يجب أن تتوفر دراية واسعة لهذه الفئات للوقوف على البعد العملي لهذه الظاهرة

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

يتم الربط عن طريق عدة عوامل من بينها تحديد البعدين

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية لأن الاتجاه الثقافي الذي يسلكه الأفراد هو عبارة عن مجموعة من المفاهيم تتحد فيما بينها لتشكل النسق.

المقابلة رقم 07

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

تمثل جرائم البيئة جرائم

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

غياب الثقافة البيئية اللاوعي

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

الحفاظ على الطبيعة والتوازن البيولوجي حماية الثروة الغابية

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

نعم ، التسبب في الحرائق ، انقراض بعض الأصناف الحيوانية(الصيد العشوائي)

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه

الجرائم؟

نعم يؤثر ، الحملات التأسيسية الجرائد أو رسائل الإعلام بمختلف نشاطاتها (مسموعة ، مرئية،

ومكتوبة)

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد

الغابات؟

نعم يوجد في بعض الأحيان

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم ، المخالفات ، تطبيق أجهزة الوقاية الإشراف على الرقابة الصارمة للمشاريع ، الحراسة

(أبراج المراقبة) إستغلال وصاية المنشآت الغابية.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

من أهم الملامح حرائق الغابات إستغلال الخشب نزع الأشجار واستغلال الأراضي في الفلاحة والبناء ، التلوث .

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال ؟

المشاركة في مراقبة حركة المنتج الغابي ونشاطات الصيد ، تحرير المخالفات ، الوقاية، التدخل في حماية الغابات لا سيما في الحرائق ، الأمراض الطفيلية للغابات.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي؟

أكد فهمي تجعل المواطن حريص على واجباته اتجاه الوطن من بين ذلك الحفاظ على البيئة.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية ميدانيا؟

العقوبات ، المخالفات والحراسة

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم يوجد بالنسبة لبعض الفئات ونسبة قليلة جدا تقوم بالتطبيق

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا يمكننا تحديد الفئة بالضبط لأنه هناك طبقة مثقفة غير مهتمة ولا مبالية بالطبيعة ولا شيء آخر كما أنه يمكننا القول أن الطبيعة أو الغابة يهتم بها الفرد المحب لها سواء كان مثقفا أو العكس.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

المدرسة تقوم بالتوعية والتحسيس، أما الفرد لديه قدرة الاستيعاب بالقبول أو الرفض، في وقتنا الحالي الكل أو أغلب الأفراد مهتمين بالبيئة.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

بدون جواب

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

- أن يكون الجانب الإيجابي في البيئة مستغل من قبل الفرد مثال مرافق عمومية (حدائق)، متنزهات ، تكون محمية، المحميات ، مبادرات التشجير، لكل فرد شجرة حتى تكون متابعة من قبل هذا الفرد بنفسه.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم ، من بين العلامات ، بيئة نقية، نظيفة محمية (حيوانات، ثروة نباتية)

المقابلة رقم 08

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

الجواب يوجد في السؤال فالجريمة لا تمثل شيء أو شكل آخر غير شكلها كونها جريمة حتى لو تغير نوعها فجرائم البيئة هي جرائم في حق الطبيعة والإنسانية.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

نقص الوعي والثقافة البيئية وعدم الاهتمام بقيمة الطبيعة وإيكولوجيا الوسط المحيط.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

المحافظة على نظافة المحيط والحفاظ على البيئة والطبيعة والثروات الطبيعية وضمان التوازن الطبيعي والإيكولوجي.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

أكد، انعدام أو غياب الثقافة البيئية يؤدي إلى تصرفات غير مسؤولة في حق البيئة والطبيعة وكذلك الثروات الحيوانية والنباتية وهذا يعد جريمة في حق البيئة.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه

الجرائم؟

نعم يؤثر غياب هذا النوع من المؤسسات في نشر الثقافة البيئية ولكن ليس بنسبة مطلقة وكلية،

فهناك دور عدة عوامل.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد

الغابات؟

قد يحصل أحيانا وفي حد نظري حسب الحالة.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم يمكن ذلك، وذلك بتسخير كل الوسائل المادية والمعنوية لتحقيق، حماية ومراقبة شاملة (لحماية البيئة)

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

كل فعل يضر بالبيئة

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

التدخلات تكون هما صورتين: وقائية قبل حدوث الجرائم بالمراقبة والحراسة، والصورة الثانية تكون بعد وقوع الجريمة وذلك بتطبيق الأحكام اللازمة.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

نعم ، ثقافة المواطنة تجعل المواطن يحافظ على كل ما ينتمي لهذا الوطن من ذلك البيئة الغابية.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

على حسب نوع الجريمة لكون المعاملة

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة ضد الغابات؟

أحيانا

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

الفئة غير مسؤولة وغير مهتمة (بالبيئة) بغض النظر عن المستوى العلمي والفئة الأخرى هي

منعدمة الثقافة المواطنة لأي سبب من الأسباب.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد

واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

لحد ما ، النجاح المدرسي والمستوى العلمي، قد يكون له دور في الثقافة البيئية ولكن ليس

الضرورة كل ذو مستوى علمي ذو ثقافة بيئية.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة

كيف يبدو لك هذا الرأي؟

ليس بالضرورة، الفئة الاجتماعية هي مجموعة الأفراد الذين تجمعهم قيم مختلفة فإذا كانت قيم ناضجة فهي فئة اجتماعية ذات قيم ناضجة على العموم والعكس صحيح.

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

الفئة الاجتماعية السليمة التي لا تخضع لأي نوع من أنواع الضغط أو التهميش تكون واعية بجميع واجباتها اتجاه مجتمعها ومن بينها المحافظة على البيئة.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم انتقلها من جيل إلى آخر أي : إن كانت الثقافة البيئية حاضرة وموجودة عند كل الأجيال المختلفة و كل الفئات المختلفة والطبقات المختلفة دليل على تشكلها وانتقالها.

المقابلة رقم 09

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة؟

إن معظم جرائم البيئة تمثل لنا انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة منتظمة ومستقرة وفي ظروف طبيعية ملائمة لذا نرى أن هذه الظاهرة تتكرر مع جنس البشر رغم أن هذا الأمر ينعكس عليه بالسلب سواء كانت هذه الجرائم متعمدة أو لا إرادية .

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

من بين الأسباب التي تدفع بالأفراد لإرتكاب جرائم البيئة هي قلة الوعي بدرجة أولى ، بالإضافة إلى عدم احترام القوانين الطبيعية منها والوضعية، وخرق لكل الالتزامات سواء كانت شخصية أو عامة.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

من أهم مقومات الثقافة البيئية في الجزائر هي اكتساب الثقافة الغربية بدون تطويرها وبلورتها حسب الموقع الاستراتيجي للجزائر كونها تكتسي طابع جغرافي متميز يسمح بالاستغلال الجيد للبيئة، غير أنه تبقى الثقافة البيئية في مجتمعنا في تدهور مستمر رغم كل الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية ويبقى الفرد الجزائري مكتوف الأيدي ولم يبادر بأي خطوة لتحسين الوضعية.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

نعم من البديهي أن غياب الثقافة البيئية يعتبر أكبر عامل يسهل من انتشار جرائم البيئة بصفة مستمرة وذلك لعدم وعي المجتمع ومحدودية ثقافته حول أهم العناصر والتي يعتمد عليها للعيش وتجنب عدة مشاكل تمس باستقرار حياته من صحة وسلامة في بيئة نظيفة.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه الجرائم؟

بطبيعة الحال أن غياب دور المؤسسات التنشئة الاجتماعية يساهم في تردي الثقافة البيئية وتفشي هذه الجرائم والعكس صحيح، كون أن هذه المؤسسات لها طابع إيجابي من دورات تحسيسية تساعد على فهم تساعد على فهم الفرد لدوره الفعال باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع أي من الكون الذي يمارس فيه حياته والمحافظة عليه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وعملية المساهمة بشكل إيجابي للنفع العام.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

من الممكن جدا اعتبار أن هناك خلل في عملية المراقبة من ذوي الاختصاص والتردي الثقافي بالقيام بأعمالهم للمحافظة على البيئة وخاصة الغابات رئة المجتمع كون أن هذه الجهات تؤدي مهامها في مراقبة الأفراد المتسببين في جرائم البيئة لأن كل المراقبة تؤدي إلى تطبيق القانون وكل تطبيق لهذا جرائم البيئة لأن كل مراقبة تؤدي إلى تطبيق القانون وكل تطبيق لهذا الأخر يعتبر كردع لهذه الفئة وبالتالي تراجع عملية التعدي على البيئة.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

لقد نص المشرع الجزائري على قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية وأخرى تنظيمية كونه نظم لنا قانون الغابات تحت رقم 84-12 الذي احتوى على بعض النصوص القانونية تعاقب وتطبق الجزاء على كل من اعتدى على البيئة بشكل أو بآخر ونصوص أخرى تجرم الفعل الذي ينعكس بالسلب على المجتمع، كذلك في قانون العقوبات الجزائري أيضا نهى صراحة بمواد قانونية نذكر منها المادة 396 لتوقيع الجزاء على المجرمين.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

من أهم ملامح الجريمة نذكر:

- القطع الغير شرعي للأشجار التي تعتبر ثروة بيئية تمدنا بالأكسجين وتسهل علينا العيش في ظروف مناخية جيدة كما يحسن من صحة الإنسان ومنع لانجراف التربة وعوامل طبيعية أخرى .
- البناء الغير شرعي والفوضوي في أملاك الدولة بدون ترخيص.
- ترك النفايات في الأحياء مما يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة
- رمي القمامات في معابر المياه والسدود، طرح المصانع لدخان ملوث للجو.

س9-كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

لا يشترط أن يكون الجهاز المخصص هو الذي يتدخل بصفة مستمرة في حماية البيئة ولكن على أ واحد منا القيام بهذا الدور من حد ذاته في بيئته ومحيطه وتنقيف باقي افراد أسرته وتعليمهم وتدريبهم على احترام البيئة لأنها من ونحن منها وما ينعفنا ينعفها وما يضرها يضرنا ، وأهم التدخلات في هذا المحال المراقبة والحث الدائم للقيام بدورات تحسيسية لتوعية عامو للناس كعنصر اول لاستقرار البيئة.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

نعم لأن ثقافة المواطنة تجعل في الفرد جزء لا يتجزأ من الوطن الأم وبمجرد أن ترسخ في ذهنه ومعتقداته أن أمن هذه البيئة وكونه عنصر فعال ووطنيته التي يكتسب بها روح الغيرة وحب الوطن تجعله يساهم بدور إيجابي في كل ما يدير نفعا على وطنه ويجعله مفتخرا به.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

التعامل القانوني يكون كالتالي : بمتابعتهم وتوقيفهم واستجوابهم وبسماع ما وقع منهم من تصرفات تعتبر مجرمة قانونا وتحرير محاضر بشأنهم لمتابعتهم جزائيا. تحويل ملفاتهم إلى وكيل الجمهورية لتكييف طبيعة جرمهم وتقديمهم للقضاء من أجل أخذ العدالة مجراها حول هذا التعدي.محاكمتهم ومطالبتهم بالتعويض ، عن كل الأضرار الناجمة عن الجرم وتحديد غرامة وفي بعض الأحيان حبسهم.

س12-هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا يوجد أي تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات ، كل مجرم يطبق عليه القانون حسب نوع الجريمة إلا أنه تعود الإنسان على التعدي وبطبعه الفوضوي على عدم احترام القوانين سواء طبيعية كانت أو وضعية بخصوص مجال البيئة أو غيرها.

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات التي يغيب عندها الوعي والضمير الحسي وهي متدنية ثقافيا وعلميا وتربويا، إن لم نقل في جميع مجالات الحياة تفتقد هذه الفئة إلى ثقافة التلاحم والتفاعل والتراحم وغياب الجانب الإيجابي فيها.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

إن تقييمي لهذه العبارة هو أنه القول في الأشخاص حول الأشخاص الذين سبقونا في القدم ولم تكن لهم أية صلة بالتمدرس والتكنولوجيا والتكوين في شتى الميادين إلا أنهم استطاعوا النجاح في حياتهم الاجتماعية وترك بصمتهم في المجتمع والقيام بمهامهم بكل وعي وإدراك وإتمام مسؤولياتهم في الحفاظ على البيئة مما يعني كل تطور تكنولوجي وتعليم دون ثقافة وحس ووعي يؤدي حتما إلى الخراب.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

ليس بالضروري أن ينعكس الانتماء إلى المجتمع على حمل الفرد لقيم مجتمعه ناضجة بل قد يكون العكس صحيح ، إذا كانت الفئة التي انتمى إليها هذا الفرد تقوم بتصرفات سلبية وتمتلك مقومات لا تسمح لها بإضفاء الصبغة الإيجابية للنفع العام.

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة بمحاولة التوفيق بين كون الفرد منتمي وله معتقدات و أسس مغايرة على الفهم الاجتماعي إن كان خاطئا ومحاولة اتقائه لكل ما يخدم البيئة بصفة إيجابية وترك كل ما هو سلبي يتنافى ونزعة المحافظة على البيئة ، ومحاولة أيضا بشتى الطرق التأثير بدوره على فئة المجتمع السلبية.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

الثقافة البيئية تعتبر أكبر ميراث لفئة المجتمع كونها من أهم الأسباب والعوامل التي تعطيها فرصة للحياة المستقرة والصحية والتنظيمية ومن أهم علاماتها :

- صحة الضمير لفئة المجتمع المحافظ على البيئة
- فتح المجال أمام هذه الفئة للقيام بالمساعي الإيجابية
- تمكين هذه الفئة من معرفة أهم عناصر الحياة وفي المحافظة على البيئة وكيفية استغلالها استغلالاً حسناً.

المقابلة رقم 10

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

جرائم البيئة هي الجرائم التي تمس بصفة عامة الثروات أو المصادر الطبيعية الضرورية لحياة الإنسان كالهواء الماء... إلخ وتتمثل خاصة في : المساس بالتغير أو التنوع البيولوجي النباتات الحيوانات... إلخ ، المساس بالمجالات المحمية كمحمية الشريعة مثلاً. المساس بمبادئ الهواء والجو ، استغلال بعض الثروات الطبيعية من طرف المؤسسات خلسة.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة ؟

السبب المباشر هو البحث عن الربح السريع لكون الثروات الذكورة أعلاه غالباً ما تكون نادرة وممنوعة التسوق.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

الدين الذي يظهر بصورة جلية في مجتمعنا في المجال البيئي

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة نعم أم لا؟ كيف ذلك؟

بالتأكيد في غياب الثقافة البيئية تنتشر الجرائم البيئية ، لأنه يوجد نوعين من مرتكبي هذه الجرائم الأول ليست له النية الإجرامية وبالتالي فهو غير واعي بانعكاساتها ، أما الثاني له نية إجرامية كمن يقوم بسرقة الثروات الطبيعية الرمال مثلاً.

س5- هل في اعتقادك غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية

تساهم في تفشي هذه الظواهر؟

المؤسسات المدنية لها دور كبير في الحد من كل الجرائم المخدرات السرقات بما فيها جرائم البيئة التي تتطلب أكثر من غيرها توعية المواطنين.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا يوجد خلل في الرقابة لأنه توجد قوانين لتنظيم الإطار البيئي ويوجد أشخاص مؤهلون قانونا لمتابعة ذلك ، ينقص تحسيس المواطنين فقط من طرق ممثلي المجتمع المدني (sensibilisation)

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

توجد قوانين صارمة صدرت أغلبها في السنوات الأخيرة بموجب القانون رقم 02-02 بتاريخ 02/02/12 المتعلق بحماية الساحل وتنميته ، قانون رقم 10-03 بتاريخ 03/07/30 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، المرسوم التنفيذي رقم 04-410 بتاريخ 04/12/14 المتعلق بتحديد كفاءات نقل النفايات خاصة الخطيرة.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

الجرائم المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي

- الجرائم المتعلقة بالمجالات المحمية (الثروات الطبيعية)
- الجرائم المتعلقة بحماية الهواء والجو (التلوث... إلخ)
- الجرائم المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية
- الجرائم المتعلقة بالمؤسسات المصنفة (المواد الخطيرة)
- الجرائم المتعلقة بحماية الإطار المعيشي

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

مهمتين الأولى وقائية تتمثل في توعية المواطنين الثانية ردعية تتمثل في البحث عن المخالفات أو الجرائم البيئية ورفعها والتقصي عن الفاعلين وتقديمهم إلى العدالة.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي؟

نعم، تلعب ثقافة المواطنة دورا هاما في ذلك ، لكنها تكاد أن تنعدم في مجتمعنا

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

تحرير المحاضر وفقا للقانون وتقديمهم للعدالة

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا يوجد أي تساهل في هذا الميدان

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

رعاة المواشي ، السياح ...ألخ

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

التربية الاجتماعية تنطلق من الأسرة والتي هي الخلية الأساسية وتنتهي بثقافة فردية أو جماعية تمس المجتمع وكل ما يحيط به.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

من المحتمل ذلك

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

انتماء بيئي أو ثقافي أو اجتماعي للفئة الاجتماعية التي تولد نزعة المحافظة على البيئة قد تكون مدنية.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

لا تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية، النفايات المنتشرة في كل الأحياء الفقيرة منها والغنية.

المقابلة رقم 11

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

جرائم البيئة تمثل خطر على المجتمع حيث تؤثر عليه من كل الجوانب سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية وهي قد تشكل خطر على الوجود البشري فإذا لم نتكفل بالبيئة كما يجب قد نضيع مستقبل الأجيال القادمة من حيث وجودهم لهذا يجب إعطاء أهمية قصوى للتكفل بالبيئة.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

الأسباب المباشرة قد تكون اقتصادية بالدرجة الأولى وقد تكون عن عدم وعي هؤلاء الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم والتي تمثل عندهم البيئة شيء ثانوي لذلك يجب توعية هؤلاء عن طريق التحسيس والردع عند الضرورة.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري ؟

الثقافة البيئية هي لحد ساعة غائبة في المجتمع الجزائري إلى حد ما, لكن هناك مجهودات من طرف السلطات لترسيخ هذه الثقافة وبدأت الأمور تتحرك في السنوات الأخيرة في هذا الاتجاه لإعطاء أهمية أكثر لهذا الموضوع وشيئا فشيئا تتغير الأمور. ومن مقوماتها العادات والتقاليد والمحافظة على المحيط.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة نعم أم لا؟ كيف ذلك؟

نعم, لان المجتمع الذي ليس له ثقافة بيئية محكوم عليه بالتدهور في الأمور الصحية مثلا فالتلوث قد يسبب أمراض كثيرة وبالتالي فالدولة تدفع أموال كثيرة لمواجهة هذه الأمراض لذلك يجب توعية المجتمع أكثر فأكثر للثقافة البيئية.

س5- هل في اعتقادك غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية

تساهم في نشر الثقافة في تفشي هذه الجرائم؟

يمكن أن نقول أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها دور لا يستهان به إلا انه يجب تدعيم هذه المؤسسة للوسائل الكفيلة لترسيخ هذه الثقافة ويجب وضع الإمكانيات المادية والبشرية كالجمعيات على الخصوص بالقيام بهذا الدور.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة

ضد الغابات؟

يمكن أن نقول أن الإمكانيات المسخرة لذلك غير كافية من حيث الإمكانيات البشرية والمادية فالقوانين موجودة إلى أن التطبيق يجد صعوبة كبيرة في الميدان، لذلك يجب مراجعة القوانين أكثر صرامة وتوفير الوسائل المادية والبشرية للخروج بنتائج جيدة.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

هناك قانون حماية البيئة الذي صدر في 19 مايو 2007 المحدد لقائمة المنشآت المصنعة لحماية البيئة. فالقوانين موجودة من كل النواحي سواء كانت لحماية البيئة أو التنوع البيولوجي أو

المساحات الخضراء أو حماية الحيوانات المهددة بالانقراض إلى غير ذلك إلى أن التطبيق في الميدان فهو ناقص نوعا ما.

س8- ما ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

الجرائم البيئية الأكثر انتشارا في الجزائر هي على الخصوص : التلوث بكل أنواعه أي تلوث المياه من جراء رمي النفايات الصناعية وعدم رسكلتها كذلك الحرائق التي تشكل خطرا على البيئة ، الصيد الغير مرخص، القطع العشوائي للأشجار ، التوسع السكاني في الأراضي الغابية.

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

التدخل اليومي يتم عن طريق المراقبة التحسيس ثم هناك الردع في آخر المجال الجرائم الغابية كثيرة وهي ، الحرائق ، القطع غير الشرعي ، توسع الفلاحي على حساب الغابة، الصيد الغير مرخص.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

تكاد أن تكون منعدمة.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية

ميدانيا؟

أولا التوعية والتحسيس ثم الردع إن تطلب ذلك

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة؟

ليس هناك متابعة في الميدان فكيف نقول أن هناك تساهل، فالأمور ليست مأخوذة بجدية

فهناك فوضى في جميع المستويات التجاوزات موجودة في كل الميادين من المواطن البسيط إلى الشركات الكبرى.

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

لا يمكننا تحديد الفئة بالضبط لأنه هناك طبقة مثقفة غير مهتمة ولا مبالية بالطبيعة ولا شيء

آخر كما أنه يمكننا القول أن الطبيعة أو الغابة يهتم بها الفرد المحب لها سواء كان مثقفا أو العكس.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

المدرسة تقوم بالتوعية والتحسيس، أما الفرد لديه قدرة الاستيعاب بالقبول أو الرفض، في وقتنا الحالي الكل أو أغلب الأفراد مهتمين بالبيئة بنسب متفاوتة

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

يمكن أن يكون ذلك و في حالات أخرى لا.

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

- أن يكون الجانب الإيجابي في البيئة مستغل من قبل الفرد مثال مرافق عمومية (حدائق)، متنزهات ، تكون محمية، المحميات ، مبادرات التشجير، لكل فرد شجرة حتى تكون متابعة من قبل هذا الفرد بنفسه.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

لا تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية للوضع البيئي المتدهور الذي نشهده حاليا.

المقابلة رقم 12

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

ج1- هي اعتداء على المخلوقات الأخرى، الجريمة البيئية هي عدم احترام ما خلق الله وما صخر لنا فإذا كانت هذه المخلوقات،حيوانات،نبات، جماد خلقت لخدمتنا ولتحسين ظروف حياتنا فكيف لنا ان نتهجم عليها.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

ج2- الجهل.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

المحافظة على البيئة ، الدين الإسلامي.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة؟كيف ذلك؟

نعم ، لان شخص عنده ثقافة بيئية لن يتعدى حدود البيئة وقلنا ان من يرتكب جريمة بيئية هو جاهل " فاقد الشيء لا يعطيه".

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي هذه الجرائم

نعم, نشر الثقافة البيئية يبدأ مع النشء, الأطفال اكثر قابلية للتعلم وللتوعية.

س6- هل باعتقادك أن هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

نعم العقاب يجب أن يكون على الجميع والرقابة كذلك الخلل هو « incompétence »

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك ؟
لا أعلم

س8- ما هي أهم ملامح الجرائم البيئية في نظامنا الغابي؟

تلوث المياه ، الرمي العشوائي للنفايات.

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟
المراقبة المستمرة

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا البيئي الغابي؟
لا نلاحظ هذا.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئية في المناطق الغابية ميدانيا؟
العدالة

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في جرائم البيئة؟
تصليح العدالة

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟
يمكن القول بأن كل من يقصد الغابة له تأثير على ذلك كالسياح ، والصناعيين

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

في بعض المواضيع يمكن ذلك أما فيما يخص البيئية فالمدرسة تفتقد للمواد التربوية البيئية.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟
من الممكن ذلك.

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟
بدون جواب

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟
لا تشكل ذلك.

المقابلة رقم 13

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

تعتبر جرائم البيئة من اخطر الجرائم المرتكبة من طرف الإنسان في حق الطبيعة والبيئة.

س2- ما الذي يدفع بالفرد إلى ارتكاب جرائم البيئة؟

من أهم الأسباب المباشرة إلى ارتكاب بعض الأفراد جرائم البيئة هي عدم الثقافة لدى الفرد وإحساسه بقيمة البيئة وفوائدها.

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

التراث البيئي الذي تزخر به الجزائر ، الدين الاسلامي

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

نعم، إن غياب الثقافة البيئية يسهل في انتشار جرائم البيئة, بحيث يصبح مرتكب الجريمة غير مبالي بالمخاطر التي تنتج عن هذه الجريمة.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي

هذه الجرائم؟

تعتبر هذه المؤسسة ذو أهمية كبيرة في نشر الثقافة البيئية وغيابها يؤثر سلبا في تفشي هذه الظاهرة.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة ضد الغابات؟

إن المشرع الجزائري وضع كل القوانين التي تحمي البيئة لكن بعض المجرمين ضد البيئة لا يحترمون هذه القوانين وبهذا يمكن أن نقول أنه لا يوجد أي خلل في الرقابة بل في تحسيس وتوعية هذه الفئة من المجتمع.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك؟

نعم هناك قوانين صارمة لحماية البيئة من الأشخاص المعتدين عليها سواء كانوا عن قصد أو بدون قصد والمشرع الجزائري لم يترك أي ثغرة في هذا المجال.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

رمي النفايات المصانع في الغابات وعلى حافة الطرقات

رمي نفايات المنازل

حرائق الغابات

س9 _ كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

بالمراقبة اليومية والتحسيس عبر الجمعيات والهيئات والمنظمات على مدار السنة

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

التوعية على ثقافة المواطنة تلعب دورا هاما في الحفاظ على رصيدنا الغابي لكننا لا

نشاهدها في مجتمعنا

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئة في المناطق الغابية؟

نتعامل معهم حسب ما ينص عليه القانون الجزائري ونطبق عليهم جميع القوانين التي

تنص على هذه الجريمة.

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة؟

نعم يوجد بعض التساهل في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في الجريمة البيئية وهذا راجع إلى نقص الثقافة البيئية.

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

بدون جواب

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

لا يمكن للنجاح المدرسي أن يستغني عن الثقافة البيئية التي تنشأ في الأسرة وفي الوسط العائلي ، فهما يكملان بعضهما البعض ،

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

بدون جواب

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

بدون جواب

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم ، وهذا كون لا تكون فئة اجتماعية إلا وكانت لديها ثقافة بيئية ولو بنسبة قليلة أي أن الفئة الاجتماعية مزيج من الثقافات ومن بينها الثقافة البيئية.

المقابلة رقم 14

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

من المعروف عليه إن الجرائم تنقسم من حيث جسامتها إلى جنايا, جنح, مخالفة, ومن حيث ركنها المادي إلى جرائم ايجابية وجرائم سلبية, جرائم بسيطة وجرائم اعتياد, جرائم وقتية وجرائم مستمرة وتكون جرائم البيئة من الجرائم الوقتية ذات الأثر المستمر لان جرائم الاعتداء على البيئة بصورة عامة جرائم وقتية ايجابية وتستمر لمدة طويلة.

س2- ما الذي يدفع بالأفراد لارتكاب جرائم البيئة؟

هناك أسباب شخصية فهناك من يرتكب جرائم بيئية لأسباب أو لفوائد شخصية مثلا فلاح له ارض فلاحية مجاورة لأرض غابية فيقوم بحرقها لأجل توسيع ارض هاو العنصر النفسي للفرد وهو

عصر الاستعداد والذي يفرض كون الجانح لحظة ارتكابه الفعل الإجرامي مدرك له وللأثر المترتبة عليه

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

ضمان التوازن الطبيعي وبالبيولوجي.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

نعم، غياب الثقافة البيئية يسهل من انتشار الجرائم البيئية وهذا راجع للتهاون واللامبالاة أو عن طريق الجهل بمدى الأخطار التي تسببها جرائم البيئة على المحيط وعلى الإنسان ككل وان هذه المسألة إلينا قضية مكونة فقط بل هو قضية كل المواطن لذا يجب الإصغاء عند الدفاع عن البيئة.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي

هذه الجرائم؟

إن غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية تؤثر وتساهم في تفشي ظاهرة جرائم البيئة خاصة للأجيال القادمة هي مستقبل البيئة وان المحيط البيئي هو ارث لهم فالمحافظة عليها هي المحافظة على حياتهم ولهذا واجب على هذه المؤسسات العمل على تنشئة المجتمع في نشر الثقافة البيئية.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة

ضد الغابات؟

في رأيي لا يوجد أي خلل في الرقابة تجاه الأفراد المتسببون في جرائم البيئة، فعلمية الرقابة متواصلة ومستمرة 24 سا/ 24 سا وإنما في رأيي راجع لعجز أو ضعف التشريعات الحالية عن توفير الحماية اللازمة وبالضرورة المطلوبة لضعف الغرامات المطبقة عليها وأن أغلب القوانين تجاوزها الزمن كقانون 84-12 مثلا .

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية، كيف ذلك ؟

هناك نقص في بعض القوانين مما يؤدي إلى تكرار الجريمة ولكن هذا الأمر لا يخلوا من الشمولية وهو ما يدفع بالمشروع إلى البحث عن آليات أخرى يمكنها من حماية المحيط البيئي من خلال وضع تشريعات خاصة فقد صدرت مجموعة من القوانين تتعلق بحماية المحيط البيئي

نذكر منها قانون 12-84 المتضمن ن ع غ، قانون 07-04 الصيد ، قانون 10-03 المتضمن حماية البيئة.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

الجرائم البيئية كثيرة ومتنوعة ولهذا فغن المشرع الجزائي قد خطر كل الأفعال الماسة بالمحيط فجرم : قطع وقلع الأشجار ، تعرية الأراضي ، رمي الأوساخ والردوم في الغابات، إلغاء النفايات الكيميائية ، الرعي الغير المرخص ، التلوث ، استخراج التربة والرمال والحجارة ، حرائق الغابات.

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

نحن كشرطة قضائية للغابات نمارس أعمالنا وتدخلاتنا وفق ما أملاه أو أمَلته القوانين الخاصة بذلك خاصة قانون الإجراءات الجزائية ، قانون 12-84 المعدل والمتمم بالقانون رقم 20-91 المتضمن النظام العام للغابات ، تنصيب دوريات للمراقبة ، حواجز المراقبة عبر الطرقات للحد من الجرائم وتحرير محاضر تحقيق ابتدائي بعد عمليات البحث والتحري عن المخالفات.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

في مجتمعنا لا.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئة في المناطق الغابية

ميدانيا؟

التعامل في هذا الشأن يكون عن طريق عمل الضبط وللضبط خاصتين : الضبط الإداري وهو العمل على منع وقوع الجرائم بالتوعية والتحسيس والقيام بدوريات المراقبة (تدابير الوقاية من وقوع الجريمة) أما الخاصة الثانية فتمثل في الضبط القضائي وتلك الإجراءات التي يحددها العون في حالة وقوع جريمة (البحث عن كيفية وقوعها ، معرفة مرتكبيها جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وبعدها رفع الدعوى أمام وكيل الجمهورية بتحرير محضر تحقيق ابتدائي من طرف ضابط الشرطة القضائية للغابات.

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة؟

في هذا الصدد لا نقول أن هناك تساهل في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين ولكن وحسب رأيي يجب أولاً تحسيس القضاة بخطورة الجرائم البيئية والتي قد تكون لها آثار جد وخيمة على التوازن الايكولوجي من جانب آخر فإن مساهمة الجماعات المحلية قد يكون لها أثر طيب في حماية المحيط البيئي.

من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلاً إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

- فئة الحرفيين وبشكل خاص حرفة النجارة والخشب
- الأشخاص الذين يمارسون حرفة الصيد
- الأشخاص العاديون الذين يقصدون هذه الأماكن بغرض الاستجمام وتأثيرهم يكون في التلوث الغابي عن طريق رمي الأوساخ.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد واعياً بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

يمكن أن يكون للنجاح المدرسي والنجاح الاجتماعي دور في توعية الفرد لواجباته اتجاه البيئة ولكن دوره يبقى محدوداً كغياب الحس و اختلاف طبيعة المجتمعات.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعنس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

صحيح يجب أن تكون هناك ثقافة كافية في هذه الفئة الاجتماعية تمكنها من غرس قيم المحافظة على البيئة والمحيط في هذا الفرد

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

حتى تكون هناك علاقة بين الانتماء للفئة الاجتماعية والنزعة للمحافظة على البيئة يجب أن تحمل هذه الفئة قيم كبيرة ويكون لديها ثقافة لا بأس بها حول المحيط والبيئة وعلى دراية بأهم خصائص البيئة ودورها في حياة الكائن الحي.

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثاً للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

نعم ، وهذا كون لا تكون فئة اجتماعية إلا وكانت لديها ثقافة بيئية ولو بنسبة قليلة أي أن الفئة الاجتماعية مزيج من الثقافات ومن بينها الثقافة البيئية.

المقابلة رقم 15

س1- ماذا تمثل بالنسبة لكم جرائم البيئة ؟

جرائم البيئة تمثل خطر محدقا على البلدان بصفة خاصة والمعمورة بصفة عامة.

س2- ما الذي يدفع بالفرد لارتكاب جرائم البيئة؟

السبب الرئيسي والمباشر هو غياب الثقافة البيئية لدى الفرد, الشيء الذي يجعل من تصرفاته ونشاطاته أضرار للبيئة والثروات الطبيعية دون أن تكون لهذه الأفعال سابقة إرادية (الإضرار بالبيئة).

س3- ما هي أهم مقومات الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري؟

الدين الإسلامي الذي يحثنا على المحافظة على البيئة ومكوناتها في الأحاديث الشريفة والآيات القرآنية.

س4- هل تظن أن غياب الثقافة البيئية يسهل انتشار جرائم البيئة؟ كيف ذلك؟

غياب الثقافة البيئية يسهل في انتشار جرائم البيئة, لان جل تصرفات الفرد في نشاطاته قد يكون يضر بالبيئة دون علمه من العواقب التي تنجر عن فعله.

س5- هل يؤثر غياب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الثقافة البيئية في تفشي

هذه الجرائم؟

نعم, ان التوعية البيئية تسهل بقدر كبير في الحفاظ على البيئة ووضع حد لتفشي هذه

الظواهر.

س6- هل هناك خلل في عملية الرقابة تجاه بعض الأفراد الذين يتسببون في جرائم البيئة

ضد الغابات؟

بالنظر إلى غياب الثقافة البيئية, حتى وان تم تشريع قوانين تحمي البيئة, إلا أن الفرد لا

يزال يظن بان لهذه الثروات الطبيعية, خاصة منها الهواء باعتقاده وبقوة الأشياء (مصدر إلهي)

فهو ملك للجميع ولا احد يتصرف فيه أو يضمن حمايته.

س7- هل يمكن الحديث عن قوانين صارمة في مجال حماية البيئة الغابية ، كيف ذلك؟

إن القوانين خاصة في أطواره الأولى من التطبيق يجب أن تكون أكثر قمعية (répressives) تصل إلى الحكم بسلب الحرية إلى غرامات باهظة حتى ينتظن المجتمع لعواقب أفعاله.

س8- ما هي أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي؟

نهب الرمال

تلويث المحيط

التلوث البيولوجي

س9- كيف تتم تدخلاتكم اليومية في هذا المجال؟

وقائية حراسة أماكن رمي الأوساخ ، التوعية ، حراسة الشواطئ خاصة في فصل الشتاء

ردعي قمع الجزائي العقابية بتحريز محاضر والعمل وفقا لتعليمات النيابة.

س10- هل ترون أن التوعية على ثقافة المواطنة تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا

البيئي الغابي؟

هي لا تأخذ أساسها ضمن الحفاظ على رصيدنا الغابي.

س11- كيف تتعاملون قانونيا مع الأفراد الذين يرتكبون جرائم البيئة في المناطق الغابية

ميدانيا؟

تحريز محاضر الإجراءات ، تنفيذ تعليمات النيابة

س12- هل في رأيكم أنه يوجد تراخ في تطبيق الإجراءات الجزائية بالنسبة للمتهمين في

جرائم البيئة ضد الغابات؟

الجواري نعم يجب تشريع قوانين أكثر صرامة

س13- من هي الفئة الاجتماعية الأكثر ميلا إلى ارتكاب جرائم البيئة ضد الغابات؟

مصرفي النفايات، الصناعيين.

س14- إن النجاح المدرسي يفتح الأفق أمام النجاح الاجتماعي والنجاح الاجتماعي يجعل الفرد

واعيا بمهامه ومسؤولياته تجاه الحفاظ على البيئة ، فما هو تقييمك؟

إن تقييمي لهذه العبارة هو أنه القول في الأشخاص حول الأشخاص الذين سبقونا في القدم ولم

تكن لهم أية صلة بالتمدرس والتكنولوجيا والتكوين في شتى الميادين إلا أنهم استطاعوا النجاح في

حياتهم الاجتماعية وترك بصمتهم في المجتمع والقيام بمهامهم بكل وعي وإدراك وإتمام مسؤولياتهم في الحفاظ على البيئة مما يعني كل تطور تكنولوجي وتعليم دون ثقافة وحس ووعي يؤدي حتما إلى الخراب.

س15- يرى البعض أن الانتماء إلى الفئة الاجتماعية يعكس حمل الفرد لقيم مجتمعية ناضجة كيف يبدو لك هذا الرأي؟

ليس بالضروري أن ينعكس الانتماء إلى المجتمع على حمل الفرد لقيم مجتمعه ناضجة بل قد يكون العكس صحيح ، إذا كانت الفئة التي انتمى إليها هذا الفرد تقوم بتصرفات سلبية وتمتلك مقومات لا تسمح لها بإضفاء الصبغة الإيجابية للنفع العام.

س16- كيف يتم الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة؟

بدون جواب

س17- هل تشكل الثقافة البيئية ميراثا للفئة الاجتماعية وما هي علاماتها؟

تشكل في بعض الفئات .

2.5. بناء وتحليل الجداول

1.2.5. بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى

الجدول رقم 01 : يبين العلاقة بين الدرجة المهنية لشرطة الغابة و تحديد الضرر البيئي

المجموع	ضرر على الحياة العضوية		ضرر على مكونات البيئة		ضرر بيئي صحي		أشكال الضرر	الدرجة المهنية
	ن	ت	ن	ت	ن	ت		
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
25 %	05	15 %	3	00	00	10 %	02	مدير إداري
40 %	08	15 %	3	15 %	03	10 %	02	مدير تنفيذي
35 %	07	25 %	5	05 %	01	05 %	01	عون مراقبة
100 %	20	55 %	11	20 %	04	25 %	05	المجموع

عند ملاحظتنا للجدول نرى أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون بأن أشكال الضرر البيئي موجودة بأشكالها المختلفة وتتنوع بالنسب التالية: 15 % ضرر على المكونات البيئية، 15 % ضرر على الحياة العضوية و 10 % ضرر بيئي صحي، بينما 35 % من المبحوثين يرون أن الضرر على الحياة العضوية هو الغالب وقدرة نسبه ب 25 % ، أما 25 % من المبحوثين يرون بأن الضرر على الحياة العضوية هو الأكثر انتشارا وقدرة نسبه ب 15 % .

عند تحليلنا لهذه المعطيات نجد أن نسب أشكال الضرر البيئي متقاربة ما يدل على أن الجرم الذي يرتكب ضد البيئة وخاصة في المناطق الغابية يكون شاملا، حيث يمس كل من الإنسان والحيوان و البيئة الطبيعية، ذلك أن النشاطات البشرية تعدت الاستهلاك المفرط للموارد البيئية، حيث امتد ذلك إلى تخریب الأشجار والإساءة إلى الحيوانات والحرق العمدي ورمي النفايات، التي تؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات. و عدى الفرد على هذه المكونات نظرا لعدم وجود قيو تمنعه من الإخلال بهذا التوازن، والمتمثلة بالدرجة الأولى الأسرة التي فقدت دورها في تربية الأبناء تربية سليمة وإعداد نشئ صالح يقوم على مبادئ دينية وتربوية وثقافية كون كحاجز وقائي لردع الأفعال التخريبية التي يرتكبها الأفراد.

فنظرية الضبط الاجتماعي فسرت السلوك الانحرافي والإجرامي في إخفاق المجتمع في التحكم في المعايير الاجتماعية، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وعندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر السلوك العدواني والانحرافي.

الجدول رقم 02 : يبين العلاقة ما بين الهرم السني للمبوحثين ودوافع ارتكاب جرائم البيئة

المجموع		غير عمدية		عمدية		دوافع ارتكاب الجريمة الهرم السني
ن	ت	ن	ت	ن	ت	
25 %	05	10 %	02	15 %	03	28-24
35 %	07	10 %	02	25 %	05	32-29
25 %	05	15 %	03	10 %	02	37-33
15 %	03	10 %	02	05 %	01	45-41
100 %	20	45 %	09	55 %	11	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبوحثين تمثلت في نسبة 35 % والذين رأوا بأن الفئة الأكثر إقبالاً على الجرائم البيئية تمثلت في فئة الأشخاص الذين تراوحت أعمارهم ما بين 29-32 حيث تبين أن الأفراد يرتكبون الجرائم بطرق عمدية وهذا ما بينته نسبة المبوحثين والتي قدرت بـ 25 % وتلتها نسبة 10 % من المبوحثين الذين اعتبروا بأن الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم البيئية يكون بطريقة عمدية ، كما نلاحظ من هذا الجدول بأن نسبة 25 % من المبوحثين رأوا بأن الفئة السنية التي تقبل على الجرائم البيئية هم فئتي 24-28 33-37 ، حيث تبين بأن نسبة 15 % من المبوحثين رأوا بأن الأشخاص يرتكبون الجرائم عمداً عكس الذين يرتكبونها بطرق غير عمدية وقد بينتها بنسبة 10 % من المبوحثين ، وفي الأخير لاحظنا نسبة 15 % من المبوحثين الذين رأوا بأن الفئة 41-45 هي الفئة التي تقبل على الجرائم البيئية، حيث تبين أن 10 % من المبوحثين قالوا بأن الأفراد يرتكبون الجرائم بطرق غير عمدية عكس الذين يرتكبونها عمداً وهذا ما أكدته نسبة 5 % .

تبين من خلال تحليلنا للجدول أن الأفراد الذين يرتكبون جرائم بيئية عمداً في الفئة 29-32 وذلك لأغراض عديدة كالسعي إلى استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطاً دون أن يكلفهم ذلك مشاق المصاريف والسعي إلى الربح السريع ، كما أن هناك أفراد يرتكبون جرائم غير عمدية وهذا يعكس عدم معرفتهم أو إحاطتهم بالجانب القانوني وفقدانهم ثقافة بيئية تمكنهم من الحفاظ على البيئة وحسن استغلالها ، حيث أن الفرد يدخل في متاهة شهوات النفس ونزواتها والطمع والجشع فتستهلك هذه الموارد الطبيعية بطريقة غير سليمة التي تفتقدها البيئة الطبيعية من جراء ذلك.

فبالضغط الاجتماعي الذي يعيشه الفرد داخل المدينة يولد لديه شحنة يتم تفجيرها داخل هذه المناطق الغابية، فالترفيه عن النفس دون قيود يجعل الفرد يتصرف بطريقة عشوائية وبروح اللامبالاة، ما يفقده حس المسؤولية عن أفعاله، الأمر الذي ينعكس على البيئة الطبيعية ، وفي تحدثنا على الغابات يمكنه الرجوع إلى الملاحق لمشاهدة مختلف الأضرار البيئية العمدية منها كالتخريب

والذي يتمثل في قلع الأشجار من جذورها وتكسير جذوعها ، ونزع لحائها ، هذا ما يتلف الأشجار والغطاء النباتي.

الجدول رقم 03 يبين العلاقة بين المستوى التعليمي وتحديد مقومات الثقافة البيئية

المجموع		المحافظة على المحيط		العادات والتقاليد		الإسلام		مقومات الثقافة
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	المستوى التعليمي
35	07	15	03	00	0	20	04	مستوى نهاية التعليم الثانوي
20	04	05	01	05	01	10	02	ليسانس كلاسيك
25	05	15	03	05	01	05	01	مهندس دولة
20	04	20	04	00	00	00	0	شهادة ماجستير
100	20	55	11	10	02	35	07	المجموع

نلاحظ من هذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثين تمثلت في 35 % وهي تخص الأشخاص الذين لهم مستوى نهاية التعليم الثانوي حيث تبين أن نسبة 20 % من المبحوثين لا يرتكبون الجرائم الغابية وذلك لمبادئ الإسلام تلتها نسبة 15 % من المبحوثين الذين رأوا بأن الأشخاص في طبيعتهم يحافظون على المحيط وتلتها نسبة 25 % من المبحوثين من الأشخاص الذين مستواهم التعليمي مهندس دولة رأوا بأن الأشخاص في طبيعتهم يحافظون على البيئة ، ثم نسبة 5 % من المبحوثين رأوا بأن الأشخاص الذين لا يميلون إلى الجرائم البيئية وذلك لمبادئ الدين الإسلامي والعادات والتقاليد وفي الأخير نسبة 20 % من المبحوثين وهي متعادلة مع الأشخاص الحاملين شهادة الليسانس والماجستير تبين بأن الأشخاص لا يميلون إلى ارتكاب الجريمة البيئية لمبادئ الإسلام وأيضا بطبيعتهم يحافظون على المحيط.

من هذا الجدول يتضح لنا أن الدين الإسلامي كمقوم من مقومات الثقافة البيئية له دور بارز في الحفاظ على مكونات البيئة وحسن استغلالها، كما أن العادات والتقاليد لا تظهر بالشكل الذي ظهر فيه دور الدين الإسلامي، وذلك أن هذه العادات والتقاليد بدأت تفقد قيمتها داخل المجتمع الجزائري إن صح التعبير بشكل تدريجي، نظرا لدخول التكنولوجيا الحديثة ، وتأثير كل من العولمة، والثورة الصناعية على ذلك. كما أننا نجد من تكونت لديهم نزعة الحفاظ على البيئة تلقائيا وهذا إن دل إنما يدل على الوسط الذي نشأ فيه الفرد وانتمائه الاجتماعي الذي يعكس هذا السلوك.

جدول رقم 04 : يبين العلاقة بين سنوات الخبرة وتحديد أسباب غياب الثقافة البيئية

المجموع	غياب نظام بيئي متكامل		هشاشة أسس الثقافة البيئية		الجهل بالقانون		أسباب غياب الثقافة البيئية الخبرة
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
4-1	9	3	15	4	20	10	2
9-5	3	1	05	1	05	05	1
14-10	6	2	10	1	05	15	3
19-15	2	2	10	0	00	00	0
المجموع	20	8	40	6	30	30	6

نلاحظ من هذا الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثين قدرت ب 45 % حيث رأوا بأن من أسباب غياب الثقافة البيئية هو هشاشة أسس الثقافة البيئية قدرة نسبته 20 % ، كما لوحظ نسبة 15 % من المبحوثين قالوا بأن من أسباب غياب الثقافة البيئية غياب نظام بيئي متكامل. وفي الأخير نسبة 10 % من المبحوثين رأوا بأن الجهل بالقانون هو سبب ذلك.

كما لاحظنا من خلال الجدول أن 30 % من المبحوثين أن الجهل بالقانون سبب من أسباب غياب الثقافة البيئية، حيث تبين بأن نسبة 15 % من المبحوثين رأوا بأن جهل الأشخاص بالقانون و غياب نظام بيئي متكامل وهشاشة أسس الثقافة البيئية هو الذي يجعلهم يرتكبون جرائم غابية. كما لاحظنا من الجدول أن نسبة 10 % من المبحوثين رأوا بأن غياب نظام بيئي متكامل هو سبب غياب الثقافة البيئية.

في تحليلنا لهذا الجدول يتبين لنا أن السبب الرئيسي لغياب الثقافة البيئية هو غياب نظام بيئي متكامل ، كما نلاحظ تقارب هذه النسب فيما بينها ما يدل على أن كل من العناصر الثلاثة لها دور في غياب الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري. هذا الواقع يعكس تفشي ظاهرة الجرائم البيئية في المناطق الغابية ، فإن جهل الفرد قوانين حماية البيئة تجعل منه يقبل على السلوك الإجرامي دون وعي بمخاطر هذا السلوك، كما أن غياب أسس الثقافة البيئية وعدم اكتساب الفرد أو المجتمع لهذه القيم الثقافية تولد لديه حس اللامبالاة وجهله بقيمة البيئة الطبيعية فيخرب مكوناتها ويستنزف ثروتها دون تأنيب للضمير.

جدول رقم 05: يبين أثر غياب دور مؤسسات التنشئة في بنية الثقافة البيئية

المجموع	هناك حضور فاعل للثقافة البيئية		هناك غياب الثقافة البيئية		حالة الثقافة البيئية
	ن	ت	ن	ت	
	9	25 %	5	20 %	الغياب والحضور للمؤسسات
	45 %			4	هناك غياب للمؤسسات
	11	15 %	3	40 %	هناك حضور للمؤسسات
	55 %			8	
المجموع	20	40 %	8	60 %	12

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 55 % من المبحوثين يرون أن هناك حضور للمؤسسات ولكن غياب الثقافة البيئية، كما نلاحظ أن نسبة 45 % من المبحوثين يرون أن هناك غياب للمؤسسات التنشئة ولكن هناك حضور فاعل للثقافة البيئية.

عند تحليلنا لهذا الجدول نرى بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري لا تقوم بالدور الذي خول لها فيما يخص التربية البيئية والسعي إلى ترسيخ ثقافة بيئية لدى الفرد، ذلك أنها تفتقد المنهج السليم والملائم لهذا الغرض، كما يمكن للفرد أن يكتسب ثقافة بيئية عن طريق الوسط الذي يعيش فيه تلقائياً. إن مؤسسات التنشئة الاجتماعية ابتداءً من الأسرة وصولاً إلى المؤسسات التربوية ودور الثقافة وغيرها من المؤسسات، تفتقد للمعنى الحقيقي لمفهومين أساسيين وهما: الوعي البيئي و الثقافة البيئية وكيف يمكن أن نجسدهما في حياتنا اليومية أو أن ندخلهما ضمن عاداتنا وتقاليدنا، فإنتاج عادات وتقاليد جديدة تمكننا من الحفاظ على البيئة داخل المجتمع الجزائري، ليس بالأمر السهل ولكن من الممكن تحقيق ذلك، إذا تكامل دور كل من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق هذه العادات والتقاليد والسلوكيات المحافظة على البيئة، من خلالها يستطيع الفرد تلقائياً أن يميز ما هو ضار وما هو نافع لبيئته الطبيعية.

2.2.5. بناء وتحليل الجداول حسب الفرضية الثانية:

جدول رقم 06: يبين أثر غياب دور مؤسسات التنشئة في بنية الثقافة البيئية

المجموع		تداخل الصلاحيات بين الإدارات المركزية		فشل مخطط حماية البيئة		قصور فادح في المنظومة الرقابية		تقييم عملية الرقابة الوظيفية
		ن	ت	ن	ت	ن	ت	
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	موظف منسق مع الجماعات المحلية
% 25	5	% 05	1	% 05	1	% 15	3	
% 20	4	% 10	2	% 05	1	% 05	1	موظف منسق مع الهيئات القضائية
% 40	8	% 15	3	% 10	2	% 15	3	موظف منسق مع الأجهزة التنفيذية
% 15	3	% 00	0	% 10	2	% 05	1	موظف منسق مع قطاع الشؤون الدينية
% 100	20	% 30	6	% 30	6	% 40	8	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون أن هناك قصور في فادح في المنظومة الرقابية كما أن 25 % من المبحوثين يرون أن هناك فشل في مخطط حماية البيئة، و20 % من المبحوثين يرون أن هناك تداخلات بين صلاحيات الإدارات المركزية.

من هذا المنطلق يمكن القول أن عملية المراقبة وتطبيق القوانين ضد المتسببين في الجرائم البيئية الغابية غير صارمة وإن كانت فهي تشهد نوع من التساهل حيث أن المشرع الجزائري وكما لاحظنا أن معظم العقوبات هي عبارة عن مخالفات ، كما أن الفشل الذي شهده مخطط حماية البيئة في الجزائر ذلك لتعدد الإدارات المركزية التي لم تشهد استقرارا في المجتمع الجزائري حيث شهدت مهمة حماية البيئة مرورها على محطات كثيرة الأمر الذي أخل من توازن استقرارها في هيئة واحدة.

كما أن الفرد إن فر من العقاب فإنه يعيد الكرة مرة أخرى، فالضبط الاجتماعي والجانب الردعي يعتبر من أهم العوامل التي تحد من جرائم البيئة ضد المناطق الغابية ومن السلوكات المنحرفة، وذلك بتشديد العقوبات وفرض سلطة القانون الذي يشرع عقوبة أي ممارس أو مرتكب لسلوك منحرف أو أي اعتداء ضد المناطق الغابية.

الجدول رقم 07 : يبين أثر طابع القوانين في حماية البيئة الغابية

المجموع		لا تحمي البيئة الغابية		تحمي البيئة الغابية		حالة حماية البيئة
ن	ت	ن	ت	ن	ت	
						طابع القانون
30 %	6	05 %	1	25 %	5	طابع صارم
55 %	11	15 %	3	40 %	8	طابع غير صارم
15 %	3	10 %	2	05 %	1	الاكتفاء بإجراءات القانون المدني
100 %	20	30 %	6	70 %	14	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 55 % من المبحوثين يرون أن القوانين التي تحمي البيئة الغابية غير صارمة ، حيث أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون بأن القوانين غير صارمة ، و 15 % منهم يرون بأن القوانين غير صارمة لا تحمي البيئة ، كما أن نسبة 30 % من المبحوثين يرون بأن القوانين صارمة ، حيث أن 25 % منهم يرون بأنها تحمي البيئة الغابية ، و 5 % منهم يرون أنها لا تحمي البيئة الغابية.

هذه النتائج تعبر على أن القوانين غير صارمة بشكل كبير ، حيث أنه هناك بعض التساهل في تطبيق هذه القوانين ، هذا أن الردع يعتبر من الوسائل التي تحمي البيئة الغابية فإن غاب هذا العنصر فإنه يسهل من انتشار هذه الجرائم البيئية. إن التشريعات البيئية في القانون الجزائري موجودة ولكنها ليست ضمن حيز التطبيق كما تأكده معظم الحالات المدروسة.

إن المشرع الجزائري يتماشى في تجريم الأفعال الضارة بالمجتمع مع درجة استهجان المجتمع لهذا الفعل ، حيث أن الاهتمام بالبيئة يعتبر حديث النشأة ، فتكليف عقوبات وتشريعات تخص حماية البيئة يتطلب دراسة المجتمع دراسة تمكنهم من تكليف هذه العقوبات حسب طبيعة المجتمع المدروس ، ذلك أن المجتمعات تختلف من بلد إلى آخر كل حسب درجات ، وحسب درجة الخطورة التي وصل عليها الوضع البيئي.

الجدول رقم 08 : يبين أهم ملامح الجريمة البيئية في نظامنا الغابي

المجموع	ن	ت	التكرار
			أنواع الجريمة الغابية
15	% 17.85	15	حرائق الغابات
7	% 8.33	7	نهب الرمال
16	% 19.04	16	قطع الأشجار
9	% 10.71	9	الرعي الجائر
18	% 21.42	18	رمي النفايات
19	% 22.61	19	التوسع على حساب الأراضي والمناطق الغابية
84	% 100	84	المجموع

• يمثل المجموع العام للجدول العدد الكلي لخيارات الأجوبة المتاحة لكل وحدات العينة والمقدرة ب 20 فردا

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 22.61 % هي أعلى نسبة والمتمثلة في التوسع على حساب الأراضي والمناطق الغابية، تليها نسبة 21.42 % والمتمثلة في رمي النفايات ، ثم تأتي نسبة 19.04 % التي تمثل قطع الأشجار، بعدها حرائق الغابات بنسبة 17.85 % ثم الرعي الجائر الذي يقدر بنسبة 10.71 % ،في الأخير نهب الرمال بنسبة 8.33 % . نلاحظ أن القيم تكاد أن تكون متقاربة ما عدى الرعي الجائر وحرائق الغابات.

تبين لنا من خلال الجدول أن الجريمة البيئية في نظامنا الغابي متعددة دلالة على أن النشاط الإنساني زاد في هذه المنطقة نتيجة النزوح إليها، وجعل من الغابة مقرا له ، هذا ما أثر بالسلب على مكوناتها، والمتمثل في استنزاف ثرواتها من أشجار وتربة وحيوان. تنتشر في الغابات الجزائرية جرائم بيئية متعددة أدت إلى تدهور الغطاء النباتي الغابي من بينها ، التوسع على حساب الأراضي الزراعية ، القطع الجائر للأشجار، ورمي النفايات التي تمثل آفة اجتماعية في المجتمع الجزائري، الذي امتد أثرها في الأحياء والشوارع والمرافق العامة.

جدول رقم 09 : يبين العلاقة بين الوعي بثقافة المواطنة والحفاظ على الرصيد البيئي

المجموع	لا تحافظ على الرصيد		تحافظ على الرصيد		الحفاظ على الرصيد البيئي
	ن	ت	ن	ت	
	ن	ت	ن	ت	الوعي بالمواطنة
	8	% 40	3	% 25	هناك وعي
	7	% 35	3	% 20	لا يوجد وعي
	5	% 25	1	% 20	غياب مؤسسات نشر الوعي
	20	% 100	7	% 65	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون أن بوجود الوعي نستطيع الحفاظ على الرصيد البيئي بنسبة 25 % وأنه إن غاب الوعي بالمواطنة لا نستطيع الحفاظ على الرصيد البيئي بنسبة 15 %، أما نسبة 35 % من المبحوثين يرون أن لا يوجد وعي وهناك محافظة على البيئة بنسبة 20 % ، وغياب الوعي وعدم المحافظة على البيئة بنسبة 15 % ، و 25 % من المبحوثين يرون غياب مؤسسات نشر الوعي وهناك حفظ على الرصيد البيئي بنسبة 20 % ، و غياب مؤسسات نشر الوعي في عدم الحفاظ على الرصيد البيئي بنسبة 05 %.

يتبين لنا من خلال قراءتنا لهذه المعطيات أن ثقافة المواطنة لها دور كبير في الحفاظ على الرصيد البيئي، حيث يصبح في مفهوم الفرد أن كل ما هو موجود أو كائن داخل الوطن ملك له ومسؤول عليه، هذا ما يولد لديه روح المحافظة على الرصيد البيئي، فغياب ثقافة المواطنة تكسب الفرد روح اللامبالاة، وبالتالي يكون -العبث والتخريب في عناصر البيئة الطبيعية، واستنزاف وتبذير لثرواتها وخيراتها- أمر واقع وممكن الحدوث. كما أن لمؤسسات نشر الوعي دور هام في اكتساب الفرد روح المواطنة وذلك عن طريق التحسيس وطرحه أمام أمر الواقع وأن كل ما يمس بيئته الطبيعية يمس سلامته وصحته.

الجدول رقم 10 : يحدد مستويات التدخل اليومي وعلاقتها بالرتبة

المجموع		عون تنفيذ		عون تحكم		إطار سامي		الرتب
ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	مستويات التدخل
35 %	7	10 %	2	10 %	2	15 %	3	عند الحاجة
25 %	5	10 %	2	10 %	2	5 %	1	حسب المهام
40 %	8	5 %	1	20 %	4	15 %	3	حسب الخطورة
100 %	20	25 %	5	40 %	8	35 %	7	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 40 % من المبحوثين يرون أن التدخلات اليومية تتم حسب الخطورة ونسبتها 20 % ويشرف على هذا التدخل أعوان التحكم، و 35 % من المبحوثين يرون بأن التدخلات تتم حسب الخطورة وعند الحاجة بنسبة 15 % والتي يتولى الإشراف عليها الإطار السامي، ونلاحظ أيضا أن 25% من المبحوثين يكون مستوى التدخل عندهم حسب الحاجة و المهام المخولة لهم.

يتبين لنا من تحليلنا لمعطيات هذا الجدول أن التدخل اليومي في مجال حماية الغابات هو ضئيل، الذي يسمح بانتشار هذه الجرائم داخل الغابات وذلك لن البيئة الطبيعية لهذه المنطقة تمتاز بشساعتها و امتدادها، هذا ما يمنع مراقبتها المستمرة وفي كافة أقطارها، ومن خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن المهام المخولة للمصالح المعنية موزعة بشكل متقارب حسب الرتبة ومستوى التدخل.

جدول رقم 11: يبين أشكال التعامل القانوني مع مرتكبي جرائم البيئة

المجموع	ن	ت	التكرار
			الأشكال
9	% 21.95	9	اعتماد النصوص التشريعية
17	% 41.46	17	إخطار السلطات القضائية والإدارية
15	% 36.58	15	تنفيذ العمليات الإجرائية
41	% 100	41	المجموع

• يمثل المجموع العام للجدول العدد الكلي لخيارات الأجوبة المتاحة لكل وحدات العينة والمقدرة ب 20 فردا

عند ملاحظتنا للجدول يتبين لنا أن أعلى نسبة هي 41.46 % والمتمثلة في إخطار السلطات القضائية أو الإدارية للفصل في قضايا مرتكبي جرائم بيئية ، ثم تليها نسبة 36.58 % في تنفيذ العمليات الإجرائية، بعدها نسبة 21.95 % في اعتماد النصوص القانونية المطبقة ضد مرتكبي جرائم بيئية.

هذا يعكس واقع تطبيق القوانين الجزائية في المجتمع الجزائري، حيث أن كل من رجال الدرك الوطني ورجال محافظة الغابات يقومون بالواجب الذي خول لهم والمتمثل في الضبط القضائي، ثم إخطار السلطات القضائية والإدارية عن طريق تحرير محاضر ضد مرتكبي هذه الجرائم، التي ترسل فيما بعد للفصل فيها عن طريق التشريعات و النصوص القانونية. في بعض الأحيان نجد تراخ في تطبيق هذه القوانين رجوعا إلى عملية الضبط التي قد لا تكون عند حدوث جرائم بيئية و بالتالي عدم خضوع مرتكبي هذا الجرم للعدالة.

جدول رقم 12 : يبين أثر سنوات الخبرة في تطبيق الإجراءات الجزائية

المجموع		لا يوجد تراخي		يوجد تراخي		الإجراءات الجزائية سنوات الخبرة
ن	ت	ن	ت	ن	ت	
45 %	9	30 %	6	15 %	3	4-1
15 %	3	05 %	1	10 %	2	9-5
30 %	6	05 %	1	25 %	5	14-10
10 %	2	05 %	1	05 %	1	19-15
100 %	20	45 %	09	55 %	11	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 45 % من المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم من 4-1 سنوات أنه يوجد تراخ بنسبة 15 % وعدم وجود تراخ بنسبة 30 %، ونسبة 30 % من المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم من 14-10 بأنه يوجد تراخي بنسبة 25 % وعدم وجود تراخ بنسبة 5 %، ثم تليها نسبة 15

% من المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم من 5-9 بأنه يوجد تراخي بنسبة 10 % وعدم وجوده بنسبة 5 % .

هذه المعطيات توحى بأن النسبة الغالبة تقول أنه يوجد تراخي في تطبيق الإجراءات الجزائية، وذلك حسب خبرة المبحوثين، حيث أن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة شهدت تطورا، فبعدما كان الاهتمام بها يشهد نوعا من التأخر. ومع مرور الوقت بدأ الاهتمام بقضايا البيئة في التنامي وذلك لشدة التدهور الذي حالة إليه البيئة. فمن المعروف أن انعكاس نشاط الإنسان في البيئة يظهر مع مرور الوقت أي أن النتيجة الإجرامية للجريمة البيئية لا تظهر في نفس الوقت الذي تحدث فيه إلا في بعض الحالات كالحرائق الغابية التي تكون آنية.

يتماشى القانون الجزائري مع درجة استهجان المجتمع للسلوكات التي تمارس ضد البيئة، ففي العشرينية الأخيرة بدأ الفرد يتخوف من مخاطر هذه السلوكات على البيئة، وبالتالي حدوث مخاطر بيئية، فتدخل المشرع الجزائري في تشديد العقوبات التي تمس بالبيئة الطبيعية حسب خطورتها. لذا بدأ التطبيق الصارم للإجراءات الجزائية للحد من انتشار هذه الجرائم.

3.2.5. بناء وتحليل الجداول حسب الفرضية الثالثة :

جدول رقم 13 : يبين العلاقة بين النجاح المدرسي للأفراد ونجاحهم في امتلاك وعي الحفاظ على البيئة

المجموع		لا يوجد وعي		يوجد وعي للمحافظة		المحافظة على البيئة
		ن	ت	ن	ت	
ن	ت	ن	ت	ن	ت	النجاح المدرسي
60 %	12	45 %	9	15 %	3	النجاح المدرسي كائن
40 %	8	10 %	2	30 %	6	لا يوجد نجاح مدرسي
100 %	20	55 %	11	45 %	9	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 60 % من المبحوثين يرون أن النجاح المدرسي كائن لكن الوعي بالمحافظة على البيئة ضعيف قدر بنسبة 15 % وعدم وجوده بنسبة 45 % ، أما نسبة 40 % من المبحوثين يرون لا يوجد للنجاح المدرسي بينما يوجد وعي في الحفاظ على البيئة بنسبة 30 % وعدم وجود وعي بنسبة 10 % .

عند تحليلنا لهذا الجدول نرى أن النجاح المدرسي في المجتمع الجزائري ليس له أثر كبير في نشر الوعي البيئي ، ذلك أن البرامج والمناهج التربوية تكاد أن تخلوا من المواد والدروس التي تحث على تربية بيئية سليمة، حيث أن مادة التربية البيئية لم تدرج في المواد التعليمية في الجزائر إلا في

وقت متأخر وكان ذلك سنة 2002 في سبعة ولايات من الوطن، ولم تكن قيد التطبيق إلا في وقت متأخر، هذا يفسر غياب دور المدرسة في نشر الوعي البيئي في المجتمع الجزائري. لذلك أن النجاح المدرسي لا يمثل مقياسا للوعي البيئي، ذلك أننا نجد فئة متمدرسة على أنها لا تملك وعي أو ثقافة بيئية، ونجد في أحيان أخرى فئة غير متمدرسة لكن لديها رصيد من الوعي والثقافة البيئية، حيث كان أجدادنا في القديم لديهم خبرة وتجربة اكتسبوها من خلال تعاملهم المتواصل في البيئة الطبيعية، فكانت أكياس الفحم لا ترمى وإنما تسترجع، لاستغلالها مرة أخرى لنقل الفحم، الذي يقلل من تراكم النفايات. هذه الثقافة اكتسبوها أبا عن جد، أما في عصرنا الحالي نلاحظ الأكياس مرمية في كل مكان كأنها تشركنا في حياتنا اليومية، حتى في بعض الأحيان تلتسق بقدمك أو جسدك، هذا الوضع راجع إلى غياب ثقافة بيئية في المجتمع الجزائري، فإن افترضنا لو أن كل فرد يرمي بالفضلات في الأماكن المخصصة لها لما تفاقمت هذه الظاهرة.

جدول رقم 14 : يبين الفئات الاجتماعية الأكثر ميلا لارتكاب جرائم بيئية ضد الغابات

المجموع	ن	ت	ارتكاب الجرائم الفئات الاجتماعية
10	8.33 %	10	الفئات كلها
14	11.66 %	14	فئة التجار
13	10.83 %	13	فئة الحرفيين الصناعيين
14	11.66 %	14	فئة الصناعيين
18	15 %	18	فئة النجارين والاحتطاب
16	13.33 %	16	فئة التنزه والسياحة
18	15 %	18	فئة مسيري النفايات
17	14.16 %	17	فئة الرعاة
120	100 %	120	المجموع

• يمثل المجموع العام للجدول العدد الكلي لخيارات الأجوبة المتاحة لكل وحدات العينة والمقدرة ب 20 فردا

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب تكاد أن تكون متقاربة ما بين الفئات حيث أن أكبر نسبة تمثلت في 15 % الخاصة بمسيري النفايات و فئة النجارين والاحتطاب ، ثم نسبة 14.16 % من فئة الرعاة، و 13.33% الخاصة بفئة التنزه والسياحة، ونسبة 11.66% الخاصة بكل من فئتي الصناعيين والتجار.

هذه المعطيات تعطينا نظرة عن الفئة الأكثر ميلا لارتكاب جرائم بيئية غابية ، فنجد كل من فئة مسيري النفايات هم أكثر الفئات التي تؤثر على الغابات، فنأخذ على سبيل المثال عمليات ترميد النفايات في منطقة بهلي الواقعة في الشمال الشرقي لولاية البليدة والتي هي منطقة غابية كانت مدرجة أن تكون منطقة محمية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ، وما نلاحظه اليوم أكوام من

النفائيات تغمر هذه المنطقة، الذي يتبين أثرها في الروائح الكريهة التي تمتد إلى المناطق العمرانية القريبة من هذه المنطقة و تشويه المنظر الجمالي لها.

كما أن فئة الحرفيين والتجار الذين يقومون بالصفقات المربحة على حساب الثروات الغابية، فالغابات الجزائرية تحتوي على أجود الخشب لذا فإن عمليات القطع الجائر للأشجار في استمرار. كون أن التجار والحرفيون لا يستطيعون الاستغناء عن هذه المادة الأولية المتمثلة في الخشب. كما أن النزوح الريفي إلى المناطق الغابية أدى إلى تدهور الغطاء النباتي داخل هذه المناطق نتيجة الرعي الجائر.

إن الترفيه والاستجمام يعتبران وسيلتان للتخفيف من ضغوطات الحياة اليومية، فيلجأ الأفراد إلى الغابة التي تزخر بالمناظر الجميلة والهواء النقي والهدوء، لكن العادات السيئة والخاطئة التي يقوم بها الفرد كعدم تنقية المكان الذي استغله لذلك الغرض وترك النفائيات في الأماكن الغير مخصصة لها ، الإلقاء بالسجائر في المناطق الغابية وغيرها من السلوكات ، تلحق أضرارا وخيمة مع مرور الوقت داخل الغابات.

كما نجد الشركات المصنعة للورق والغراء وغيرها من المواد المستخرجة من النباتات والخشب، تستنزف هذه الموارد بطريقة غير عقلانية حتى تستنفذ كل الثروات المتواجدة في المنطقة الغابية لتنتقل إلى منطقة أخرى وهكذا دواليك.

جدول رقم 15 : يبين العلاقة بين الانتماء إلى فئة اجتماعية في اكتساب قيم مجتمعية ناضجة

المجموع		غير ناضجة		ناضجة		قيم مجتمعية
ن	ت	ن	ت	ن	ت	
60	12	15	3	45	9	الانتماء للفئة هناك انتماء
40	8	30	6	10	2	عدم الانتماء
100	20	45	9	55	11	المجموع

نلاحظ من الجدول أن 60 % من المبحوثين يرون بأن الانتماء إلى فئة اجتماعية يكسبهم قيم ناضجة بنسبة 45% ويكسبهم قيم غير ناضجة بنسبة 15 % ، أما نسبة 40 % من المبحوثين ترى أن الانتماء للفئة الاجتماعية يكسب الفرد قيم غير ناضجة بنسبة 30 % وقيم ناضجة بنسبة 10 %.

الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة يمكن أن يكون له أثر كبير في كسب الفرد قيم مجتمعية ناضجة أو غير ناضجة، ذلك أن الفئة المجتمعية لها دور كبير في حمل الفرد لقيمتها واتجاهاتها وأفكارها ومعتقداتها، يكمن ذلك في أن المجتمع الجزائري يحتوي على فئات مجتمعية كثيرة، كل

واحدة منها لها مميزات خاصة بها، تميزها عن الفئة الأخرى، فنجد الفئة البسيطة المثقفة والواعية ، كما نجد الفئة الغنية والجاهلة، أو العكس، فالانتماء إلى فئة معينة يجعل من الفرد عضوا فيها يكتسب قيمها ومعتقداتها واتجاهاتها، فإن كانت هذه الفئة لها رصيد ثقافي في المحافظة على البيئة فإن الفرد يكتسب هذه الثقافة منهم، وإن كانت هذه الفئة تمتلك ثقافة التخريب والاستنزاف فإن الفرد يكتسب كذلك هذه الثقافة منهم، وفي بعض الأحيان نجد الفرد يخرج من هذه الدائرة، نظرا لوجود عوامل أخرى تؤثر فيه، كجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام والاتصال (السمعية البصرية والمكتوبة).

جدول رقم 16: يبين كيفية الربط بين الانتماء للفئة الاجتماعية ونزعة المحافظة على البيئة

نزعة المحافظة		نزعة مدنية		نزعة بيئية		نزعة عمرانية		المجموع	
انتفاء للفئة	انتفاء بيئي	انتفاء ثقافي	انتفاء اجتماعي	المجموع	ت	ن	ت	ن	ت
3	15%	5	25%	5	25%	13	65%	7	30%
1	5%	0	0%	1	5%	2	10%	7	30%
3	15%	2	10%	0	0%	5	25%	7	30%
7	30%	7	35%	6	30%	20	100%	7	30%

نلاحظ من الجدول أن 65% من المبحوثين يرون أن الانتماء البيئي هو

يبين لنا هذا الجدول مدى القوة الارتباطية بين مختلف المتغيرات التي نبني عليها الجدول، ذلك أننا نقف أماما ظاهرة الانتماء للفضاءات التفاعلية داخل مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسات البيئية والثقافية والاجتماعية، وفيما إذا كان هذا الانتماء يعبر عن قوة تفاعلية في العلاقات أو يعبر عن وجود ظروف اضطرارية تجعل العناصر الفاعلة في هذا الميدان تتواجد في إطار من العلاقات التفاعلية وهي لا تمتلك أية قوة على التفاعل مع إطارها المهني والوظيفي، وهذا بطبيعة الحال يكشف لنا عن وجود أو عدم وجود نزعة يسعى إليها هؤلاء الفاعلون من أجل تكريس أو تبني نزعة حراكية ، ومن بين هذه النزعات المدنية والبيئية والعمرانية، وهي التي تطرق إليها بورديو في نظريته التي اعتمدها كمقاربة تحليلية لأهم المكونات الفاعلة في الاتجاهان الفكرية والإنسانية لأهم الفاعلين في الحياة الاجتماعية المعاصرة، بالعودة إلى الفئة الأولى تتبين لنا المعالم الإنتمائية وعلاقتها بالنزعة الحراكية، ولهذا نجد هناك توافقا كبيرا وواضحا، حيث أن أصحابا الإنتماء البيئي في عملهم المؤسسي، لديهم نزعة عمرانية ونزعة بيئية يعتمدونها في تكريس طرق وأساليب العمل في المجال الذي تفرض عليهم الإجراءات تبني أو اعتماد نزعة ما، وهو في نظرنا سليم وهذا ما بينته لنا الجداول التي شرحنا فيها علاقة الدرجة المهنية والوطنية بتقييم الأداء العملي في المجال البيئي، ولأن هناك ارتباط قوي بين الإنتماء البيئي والنزعتان البيئية والعمرانية، فإن النزعة المدنية لم يكن لها تأثير قوي في حضور هذين النزعتين، والنزعة المدنية في هذا الإطار تعبر كما شرح ذلك بيير

بورديو عن وجود اتجاهات مهنية تتقيد فقط بالشروط الإدارية دون الأخذ بعين الاعتبار المقدرات التقنية والعملية وبدرجة أقل الإنسانية - التقنية.

أما عند الانتقال إلى الفئة الثانية وهي فئة الانتماء الثقافي، فقد تبين لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أن ميل الانتماء هنا اتجه نحو التركيز على البعدين المدني والعمرائي، وعند الوقوف على خلفيات هذه العلاقة فإن الشيء الذي يجلب انتباهنا هو أن الانتماء الثقافي لا يفرض اتجاهات تقنية أو ملكات معرفية تتطلب من الفرد حضورا ومشاركة فاعلة، بقدر ما تجعله فقط يكتفي بالدور المهني بدون الحاجة إلى الارتكاز على براديجم تنظيمي، ولهذا وقع الارتباط القوي بين الانتماء الثقافي والنزعتان المدنية والعمرائية.

في حين نجد في الفئة الثالثة ميل الانتماء الاجتماعي، والذي ارتبط بقوة بالنزعة المدنية وهو ارتباط سليم وصحيح، ذلك أن الانتماء الاجتماعي ليس انتماءً خصوصياً ولا تقنياً ولا يدخل حتى في تقسيم العمل على حد تعبير بيير بورديو، لذا فمن الطبيعي أن نرى الاقتران بين الانتماء والنزعة المدنية، وهو ما يتضمنه البعد المعرفي والتحليلي الذي صاغه بيير بورديو وخاصة العمق التحليلي الذي أورده في كتابه " بؤس العالم " *La misère du monde*

جدول رقم 17 : يبين ما إذا كانت الثقافة البيئية تشكل ميراثا للفئة الاجتماعية

المجموع	ن	ت	التكرارات وضعية الثقافة
7	35 %	7	تشكل ميراثا للفئة
13	65 %	13	لا تشكل ميراثا للفئة
20	100 %	20	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة 65 % من المبحوثين يرون أن الثقافة البيئية لا تكل ميراثا للفئة الاجتماعية، بينما نسبة 35 % من المبحوثين يرون أن الثقافة البيئية تشكل ميراثا للفئة الاجتماعية. هذا ما يدل على أن الثقافة البيئية لم تحتل مكانة في الرصيد الثقافي للفئة الاجتماعية، ذلك أن مستوى الثقافة البيئية في المجتمع الجزائري متدني، ويتجلى ذلك في الوضع البيئي المتدهور الذي نعيشه اليوم، فالأحياء لا تخلوا من النفايات المنتشرة في كل مكان، وفي الحديث عن الغابات والمحميات فقصدا حظيرة الشرعية التي توحى لنا بأنها منطقة محمية نظيفة، فالواقع يعكس عكس ذلك فنشاهد الأشجار المقتلعة من جذورها، النفايات المنتشرة في كل مكان، من عجالات مطاطية، وأكياس البلاستيك والقوارير الفارغة الزجاجية والبلاستيكية منها، وغيرها من النفايات التي لا تتحلل في الطبيعة.

هذا لا يعني أنه لا يوجد فئة اجتماعية تحافظ على البيئة وسلامتها وامتلاكها لثقافة بيئية ، لكنها ضئيلة ومحدودة، فالفئة الأولى أثره على مردودية هذه الفئة، حيث أن عملية الحفاظ على البيئة يجب أن تكون مستمرة حتى نضمن سلامة البيئة من كل خطر محقق بها.

3.5. استنتاجات الفرضيات

1.3.5. استنتاجات الفرضية الأولى:

من خلال الوقوف على مختلف النتائج التي توصلنا إليها في جداول الفرضية الأولى يتبين لنا من جهة قوة الحضور للأبعاد التي تضمنتها مقاربتنا الدراسة من حيث العناصر والمقومات والعلاقات الإنسانية التي تتضمنها الظاهرة المدروسة ، فالمعطيات الإحصائية تساعدنا على الوقوف على المقاصد السوسولوجية الممكن استخراجها كقوة تحليلية ، فالعينة المبحوثة وما أجابت به أعطت لنا نظرة أوضح في معاينة المتغيرات التي تضمنتها الفرضية الأولى، التي تركز بوضوح أن غياب الثقافة البيئية لدى بعض الأفراد له علاقة بارتكاب جرائم الاعتداء على الغابات، فجميع المتغيرات والمؤشرات التي جربناها في الجداول الخمسة التي تضمنتها هذه الفرضية ، فقد تبين لنا قوة العلاقة الارتباطية بين الدرجة المهنية للمبشرين وتأكيدهم أن الضرر البيئي ناجم أساسا من غياب ثقافة بيئية لدى الأفراد وعلى نفس المنوال سارت نفس العلاقة الارتباطية بين متغير الهرم السني والميل نحو ارتكاب الجرائم البيئية، فالهرم السني للمبشرين له علاقة بالخبرة المهنية وبالجمع بين الخبرة المهنية والهرم السني للمبشرين يتبين لنا مدى قوة الميل لدى الأفراد لارتكاب جرائم بيئية نتيجة غياب ثقافة بيئية قاعدية كان يمكن في حال توفرها أن تساعد على توجيههم وجهة تربية سليمة في الاتجاه الذي يجعلهم مواطنين صالحين وقائمين بأدوارهم الإنسانية، كما نجد كذلك أن هناك علاقة تأثيرية تبادلية بين قدرة المبشرين على تحديد نظرة تخصصية لعالم الاعتداء على البيئة، فالمبشرين أكدوا أن هناك ارتباط قوي بين غياب الثقافة البيئية لدى الأفراد وقيامهم بالاعتداء على مقومات الثقافة البيئية، فهم لم يكتفوا بكونهم لا علاقة لهم بالثقافة البيئية، بل صاروا يشكلون تهديدا لها من كل الجوانب، وهذا ما يمكن اعتباره تثمين قوي للمتغيرات التي التزمناها في هذه الدراسة، والتي تعيدنا مرة أخرى إلى إبراز أهمية اعتماد مطارحة نظرية الضبط الاجتماعي، حيث أن غياب وسائل وأدوات وقوانين الضبط الاجتماعي دفع بهؤلاء الأفراد إلى الاعتداء على المقومات الأساسية للثقافة البيئية،

كما أن المبشرين بدوا لنا وكأنهم يملكون رؤية تحليلية قوية لقوة العلاقة بين غياب الثقافة البيئية والعمل على تشويه الوجه الطبيعي للبيئة، فالمبشرين بحكم خبرتهم الميدانية وعملهم المباشر مع معطيات مقومات الثقافة البيئية يؤكدون مرة أخرى بحكم الخبرة المكتسبة في هذا القطاع علميا

ومعرفيا وبيئيا أن هناك علاقة واضحة وقوية بين غياب الثقافة البيئية لدى الأفراد، وميلهم لإضعاف المقومات الإنسانية والبيئية التي تحافظ على التوازن البيئي في المجتمع، وهو ما يؤكدون عليه مرة أخرى في الجدول الخامس من حيث إشارتهم إلى أن هناك ضعف أو غياب مؤسسات التنشئة الثقافية في المجتمع وهو ما انعكس بطريقة خطيرة وسلبية على مقومات الثقافة البيئية وجعلت الكثير من الأفراد يشكلون قوة تدميرية كبيرة تهلك المقومات البيئية وتجعلها فاقدة لكل ظروف الحماية والرعاية والدعم من قبل هذه المؤسسات فالمشكل ليس غياب أو ضعف هذه المؤسسات وإنما في تحولها إلى مؤسسات لا تعطي التقدير والاعتبار للعمل البيئي الترقوي.

2.3.5. استنتاجات الفرضية الثانية:

فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تناولت العلاقة بين نقص الرقابة من طرف شرطة الغابة وتفشي جرائم البيئة الغابية فإننا وقفنا على معطيات سوسيوولوجية هامة تؤكد على مدى ما يتعرض له قطاع البيئة من اعتداءات وتخريب وتحطيم للإمكانات والمقدرات القائمة، حيث توضح لنا من خلال الجدول الأول أن المبحوثين كشفوا على أنهم لاحظوا أن غياب دور المؤسسات الرسمية على مستوى الأداء وتنسيق العلاقة بين مختلف الهيئات التي تدخل في عملها كل المصالح والإدارات، فإن ما يمكن أن نخرج به نحن من جهتنا بهذا الخصوص يؤكد أن بنية الثقافة البيئية قد تأثرت تأثرا كبيرا بهذا الغياب، ذلك أن انعدام وجود سياسة تنسق بين هذه الأطراف وتخلق أجواء للتفاعل والتواصل كلما انعكس ذلك بثقله على بنية الثقافة البيئية.

يمتد هذا الموقف إلى الجدول الثاني الذي وجدنا فيه المبحوثين يركزون على طابع القوانين التي يجب اعتمادها لمعالجة هذا التدهور في الفضاءات البيئية، ولذلك فإننا لاحظنا أن المبحوثين لا يرون أن الصرامة هي التي يمكن أن تفضل الطابع الأمثل لحماية البيئة الغابية، بل بالعكس فهم يرون أن حماية هذه البيئة لا تحتاج بالضرورة إلى قوانين صارمة بل يحتاج إلى إعادة تثمين دور المؤسسات الراحية لمسائل الثقافة البيئية، وهو يعبر عن حالة من حالات الوعي لدى المبحوثين التي تدفع بهم خبرتهم الميدانية للتأكيد على أن الإجراءات القانونية لا تمثل الحل النهائي والأوحد.

أما الجدول الرابع فإننا نكتشف علاقات دلالية قوية إذ نقف من خلاله على معطيات توضح لنا إمكانات متنوعة وعديدة بما له علاقة بملامح الجريمة البيئية وتأثيرها في النظام الغابي، حيث تبين لنا بوضوح أن انعدام الثقافة البيئية عند المواطنين وضعف المؤسسات في القيام بأدوارها المخولة بها لحماية البيئة وتوعية المواطنين بضرورة أخذ أوضاع البيئة بعين الاعتبار وبأن يكونوا هم القاعدة الأساسية التي تنعكس من خلالها قيم المواطنة وتبرز مدى تحملهم المسؤولية في تثمين دور البيئة باعتبارها جزءا هاما من الحياة الاجتماعية المعاصرة.

من جهتها تلعب ثقافة المواطنة دورا كبيرا في إبراز العلاقات الترابطية الأخرى بين مختلف المتغيرات، ولذلك نجد اشتراكا بين الجدولين الرابع والخامس فيما يتعلق باستخراج مجموعة من المعطيات التحليلية فالمواطنة تحتاج إلى ثقافة وإلى وعي يعملان باتفاق وتناسق لتنشأ بهما روح ثقافية تدفع بالمواطنين إلى الحفاظ على الرصيد القائم من الثقافة البيئية، لذلك فهم يرون أن مستويات التدخل اليومي لهم في مجال متابعة الوضعية البيئية التي تقع تحت تصرفهم تثبت أن عدد الخرجات له علاقة مباشرة بمدى ما يملك المواطنون من ثقافة ومن وعي تجاه الثقافة البيئية وتجاه ما هو قائم من رصيد بيئي يسعون لجعله على الأقل الرصيد الممكن على الأقل لتكون مختلف الفئات الاجتماعي تنظر له نظرات تثمين وتقدير ومن ثم الرعاية والحماية لهذا الرصيد البيئي المشترك.

كذلك نجد أنفسنا أمام نفس الوضعية من خلال الوقوف على الجدولين السادس والسابع واللذان يبرزان لنا بصورة مشتركة ومتلاقية مختلف أشكال التعامل القانوني التي يلتزم بها أعوان شرطة الغابة من أجل التدخل لفرض القانون واحترام القانون لوضع حد للخروقات والاعتداءات التي تمس عالم البيئة وعالم الغابة ودور الإنسان فيها، وأظهروا لنا أن سنوات الخبرة التي يتمتعون بها تسمح لهم من تطبيق الإجراءات الجزائية التي يفرضها القانون، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن تغيير الوضع والسير بالأحوال نحو الأحسن يقتضي الانتقال بالتفكير التطبيقي للقانون من طور تكليف المؤسسة وتركها تعمل لوحدها إلى طور إكساب المواطن ثقافة المواطنة والتي تلزمه إحاطة بالمسؤوليات القانونية وخارج دائرة القانون، ويفهم بأن حماية البيئة هو دور حياتي يجب عليه أن يقوم به.

3.3.5. استنتاجات الفرضية الثالثة:

يتبين لنا من خلال جداول الفرضية الثالثة أن المبحوثين تعمقوا أكثر في عرض المعطيات الميدانية المتعلقة بعالم البيئة ومختلف المشاكل التي يواجهونها فيها، وأنهم وفروا لنا الشروط العلمية الميدانية الممكنة لاختبار متغيرات الفرضية والإقدام على وضعها موضع المحك رغبة في الوصول أخيرا إلى تحديد العلاقات الترابطية الممكنة التي تساعدنا على افتكاك أهم العناصر المؤثرة في هذه العلاقات، وعليه فإن المبحوثين يؤكدون لنا في إجاباتهم أن النجاح المدرسي هو عامل مهم من عوامل إكساب المواطنين الثقافة البيئية المتوازنة ، ولكن ما كشفناه في هذه الدراسة من قبل وخاصة في جزئها النظري أن هناك نقصا كبيرا من حيث البرامج البيئية على الصعيدين الإعلامي والتعليمي، فمؤسسة التعليم والإعلام وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى جعل النجاح المدرسي نجاحا غير مقرون بوجود وعي بمدى أهمية الحفاظ على البيئة ، وهذا النقص والانعدام يبدو لاحقا من خلال الجدول الموالي وهو الجدول رقم 14 أن هناك ارتباط قوي بين وجود اعتداءات وتخريبات للغطاء

البيئي المتنوع وتوزعها على مجموعة من الفئات الاجتماعية ويدل تنوعها ووجود كثير من العلامات والمعالم على أن هناك فشل في نشر الثقافة البيئية انطلاقاً من امتداد هذه السلوكات السلبية، وعليه يمكن ان نشير هنا إلى أن وجود هذا التنوع الكبير في الفئات الاجتماعية التي تعتدي على البيئة وخاصة في قطاعها الغابي يدل مرة أخرى أن النجاح المدرسي لا يعتد به إذ نرى أن الكثير من الفئات المشار إليها يكون أغلبها قد حقق نجاحاً مدرسياً ولكنه بالمقابل لم يساهم في تحقيق نجاحاً في الحياة الاجتماعية التي تعتبر الثقافة البيئية إحدى مداخلها الأساسية،

كما أننا نجد من خلال الجدول رقم 15 والذي تناولنا فيه العلاقة بين الانتماء إلى فئة اجتماعية واكتساب قيم مجتمعية ناضجة أن هناك أشياء مهمة وقفنا عليها خاصة بعد أن قمنا بتثمين الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية في تحديد طابع الانتماء وعلاقته بالزعة التي يتبناها المواطنون، وخاصة من خلال المسؤوليات الموكلة بهم، ومن هنا أن عامل الانتماء إلى الفئة لا يعني في نهاية المطاف وجود نزعة فكرية أساسية يمكن للفرد أن يتمسك بها، وقد تبين لنا أن حتى تقسيم العمل الذي يتحدث عنه **بيير بورديو** لا يوصل الأفراد في نهاية المطاف إلى الربط بين انتماءه وتبنيه لنزعة فكرية باستثناء الحالة التي رأينا فيها بوضوح أن الإلتزام نحو التفاعل في العلاقات الاجتماعية المتبينة فعل الحماية البيئية هي التي ترتبط غالباً بنزعة المحافظة على البيئة والتنظيم والبيئي وكذلك نزعة التنظيم العمراني للبيئة، وهو ما تبينه الإحصائيات بوضوح كبير.

وبناءً على معطيات الجدول رقم 15 تقوم لاحقاً وبارتباطه بمعطيات الجدول رقم 16 الذي تتركز فيه المعطيات بين الربط بين الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة وظهور نزعة المحافظة على البيئة، تبين لنا ان دور المؤسسة هنا له دور كبير في تحديد الاتجاهات الفكرية والنفسية في هذا المجال، فالفئة الاجتماعية هي نسيج اجتماعي يقوم على الارتباط بين مجموعة من المعطيات والتواصلات بين الأفراد والجماعات، وهو ما يكسبهم الشعور بروح الجماعة، هذا الشعور يتشكل تدريجياً ويبرز من خلال بروز ميولات لتبني نزعة المحافظة على البيئة، ذلك أن كل فئة اجتماعية لها مشروعها وثقافتها وأهدافها وتسعى لتكون متميزة عن غيرها وان تكون مرجعية أكثر لتعطي لنفسها صورة يمكن أن يقتدى بها من أطراف أخرى، ولهذا فكلما امتلكت الفئة ثقافة عن البيئة كلما جعلت من أفرادها يتجهون نحو تبنيها والسير على منوالها، فنتحول هذه الثقافة إلى ثقافة اجتماعي قاعدية للمجتمع وبصفة رسمية، وهو ما يتجسد لنا أخيراً في الجدول رقم 17 حيث هناك علاقة قوية وقفنا عليها من خلال إجابات المبحوثين حول طبيعة العلاقة البيئية بين امتلاك ثقافة بيئية من قبل الأفراد والجماعات وتحويلها إلى قوة فكرية واجتماعية لامتلاك ميراث للفئة الاجتماعية، فكما نعلم وخاصة من خلال المقاربة البوردوية وخاصة عندما يتحدث عن التمثلات الاجتماعية

les représentations sociales فهو يشير إلى الفئات الاجتماعية التي تسعى جميعا من أجل أن تكسب أولا قوة ثقافية في شكل ميراث من المواقف والتمثلات، ثم تسعى لتنتقل لاحقا من أجل أن تكتسب القوة والقدرة التي تسمح لها من ان تتحول إلى قوة اجتماعية للمجتمع، وحينئذ يصير في إمكانها ان تقدم نفسها كفضاء ثقافي وطني يمكن ان يجمع داخله مكونات تمتد إلى باقي سلوكيات وتمثلات الفئات الاجتماعية الاخرى، وعليه نرى في دراساتنا هذه اهمية نشر الوعي الثقافي البيئي في الفئات الاجتماعية التي تنشط وتستمر في القطاع البيئي لتكون بنفسها القاعدة التي يمكن من خلال ها تكريس الحراك الثقافي الساعي لإكساب المواطنين الوة عي ابللبينة وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والإعلامية.

الاستنتاج العام :

في نهاية هذا العرض الدراسي يمكن أن نخلص إلى تقديم التقدير النهائي لمستوى معطيات الدراسة التي وقعت بين أيدينا وعالجناها معالجة سوسولوجية وافية ووقفنا عليها من خلال توظيف مباشر لمقاربتين اثنتين، هما من الأهمية يمكننا أن نقوم عليها ونعتمد على مكوناتها للوصول في نهاية المطاف لمعايير مستوى المطارحة العلمية التي تأخذ بعين الاعتبار مضامين المتغيرات الواردة في الفرضيات التي كانت القاعدة التحليلية التي انطلقنا منها لتفكيك طابع السلوكيات والأفعال الإجرامية التي تلحق يوميا بقطاع البيئة وخاصة في جزئها الغابي، فنحن ومع تقديرنا وتشجيعنا للدور الكبير الذي تقوم به محافظة الغابات على مستوى ولاية البليدة ومع الجهودات المضنية التي تضطلع بها من أجل حماية البيئة من جهة ونشر الوعي من ناحية أخرى، فإننا نؤكد مرة أخرى أن هناك من المعطيات ما يدفعنا إلى التأكيد إلى أن ما وقفنا عليه يجعلنا نؤكد صحة المضمون في المتغيرات الواردة في الفرضية القائلة أن غياب الثقافة البيئية له دور في تفشي ظاهرة جرائم البيئة في المناطق الغابية.

الفرضية الثانية القائلة بأن نقص الرقابة من طرف شرطة الغابة له دور في انتشار جرائم البيئة في المناطق الغابية والفرضية الثالثة القائلة بأن الفئة الاجتماعية المحتكة بفضاء الغابة لها دور في حدوث جرائم البيئة في المناطق الغابية، حيث ومن خلال الجداول التي تضمنتها الفرضيات الثلاث، وقفنا على مجموعة من المعالم والملاحم التي تجعلنا نؤكد أن المشكل ليس في وجود أو عدم وجود المؤسسة بل في مستوى قدرتنا على تتمين الجانب الثقافي فالجانب الثقافي موجود ونحتاج بالفعل إلى تهمينه وإعطائه الاعتبار الذي يجعله يمتلك قوة التصور وقدرة النفاذ والتنفيذ، والارتقاء بالأداء إلى مستوى الثقافة التي تجعل من قضية الوعي قضية جماعة وليس قضية فرد، وعندئذ يتحول فعل الحماية البيئية من فعل الفرد إلى فعل الجماعة، وعند هذا المستوى سنتحدث عن وجود فهم شخصاني لفعل الحماية البيئية، ومن هنا فأي تدخل هو تدخل لتتمين قيمة الوعي وفاعليته، وهذا هو الإشكال الأساسي الذي طرحناه وعالجناه في هذه الدراسة من البداية إلى النهاية وخاصة من خلال الجداول التي تضمنت معطيات كثيرة جعلتنا نتفهم في نهاية طبيعة الصعوبات والعراقيل التي تتلقاها مديرية المحافظة على الغابات في تكريس الطابع الثقافي وليس القانوني، ولهذا رأينا كيف أن إشارات محافظة الغابات مالوا إلى القول إلى أن الأساس ليس وضع رزمة قوانين وتفعيلها بقدر ما رأت أن المهم هو العمل على تكريس ثقافة المواطنة التي تتضمن هذا الوعي بالثقافة البيئية والذي يجعل الجميع في نهاية المطاف يشعر بعلاقته التفاعلية بالبيئة وان دورهم بالأساس هو دور تكريس ثقافة المجتمع والفرد ما هو في نهاية المطاف إلا وسيلة وأداة لتكريس وإنجاح هذه الثقافة.

خاتمة

إن القيام بدراسة سوسولوجية لموضوع الجرائم البيئية ينطوي على أهمية مشتركة بين الجانب المعرفي الذي يدرس فهم الناس للبيئة ومكوناتها والجانب التقني الذي يركز على مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بحماية البيئة من كل أنواع الاعتداءات الإجرامية، ثم أخيرا الجانب القانوني والتشريعي والذي يتكفل بوضع ما يجب تنفيذه من إجراءات ردعية، تتولى القيام بها مختلف الأجهزة التنفيذية، ثم تنعكس هذه الجوانب دفعة واحدة على الجانب المنهجي الذي يؤدي توظيفه الحسن والسليم إلى تمكين الباحثين من الإحاطة بما يجب أن يرتبط من شروط الضرورة وشروط الإمكانيات المادية.

وحسبنا في هذه الدراسة أننا قمنا مجتهدين لنجمع كل هذه المعطيات ونستثمرها في البحث عن الخلفيات والدواعي التي تجعل الجرائم البيئية ترتفع من سنة إلى أخرى، إن هذه المعطيات جعلتنا نكتشف في آخر الأمر أن هناك مستويات من المسؤولية مترابطة ومتلاحقة، أدت إلى حصول هذا التهاون الكبير بالبيئة. ويمكننا أن نحدد هذه المستويات فيما يلي:

مستوى المؤسسة الرسمية : حيث لاحظنا من خلال الدراسة غيابا شبه كلي للمؤسسات الرسمية التي يكفلها القانون ، حق التدخل لحماية البيئة من مختلف الاعتداءات الإجرامية وفرض الأمر الواقع على الجميع وإلزامهم بحماية البيئة والدفاع عنها.

مستوى المؤسسة الإعلامية حيث لا نجد لموضوع البيئة موقعا استراتيجيا في الخطاب الإعلامي ونكاد لا نعثر لها على أي موقع في كثير من وسائل الإعلام، وفي هذا المستوى نلاحظ أيضا عدم وجود مشروع إعلامي بيئي يمكن أن يتدخل ليرفع من مستوى الوعي لدى جميع الفئات الاجتماعية، وقد أشرنا في هذه الدراسة إلى نماذج النشاطات الإعلامية البيئية التي تم إلغاؤها وكان على رأس البرامج الإعلامية الملغاة، ذلك البرنامج الذي كانت تشرف عليه وزارة الموارد المائية والذي كان تحت شعار "الجزائري يتقدم والصحراء تتراجع".

مستوى المؤسسات التربوية التعليمية: ففي هذا الصدد نسجل وجود فراغات كبيرة فيما يتعلق بالبرامج التربوية التعليمية التي تحت الأطفال على الاهتمام بالبيئة، والأمر ازداد سوءا بعد تراجع فضاء البرامج التفاعلية التي كان بإمكانها أن تساعد التلاميذ على الفهم الجيد للبيئة.

مستوى الفضاء الأخلاقي الذي يجمع بين الأسرة و الفضاءات الدينية: ففي السابق كان الجانب الأخلاقي يقوم بدور مؤثر في القيم الأسرية التربوية التي كانت تستقى من التعاليم الإسلامية في دور

العبادة لهذا فمع تراجع دور العبادة عن مهامها الإسلامية الرفيعة منذ تسعينيات القرن الماضي فقدت الأسر الجزائرية الطابع الأخلاقي الذي كان متشعبا بالقيم الدينية وشيئا فشيئا لم تعد للأسرة ودور العبادة أي توجيهات تقوم بها لإرشاد أبنائها لاحترام البيئة وحمايتها لهذا نجد الأسر هي أكثر الأطراف تلويثا وعبثا في الفضاءات المخصصة للتنزه العائلي.

إن تفعيل الاهتمام بالبيئة والسعي للمحافظة عليها يتطلب تضافر جملة من العوامل ويتجلى وذلك في :

فتح تخصص علم اجتماع البيئة ، وقد سبق للإدارة قسم علم الاجتماع أن ثمنت هذا الاقتراح ودعت إلى تكريسه عندما نظمت وأشرقت على ملتقى البيئة والنظام الاجتماعي سنة 1999 والتي جرت أطواره آن ذك في الجناح رقم 4 ،خلق منابر في الإعلام و التلفزيون من شئنها توعية وتحسيس الفرد بأهمية الحفاظ على البيئة، تنظيم معارض واسعة تفتح أعين الناس على واقع البيئة وكيفية الحفاظ عليها، تنظيم زيارات ورحلات إلى المحميات للمدارس لتعليم الطفل أهمية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها، رفع لافتات تدعو لحماية البيئة والدفاع عنها في ملاعب كرة القدم، نقترح على إدارة البريد إرسال الصور الإرشادية لحماية البيئة في اظرفة التخليص " lettre de paiement" ، فتح مكاتب الإرشاد البيئي على مستوى الشوارع الكبرى للمدن، تخصيص مادة التربية البيئية في نظامنا التربوي، الحرص على ترقية دور جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في المجال البيئي وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية التي تتيح لها دور أكبر وأوسع في جعل الاهتمام بالبيئة جزءا من سلوكاتنا المعاصرة.

قائمة المراجع

1. بو عبد الله لحسن، ناني نبيلة: واقع التربية البيئية في برامجنا التعليمية، منشورات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2009
2. بشير خلاف : الثقافة البيئية البعد الغالب ،رابطة الفكر والإبداع لولاية الوادي،الجزائر ، 2008
3. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، جمعة الإسكندرية ، 1995
4. د.أحمد محمد موسى: الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007
5. جيرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور قاضي، المؤسسة الجامعية للنشر ، بيروت، ط1، 1998
6. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت ، 1994
7. علي عبد الله مبارك: الإجراءات الأمنية للحد من حرائق الغابات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2004
8. عبد العزيز عبد الله أحمد الشايع: الإعلام ودوره في تحقيق الأمن البيئي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2003
9. نصر الدين هنوني: الوسائل القانونية والمؤسسية لحماية الغابات في الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر ، 2001.
10. خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط1 ، 1984 .
11. محمد الجوهري : السلوك الاجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 .

12. جمال معتوق: محاضرة السنة الأولى ماجستير ، نظريات الجريمة والانحراف، السنة الدراسية

2010-2009

13. د. محمد السيد جميل: قضايا البيئة من خلال القرآن والسنة ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية

والعلوم والثقافة ، سنة 1999 .

14. د. محمد عيد الصاحب: النهج الإسلامي في حماية البيئة من خلال الآيات القرآنية والأحاديث

النبوية ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة قطر ، العدد (18) ، سنة 2000 .

15. د. يوسف القرضاوي: رعاية البيئة في شريعة الإسلام، دار الشروق، الطبعة الأولى ، القاهرة ،

2001

16. د. عبد الملك مرتاض: الأمثال الشعبية الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، جامعة وهران ،

2007.

17. فرج غنام جبر الحمداه: أثر المناخ والسطح على النبات الطبيعي في منطقة الخليل، رسالة

ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2003 .

18. د. علي بولنوار: الشعر الشعبي الجزائري (منطقة بوسعادة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2010 .

19. د. جان ماري بيلت : عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة ، ، ترجمة: السيد محمد عثمان ، سلسلة

عالم المعرفة ، الكويت ، 1994

20. د. إيان ج. سيمونز : البيئة والإنسان عبر العصور، ترجمة السيد محمد عثمان، سلسلة عالم المعرفة

، الكويت ، 1997

21. الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989.

22. مقداد إسعاد : أطلس الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 2006.

23. د.سالم اللوزي: دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006.
24. دليل الاستثمار في الجزائر ، ترجمه من الفرنسية إلى العربية : مكتبة صباح لخدمة المستثمرين، الجزائر ، 2006
25. د.عبد الوهاب عبد الجواد: التكافل الاجتماعي البيئي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 .
26. أنتوني غدنز: علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، الطبعة الرابعة، 2005،
27. د. عبد المقصود ، زين الدين : البيئة والإنسان (دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1997م .
28. د.يوسف الفضل: الإنسان والبيئة بين الحضارة الغربية والإسلام، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان، 2004.
29. دفاتر مخبر التغير الاجتماعي: مجلة مخبر التغير الاجتماعي العدد 1، ملحقة جامعة الجزائر بوزريعة ، 2007.
30. د. علي بن عبد الله الشهري: حرائق الغابات الأسباب وطرق المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2010 .
31. د.محمد كامل عارف: مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989 .
32. د . أحمد صقر عاشور : الإدارة العامة ، مدخل بيئي مقارنة. دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1979 .

33. أحمد عبد الوهاب عبد الجواد: **التكافل الاجتماعي البيئي**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
34. باتر محمد علي وردم: **العولمة و المستقبل الأرض**، الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان،2003.
35. وزارة تهيئة الإقليم ،المخطط الوطني للإعمال من اجل التنمية المستدامة،2001 .
36. د.عصام الحناوي: **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، البيئة والتنمية، بيروت، 2004.
37. هدى محمد حسين بابطين: **مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية لدى طالبات كلية التربية للأقسام العلمية بمدينة مكة المكرمة وجدة**، مذكرة ماجستير،جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 2002
38. د.عبد الرحمن محمد عيسوى: **علم النفس البيئي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر ، 1997.
39. نجيب صعب : **البيئة في وسائل الإعلام العربية** ، الملتقى الإعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، القاهرة،2006 .
40. ابتسام سعيد الملكاوي: **جريمة تلويث البيئة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،2009
41. بساق محمد المدني: **الجزاء الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد 16 العدد 31 ، 2001 .
42. الدناصوري، عز الدين والسواري عبد الحميد: **المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية**،القاهرة، 1998.
43. - عادل الشيخ حسين: **البيئة مشكلات وحلول**، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن الطبعة الأولى ، 1997.
44. د.أحمد حسن شحاتة : **البيئة والمشكلة السكانية**،مكتبة الدار العربية للكتاب،جامعة الأزهر،2001.

45. د. قدح جرجس: الإدارة المستدامة للغابات والأراضي الزراعية، محاضرة للدورة التدريبية القومية حول تطبيق التقانات الحديثة في تنمية الثروة الغابية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1998.

46. محمد هناد : الدليل البيداغوجي للتربية المتصلة بمكافحة التصحر، جمعية التفكير، التبادل، والنشاط لفائدة البيئة والتنمية، الجزائر، 2004 .

47. نبيل أحمد عبد الهادي : منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2006 .

48. محمد عبيدات، محمد أبو ناصر، عقلة مبيضين: منهجية البحث العلمي: القواعد ، المراحل ، التطبيقات، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية ، دار وائل للطباعة والنشر ، 1999.

49. العساف، صالح محمد: المدخل إلى العلوم السلوكية، شركة العبيكات للطباعة والنشر، الرياض 1986.

50. محمد شلبي: المنهجية والتحليل السياسي: المفاهيم، المناهج ، الأدوات، الجزائر 1997 .

51. رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي ، أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر دمشق سوريا، الطبعة الأولى 2002.

52. إبراهيم العسل : أسس النظرية و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات ،بيروت ، 1997.

53. وزارة التربية الوطنية : منهجية البحث ، سند تكويني لفائدة المفتشين في مختلف الأطوار التعليمية ، إعداد هيئة التأطير بالمعهد، 2005

54. عبد المجيد لطفين: علم الاجتماع، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة ، 1976 .

55. زياد احمد الطويسي: مجتمع الدراسة و العينات، مديرية تربية لواء البتراء، الأردن، 2000 .

56. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد 9754، 12 أوت 2005
57. وعلي جمال: المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار التلوث الصناعي في القانون الجزائري ، رسالة الماجستير ، جامعة تلمسان 2002-2003
58. علي عبد الله مبارك الشهري: الإجراءات الأمنية للحد من حرائق الغابات في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004.
59. عبد الاوي جواد : الحماية الجنائية للبيئة ، دراسة مقارنة ،مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان 2004-2005.
60. حديد وهيبة: معاينة جرائم البيئة و متابعتها، مذكرة التخرج لنيل الإجازة المدرسة العليا للقضاء ،الجزائر، 2008.
61. حسن محمد المعيوف: الحماية الجنائية للبيئة(في تشريعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية)،مذكرة ماجستير،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2005.
62. وناس يحيى: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر ، 2007 .
63. سنوسي خنيش، الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 1997 .
64. برني لطيفة: دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة (EN.I.CA.BISKRA) ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيدر ، بسكرة ، الجزائر، 2007.
65. بوطبال حكيمة: التربية البيئية للطفل في المحيط الأسري، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2007

66. Coates, J: **Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation**. Halifax: Fernwood Press, 2003,
67. Hawken, P: **The ecology of commerce**. New York: Harper Business, 1993.
68. Spretnak, C: **The Resurgence of the Real**. Ontario: Addison-Wesley: Don Mills, 1997.
69. Russell, B: **Waking up in Time: Finding Inner Peace in Times of Accelerating Change**. Novato, CA: Origin Press, 1998.p 43
70. Margat Jean et al , «**Démographie en Méditerranée**», *In Options Méditerranéennes*, 1997,Série A/n°31
71. Bessaoud Omar, **Les stratégies agricoles et agro-alimentaires de l'Algérie et les défis de l'an 2000**, *In Options Méditerranéennes*, Série B/n°14.
72. pierre Bourdieu : **la distinction critique sociale du jugement** ,100
fiche de lecture :les livre qui on marqué le XX^e siècle, fiche numéro 95.
73. Wynet Smith (World Resources Institute) : Peter Lee (Global Forest Watch Canada), **Les forêts du Canada à la croisée des chemins : Bilan 2000** , traduit par Doris St-Pierre, World Resources Institute, Canada ,2000.

الملحق رقم 01: بين شجرة نابثة في منحدر اقتلعت عبثا من جذورها في منطقة الشريعة



الملحق رقم 02: يبين شجرة كسرة في منتصف جذعها لغرض الاحتطاب أو اتخاذها أعمدة في البناء



الملحق رقم 03: يمثل النفايات المتراكمة في حظيرة الشريعة



أكوام النفايات من مخلفات استهلاك مختلف الفئات الاجتماعية التي تقصد الغابة يوميا للمواد الغذائية في المنطقة



الملحق رقم 04: رمي عجلات مطاطية من طرف بعض الصناعيين في منطقة الشريعة أو الذين يأتون المنطقة يوميا للإستراحة



نلاحظ من خلال الصورة العجلات المطاطية المنتشرة في كل مكان ، وعون حماية يقوم بعملية التنظيف

ملحق رقم 05

**يمثل مختلف القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والمناطق
الغابية**